۱۶۱

ح التحرير الكافي العلام

۲۱م

عامل فيه ما عمل فيه ان كان افعد كونا بمعنى بحلوه وكونه ملغى
عن العامل في المتعلق اما اذا كان حذف كون افعل واما اذا كان مقدر فان
فلانه في حكم المذكور الا استعان وعلى التقديرين فالفعل المقدر
هنا ما اخذ من الابتداء والتاليف وتعلق على الثاني تعلقه
احمد لله التسمية قبل الذات وبعد ولان تقدير الافعال المدلول
عليها بالبسملة اوفق بالمقام وان قصد واتعلق الظرف بما
هو الظاهر كلاهم فمجال المنع واسع فان القائل بتقديم
الرحمن الرحيم يمكنه ان يحمل الظرف لغوا [illegible]
وهما مشتقان من الرحمة والرحم
[illegible] الفاضل [illegible] [illegible] زيادة المعنى
المستقر الذي يفهم [illegible] الكلام اليه عند ذلك بان يكون
[illegible] ما كان فيها حين مستقر واللغو ما كان [illegible]
[illegible] فيها ويمكن ان جاعه بنوع من
الاعتبار [illegible] السابق الاول الثاني [illegible]
الجلال [illegible] بعض [illegible] والا [illegible]
[illegible] واصل الوضع [illegible]
[illegible] انهم عمرو [illegible]

تتوجه الاذهان اليه باسم فكيف يهمل خالق الاشياء ومبدعها
ان قيل كل واضع لشيء لا بد ان يتعقله وذاته تعالى غير متعقلة
لنا قلنا الواضع لهذا اللفظ اما هو سبحانه وان قلنا بان واضع
غيره وهو مذهب الاصوليين او نقول تصور الموضوع له
بوجه لمكان في صحة الوضع فيكون الواضع له البشر او حو وله
الى الاول فقيل انه مشتق من الوله اى التحير لتحير العقول الكاملة
في حقيقته بحكم قول رسول الله ما عرفناك حق معرفتك وطلبه
ا... ا ده المتحيرون واما قول امير المؤمنين لو كشف الغطاء لما ازددت
... ...ويه كالجنة والنار والحساب ونحوها او الكواد
اليقين بوجودها اذا راها وما يترتب اى ظاهر ام لزم كون معرفة الامام
ازيد من معرفة الرسول فندفع اما بحمل طلب النبي لزيادة التحير
على الحكمية قبول المادة يعني المكان مادة النبي صلى الله عليه وآله اكمل من مادة
الامام فهي قابلة اذن لزيادة المعرفة واما مادة الامام فقد كمل
كمالها او بحمل طلب الزيادة على ايام الخلوة وقبل استكمال المعرفة
التي لا يتصور فوقها بالنسبة الى مراتب البشر لان درجات معرفته
بربه كانت تزيد يوما بعد يوم الى ان تنتهي اليه وكمال المعرفة

التقوى

الانقطاع
يتصل به وهو قد دفع العلوم باربعها الى الامام بابسرها الى الائمة
عليه السلم فهو عند ذلك العلم الكامل في لهذا القول وهذا في الاول
مسلكي في حل هذا الخبر مشابه لمسلك العلام الحلي ولا يخفى ما فيه
وقيل من لاه اى احتجب لاحتجابه عن الحواس وقيل من الهت الى فلان
اى سكنت اليه لان القلوب تطمئن بذكره والارواح تسكن الى
معرفته واما اصله فقيل لاه فالحقت بها الالف واللام للتفخيم
لا للتعريف اذ اسمائه تعالى معارف فحقق سيبويه اصله الاه على وزن
فعال حذف الهمزة وعوض منها حرف التعريف ولذلك قطعت الهمزة
في النداء لاجل الثالث في الرحمن الرحيم وهما مشتقان من الرحمة والرحمن
ابلغ من الرحيم لما تقرر من ان زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى
ونقض بحذر وحاذر واجيب بان المراد اتحادهما في النوع
بان يكونا اسم فاعل او صفة وقال الامام جعفر بن محمد الرحمن
اسم خاص بصفة عامة والرحيم بالعكس وبيانه ان لفظ
الرحمن لا يطلق على غيره تعالى واما صفة عموم فلان رحمته تعالى
في هذه النشأة شاملة لكل موجود فيه نظر وجها الرحيم
الرابع في رفع التعارض بين الحديثين الواردين في الابتداء

بالتسمية والتحميد وهو كل ذي بال لم يبدأ فيه ببسم الله
فهو الابتر وفي اخرى لم يبدأ فيه بحمد الله وهو يحصل من وجوه
احدها ان المراد بالابتداء الابتداء العرفي الممتد وهو ما
يكون من حين الشروع الى الاخذ في المقصود ولا ريب في صدق
عليهما بهذا المعنى وبهذا يندفع تعلق الجار فيهما وايل التضعيف
بالابتداء ولا تغيد امتثالا للفظ الحديث وصحنا ردفه
عن امتثالا للمعنى خاصة وثانيها الابتداء يعني الحقيقي قيل الاول
بالبسملة المتقدمة وقيل بالحمد لان الابتداء الحقيقي يقتضي شيئين
التقدم والمقارنة وهما حاصلان في الابتداء به وثالثها ان الباء
فيهما للاستعانة والاستعانة لا ينافي الاستعانة بالاخرى ورابعها ان الباء
فيهما للملابسة والتقريب ما مر ورابعها ان البدل بمعنى التقدم
وخامسها وهو التحقيق عندي ان المراد بالاسم ذكر ما يدل
على الذات وبالحمد ما يدل على صفة الكمال وكلما دل على الذات
دل على الصفات يعم بالكمال لاشعار الذات به وكلما دل على اتصاف
الذات بالكمال يدل التزاما على الذات فيكون الابتداء
باحدهما مستلزما للابتداء بالاخر لامتثالهما فان قلت

[illegible]

[illegible]

الابتداء بالتسمية لعل الابتداء باسم الله لان التالي لفظ الله
ليس فيه سنيهما اسم الله تعالى قلت لفظ الاسم المضاف الى الله لكن
لا بخصوصه بل بلفظ دال عليه فالتبرك بجميع اسمائه فالتنا
وسيلة الى ذكره تعالى على وجه يؤدي الجملة مبتدأ وبالفعل
فهو تتمة ذكره على الوجه المطلوب بقولنا الشيخنا الشهيد
واضافة اسم الى الله تعالى دون باقي اسمائه لانها معان وصفات
غير حيل واعترض ايضا بان كلا من التسمية اخذ مبتدأ بل الاول
لما يقتضي الحديثين من بسملة اخرى وحمد والجواب ان المراد
كل امر ذي بال ملاحظا كذلك فيقصد بالابتداء ويجعل
وسيلة الى ابتداء اخر الحمد لوليه تحقق هذه الفقرة يتم
ببيان امرين الاول منهما في معنى اللام اعلم ان لام التعريف اذا
دخلت على كلمة اسمية فاما ان يكون المقصود بها الاشارة
الى نفس مفهوم المسمى من حيث هو ذلك لام الجنس ويسمى لام
الحقيقة ايضا والاشارة الى المفهوم من حيث تحققه في ضمن
جميع الافراد فتلك لام الاستغراق او بعضا معينا فتلك
لام العهد الذهني اذا عرفت هذا اعلم انه قد وقع الخلاف

ويكون بالفعل وهو اقوى ومن هذا القبيل حمده تعالى لنفسه لك
انه تعالى حين بسط بساط الوجود على ممكنات لا تحصى ووضع عليه موائد
كرمه التي لا تتناهى فقد كشف عن صفات كماله ونعوت جلاله
واظهرها بدلالة قطعية تفصيلية غير فان كل ذرة من ذرات
الوجود تدل على كمال قدرته القاهرة واستكمال حكمته الباهرة
ولا يتصور في العبارة مثل هذه الدلالات ومن ثم قال عليه السلام لا احصي
ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك الثاني في تعريف الحمد
المشهور بانه في اللغة الثناء باللسان على الجميل الاختياري من نعمة
كانت او غيرها والحق ان قيد اللسان والاختيار عنه ظاهر في
مفهومنا اما الاول فلما مر من ثنائه على نفسه وقوله عز وعلا وان
من شيء الا يسبح بحمده بلا لسان واما الثاني فلوقوع الحمد على الصفات
الذاتية من العلم والشجاعة ونحوهما مع انها ليست اختيارية
واما اخذ بواعثه تكلف مستغنى عنه بل هو فعل يشعر بتعظيم المنعم
بسبب كونه منعما وهو يعم موارد الثلاثة ومع فالفارق بين معناه لغة واصطلاحا قيد
فانها ماخوذة في المفهوم الاصطلاحي اذا عرفت هذا فاعلم انه
الحمد بلا معينه مصدرا واما بمعنى الفاعل فتحتاج الى تخصيص الحامد

في اللام الواقعة في الحمد فذهب بعضهم الى انها للجنس محتجا
عليه بانها التعريف ما دخلت عليه وهو لا يدل الا على الحقيقة
وذهب بعض اخر الى انها للاستغراق لانه المتبادر في مثل هذا المقام
واما حمل غيره تعالى فلا اعتداد به اولانه راجع الى حمده تعالى فان بعض
على الاطلاق وعلى تقدير حمل اللام على الحقيقة ادعى الخوارزمي استلزام
العموم من لام الجنس اذ هو للاختصاص لان اختصاص الحقيقة
يستلزم اختصاص جميع الافراد لكن الظاهر ان مرادهم من الاختصاص
مجرد الربط فان قلت لو المال لزيد فالمراد الربط بينهما من جهة ان قصر
الحقيقة على شيء يوجب قصر افرادها فلو ثبت فرد منها لغيره
لكانت الحقيقة تكون فيه كما تكون في غيره فاتضح الحكم باثبات
الحقيقة وذهب بعض اخر الى انها لام العهد الخارجي فالمراد
الحمد لله الذي حمد به علمه تعالى وادلياته او حمد به نفسه وهذا
يحتمل معان احدها وهو المروي انه يخلق صوتا في عالم الملكوت
فيحمد به نفسه في كل يوم ثلث ساعات ثانيها ان المراد حمده
الذي القاه على السنة العباد ثالثها وهو التحقيق ان المراد
بالحمد ما دل على اظهار صفات الكمال كما سبق وهو يكون بالعقل

بيان

ان جميع افرادها القائمة بفاعلها متحقق لوليه او بمعنى المفعول فمعناه حبس المحمودية اجميع افرادها فانم بدما للاولى انه مصدر ومبنى للفاعل وفاعله هو الله فمعناه الحامدية له تعالى مختصة به لانتفائه من غيره فيكون وصفا بالجميل باظهاره التجري عن الحمد ماخوذ من قوله لا احصى ثناء عليك انت كما اثنيت على نفسك واللام هنا بمعنى المتولى والصاحب فلم يصرح بالكلام اما لادعاء الظهور او لانه من قبيل تعليق الحكم على الوصف المشعر بالعلية والصلوة على نبيه الصلوة من الله بمعنى الرحمة ان قيل الصلوة في اللغة بمعنى الدعا وفي الاصطلاح بمعنى الاركان فمن اين جاء ان يكون بمعنى الرحمة قلت الاطلاق مثل هذه الاسماء عليه تعالى باعتبار غاياتها فان غاية الدعا الرحمة وكذا اطلاق الرحمن الرحيم عليه تعالى ولذلك تسمع اهل العرفان يقولون خذ الغايات واترك المبادى والنبي فعيل اما بمعنى مفعل كبديع بمعنى مبدع بالهمز المقلوب بمعنى اخبر لانه المخبر عن الله تعالى وانكار صاحب الكشاف ورود هذا مكابرة صريحة لوروده في الكلام الفصيح وقد اطلقنا المحل المراد منه في تعاليقنا على تفسير الكشاف او مفعول من النبوة بمعنى

الارتفاع سمي به لرفع الله تعالى على سائر المخلوقات وقيل ماخوذ من النبي وهو الطريق لانه الطريق الحق الذي يفضي سالكه الى المطلوب وعلى اله اسم جمع لا واحد له من لفظه واختلف في الفه منقلبة عن هاء او واو فقال بالاول سيبويه وبالثاني الكسائي ويظهر اثر القولين في التصغير ثم اعلم انه قد اختلف في الال الشافعي هم الذي يملكون من بني هاشم والمطلب بن عبد مناف لانهم اهلوه والاحد بينهم الله وعند الامامية ان الال هم الذين يعلون اليه صورة ومعنى اعني ذوي الحظ الاوفر وهم اهل العبا وباقي الائمة وقد اتفقنا على هذا الامام الرازي في تفسيره الكبير والفاضل المحشي منع الشعراء الحاق على الى الا عند التفصيلية ونقلوا في ذلك حديثا والترجموا اهل السنة ذكرها ردا عليهم فانها موجودة في الاحاديث الصحيحة فالظان انما نقلوه موضوع انتهى وانا اقول واما الحديث الذي اشار اليه فهو قوله من فصل بيني وبين الى بعلى فقد جفاني واما نسبة الى الشعر فان ارادوا به الامامية فهو كذب عليهم لعدم وروده في اخبارهم ودروده من ائمتهم عليهم السلام الفصل بعلى وان ارادوا غيرهم من الفرق فلا على هما فالان رحمنا بطريقنا الى شيخنا البهائي رحمه الله انه راه في كتب الاسماعيلية عليه

يتعلق بهذا الحديث بحث لم يتعرض لها قدماء الأصحاب
هو أن التصلية عليه وعلى آله الأطهار فإنها تعود بالنفع علينا
وأما عودها بالنفع عليهم ففيه خلاف فالأكثر على عدمه قالوا لأن نعمه
تفضل عليهم بما لا مزيد عليه والذي يظهر من تتبع الأخبار واختار
أستادنا العلامة عودها بالنفع عليهم لأن المادة قابلة والفياض
كريم يؤيده ما ورد في بعض الأخبار من أن حوادث الأيام التي ينزل
علمها على الإمام العصر يعرض علمها أولا على الرسول ثم على باقي
الأئمة حتى تنتهي إلى ذلك الإمام وعلل في الخبر بقوله لئلا يكون
علم آخرنا أزيد من علم أولنا ومع هذا لا مرتاب أيلم يكن حاصلا قبل
وأما لعن أعدائهم فلا خلاف في ضعف عوده بالنفع علينا لكن وقع الخلاف
في نيابته عذابهم بسببه فالأكثر على عدمه والتقريب ما مر واختار
أستادنا العلامة زيادة عقابهم بها وهو الحق الصريح لكن يرد هنا
اعتراض قوي حاصله أن اللعن فعل اللاعن وفعل أحد كيف يعاقب
به آخر فإنه مناف لقواعد العدل وقد تقرر الجواب عنه من وجوه أحدها
أنهم لما قرروا الأحكام قرر عذابا بإزاء الفعل أو تركه وأخذ بالحق عليهم
وأسمعهم كلمها فمن اجترى على ذلك الفعل فقد عرض نفسه لعقاب بين

متعمدا

متعمدا فلا ظلم ثانيها أن هذا العقاب من قبيل المقاصة للحق
فإن أعدائهم حيث منعوهم من مراتبهم وأتعبوا وأخافوا فتشتت
الجهل والاحتياج والأوراق المحسنة والمعنوية فهم قد غصبوا
من كل أحد حقا فالعذاب بإزائه ثالثها أن كل محب لهم إذا سمع
ما صنع أعداؤهم تألم واحترق قلبه حزنا فلذلك العذاب
بإزاء هذا التأثر والألم والأصحاب جمع صاحب بمعنى الصحابي
قيل إن فاعلا لا يجمع على أفعال بل هو إما جمع صحب بسكون الحاء
كنهر وأنهار وإما جمع صحب بكسر الحاء كنمر وأنمار وإنما خفف صاحب
وقد اختلف فيه فالمشهور بين العامة أن الصحابي كل مسلم
رأى الرسول وقيل وطالت صحبته وقيل وروى عنه وكان أهل الرواية
عند وفاته مائة ألف وأربعة عشر ألفا المنادين بآدابه أي
المتخلقين بأخلاقه الجادين على طريقه فخرج من قصد إدخاله
لأن حديث معنعنا أن كانا أشهر من الشمس في رابعة النهار
في سيبويه أصل أمانيد فقال عمهما يكلى من شيء
تذنيب قال قدس سره الظاهر أن مراد سيبويه بيان المعنى البحث وتقرير
إنما تفيد لزوم ما بعدها لما بعد فإنها لما قبلها لأنه

كان فى الاصل كذلك كما فهمه الاكثر وبعد كلمة تسمى فصل الخطاب

لفصلها بين ما سبق من الكلام وما سياتى واول من تكلم

بها قيل داود عم بحكم قوله تع واتيناه الحكمة وفصل الخطاب

وقيل على ع فى بعض رسائله الى معاوية وقيل قس بن

ساعدة الايادى حكيم العرب ولما حذف المضاف اليه

منها هنا لفظا ومعنا بنيت على الضم جبرا لما فاته من

المضاف اليه والمشار اليه اما المعانى المدلول عليها

بالالفاظ والالفاظ الدالة عليها المرتبين فى الذهن

سواء كان وضع الديباجة قبل التصنيف ام بعده وكانه نزل

المعقول منزلة المحسوس فيستعمل فيه ما هو من خواصه وافية

اى تامة فيها وصفت له من حل المشكلات

الكافية التا اما للتانيث وللنقل من الوصفية الى

الاسمية فانها المعنى المنقول اليه فرع معنى المنقول

كما ان المؤنث فرع المذكر فلما اشتركا فى الفرعية جعلت

علامة المؤنث له للعلامة صفة للكافية بنقله

الكائنة او حال منها على طريقة قوله تع واتبعوا ملة ابرهيم حنيفا

والتاء فيه للمبالغة

والتاء فيه للمبالغة وحقيقتها التانيث لان هذا الواحد

فى صفته كالجماعة فلهذا لم يطلق عليه تع هذا اللفظ

وان اتصف بالكمه ولا يطلق هذا الاسم حقيقة الا على جميع

العلوم العقلية والنقلية كالعلامة الحلى والشيرازى

ثم قيل ان الحاجة لم يجمع الا العلوم النقلية فوصفه به مبالغة

المشتهر بكسر الهاء وقد جوز الفتح بناء على ان اشتهر

جاء متعديا ولازما المشارق والمغارب كناية ان

عن جميع الارض وتوجيه الجمعية اما باعتبار ان الشمس

اول السرطان الى اول الجدى فى كل يوم مطلع حتى تستكمل مائة

واثنان وثمانون ثم تعود الى مطالعها وكذا الحال فى المغارب

واما قوله تع رب المشرقين ورب المغربين فباعتبار شروقها

والعود وكذا الحال فى المغرب واما باعتبار ان المراد منهما

البلاد التى فى جانب المشرق والمغرب فكانه سمى كل بلد طرفه

وهذا هو الانسب بالمقام ويحتمل ان يكون الجمعية مبنية

على كروية الارض فانها فى كل ساعة تشرق على جانب وتغرب على

اخرى الشيخ ابن الحاجب مسمعيا ولقب لان جد

كان حاجبا من حجاب الخليفة والشيخ في اللغة من مضى له
خمسون او احد وخمسون سنة الى اخر العمر او الى الثمانين وقد
نقل الى غيره فتل شانه لوصفه للتعظيم نتغمده اي النتغمد
الستر يعني ستر الله ما كان منه بغفرانه اللائق بجنابه
بحبوحة جنانه البحبوحة بظهر البنا وسط الشئ وساحته
بكرم الجسيم يعني جعل الله ضياء الجنان سكنا له لما اشتهر
من ان خير الامور اوسطها نظمتها في سلك التقرير
وسمط التحرير النظم الجمع شبه فوايده وجمعها بنظمها
والسلك الخيط الخالي من اللئالي فالاضافة هنا مثلها
في لجين الماء ومعناه اني جمعت الفوايد في تقرير كالخيط
فكما ان الخيط يحفظ ما فيه من الضايع كذلك التقرير لان
معناه جعل كل شئ في مقره ومكانه والسمط الخيط الذي
فيه الجواهر والتحرير تخليص الكلام من الحشو والزوايد
والاضافة هنا مثلها سابقا بل لما كان التحرير بعد النظم
في سلك التقرير شبه التحرير بالسمط الذي هو الخيط
المشتمل على اللئالي العزيز العزة عند اهل الكمال تكون
بالعلم .

بالكمال لكن الظاهر انه وصف بالجملة الخبرية ضياء الدين يوسف
يجوز في ضياء الدين الاعراب الثلثة بالرفع والنصب بالمدح في
المدح والجر حال من التقدير والاضافة لامية اي النور المهتدي
الى معرفة الدين وهو لقبه ويوسف اسمه مشتق من الاسف
وهو الحزن فيوسف اي الحزين المغموم كما جرى على من سمي به اولا
موجبات التلهف والتاسف ذهب كثير من اهل اللغة
الى ترادفهما وانهما بمعنى الحزن وجمع المترادفة في الخطب وعا
ابدث حسنا وفرق بعضهم بان التلهف الحزن على ما فات والتاسف
مطلق الحزن وفي للجوهري الاسف اشد الحزن والتلهف في
الحزن الضيائية من عادتهم اذا نسبوا الى المركب الاضافي
نسبوا الى الجزء المقصود منه فيرى بالنسبة الى ابن الزبير المقصود
منه الجزء الثاني وههنا المقصود هو الجزء الاول لان
المطلوب كونه نورا يستضاء به في معرفة امور الدين
كالعلة الغائية انما اخر مكانه التشبيه لان العلة الغائية
حقيقتها تتقدم في التصور والتاخر في الوجود وضياء
الدين متقدم في الوجود لكن لما كان باعثا صح كما صادكانه

العلة وهي هنا عبارة عن تعلمه وتعليم جميع المحصلين لهذا
الكتاب ونيل الثواب الاخروي وما توفيقي الا بالله
فاعل التوفيق هو الله واستفتح الفعل اسناد الفعل الى
الفاعل باكتنا لانه شبه النسبة الى الالة في قولك ضربت
بالعصا وبحمد وفي الكتاب تقديرهما فحيث قال
اي ما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه وهو حسبي ونعم
الوكيل حسب مصدر بمعنى محسب فيصح الحمل ونعم الوكيل جملة انشائية
المدح العام اي الذي لم يكن مقيدا بصفة فان قولك تفصيل م
نعم الرجل زيد مدح عام كانه استحق المدح على جميع صفاته
اما فيما نحن فيه فيمكن القول بانه مدح خاص حيث علق فيه
الحكم على الوصف المشعر بالعلية وهي اما معطوفة على الجملة
الخبرية والمخصوص بالمدح محذوف اي هو لدلالة الظاهر
عليه وعطف الانشاء على الاخبار معيب عندهم ان في الجملة الاتم
السابقة خبرية لفظا انشائية معنى كانه قال اللهم كن حسبي
او عطف على خبر الجملة السابقة على انا ويلزم بالجملة الفعلية
اي حسبني لئلا يلزم عطف الجملة على المفرد وهو غير مستحسن

الخوفي

والمخصوص بالمدح هو الظاهر السابق اي وهو نعم الوكيل
فهي جملة خبرية خبرها جملة انشائية وهو ايضا معيب
عندهم فيقدر الخبر مقول وجوز بعضهم كون الواو للا
بتداء وجعل الجملة اعتراضية بناء على جواز وقوعها
اخر الكلام اذا عرفت هذا فاعلم ان ما عابوه من القاعدة بل
غير معيب لوروده في الكلام الفصيح اما حكاية العطف
فورد في الايات القرانية والشواهد الشعرية كقوله
وبشر الذين امنوا في سورة البقرة وبشر المؤمنين في سورة
الصف نقله ابن هشام من ابن عصفور وقال ابو حيان واجاز
سيبويه جائني زيد ومن عمرو العاقلان على ان يكون خبر
المبتدا محذوف واوضح من ذلك قوله انا اعطيناك الكوثر
فصل لربك وانحر وقوله تعالى وقالوا حسبنا الله ونعم الوكيل
وقول الشاعر وان شفائي عبرة مهراقة وهل عند رسم
دارس من معول وقوله وقائلة خولان فانكح فتاتهم واكرومة
خولان واما حكاية الانشاء على خبر فقيل لا عليه فقوله تعالى بل انتم لا مرحبا
بكم وابن زيد مني لقفال او نه ملك هذا فتقدير القول في جميع ذلك

تعسف وتحقيق هذه المسئلة بما لا مزيد عليه ان شاء الله في موضع
يناسبه   اعلم ان الشيخ رح اشار بهذا الكلام الى دفع اعتراضين
احدهما ان المص خالف السلف فان عادتهم جرت بتصدير
التصانيف بالتحميد وحاصل دفعه انه عظما نفسه وتخيل له
ان كتابه هذا من حيث انه مصنفه لا من حيث انه مشتمل على
المسائل العلمية ككتب السلف الثاني مخالفة الحديث واشار الى الجواب
بقوله ثم يلزم اه وحاصله ان امتثال الحديث يحصل اما بكتابة
الحمد في الدار او بتصوره في الخاطر وبهما امتثل بالتاكما في ساير
مطالب الكتاب هذا واعلم انه عرفت التلازم بين الابتداء
بالتسمية والتحميد نفعك في هذا المقام فتدبر وان اتى بالحمد
في طي التسمية الا ان يقع المراد بالابتداء بهما ان يكون مستقلة
بنفسها واجاب الفاضل الهندي عن الاعتراض الثاني بان
كتابه ليس ذا بال حتى يكون بتركه اقطع وهو مبني على ان
المراد من ذي بال الامر الذي يهتم بشانه ويعتني بمكانه
ملأ القلب لعظمته وجلالته ويحتمل ان المراد من هذا الوصف
التعميم على حد قولهم ولا طاير يطير بجناحيه فالمراد امر ذي شان
بالبال

بالبال جليلا كان ام حقيرا فانه قام الاحتمال بطل الاستدلال
ولو سلم فالمراد انه ذو بال في الواقع وفي نفس الامر لا في نظر المؤلف
وترك الحمد كترك الصلوة والصوم بتخيل انه ليس في نظره
من الفضلاء المحققين   ويبدء بتعريف الكلمة والكلام لانه يبحث
في هذا الكتاب عن احوالهما فيتحقق ليعرف كيف يبحث عن احوالهما
اشارة الى ان موضوع علم النحو هو الكلمة والكلام لانه يبحث
عن اثبات الاحوال لهما انفسهما او لاقسامهما الراجعة اليهما
اما اثبات الاحوال لنفس الكلمة فكما يقال الكلمة ما دلت على معنى في
نفسها واما اثباتها لاقسامها فكما يقال الاسم معرب واما اثبات
احوال الكلام نفسه فكما يقال الكلام مركب من اسمين او جملة
فتعريف الموضوع صادق عليهما لان موضوع العلم ما يبحث
في ذلك العلم عن احواله او احوال اقسامه وفي كلامه رد على
من قال موضوعه اما الكلمة والبحث عن الكلام راجع اليها والكلام
والبحث عن الكلمة راجع اليه وذلك لان هذا العلم يبحث
عن احوالهما كما عرفت فعلم انه لم يعرفا لانهما مأخوذ من التعريف
او المعرفة فيجوز ان يكون الغرض من تعريفهما تمييز هذا العلم

عن غيره لان تمايز العلوم بحسب تمايز الموضوعات هذا واعلم انه
قد جرت عادة المصنفين ان يذكروا في اوائل كتبهم تعريف علم
النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويذكرون الغرض
المقصود منه لتتوفر رغبة الطالب اما تعريفه فهو علم يبحث
فيه عن احوال الكلم التي هي اعراب وبناء واما الغرض منه
فصون اللسان عن الخطاء في المقال والمصنف لم يتعرض لهما نوعا
للاختصار ومما اعتذر به الفاضل المحشي بانه كتب هذا الكتاب
للصبي الذي لا يكون تحصيله الا اسرا فلا ينفع في التحصيل البصيرة
ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يضرب المعلم على حفظ ما في
الكتاب فيجيد بل علته منقلبة عليه فان من يوصف
قدر الحسن للطالب ويزين في نظره الكتاب ينبعث الرغبات
ليخرج عن حالة الفترة الى الرغبة هذا واعلم ان تقديمهما من تمم تعريفهما
فلا يرد ما اورد بانه ما علل الا تعريفهما دون تقديمهما فانا نقول
في بيان تعريف واضع هذا العلم قال ابو القاسم الزجاج
فاما اليه حدثنا ابو جعفر محمد بن رستم الطبري قال حدثنا
ابو حاتم السجستاني قال حدثنا يعقوب بن اسحق الحضرمي قال حدثنا
سعيد بن

سعيد بن مسلم الباهلي قال حدثني ابي عن جدي عن ابي الاسود
الدؤلي قال دخلت على علي بن ابي طالب ع فرايته مطرقا متفكرا
فقلت فيم تفكر يا امير المؤمنين قال اني سمعت ببلدكم هذا
لحنا فاردت ان اصنع كتابا في اصول العربية فقلت ان فعلت
هذا احييتنا وبقيت فينا هذه اللغة ثم اتيته بعد ثلاث فالقى
الي صحيفة فيها بسم الله الرحمن الرحيم
الكلام كله اسم وفعل وحرف فالاسم ما انبأ عن المسمى والفعل
ما انبأ عن حركة المسمى والحرف ما انبأ عن معنى ليس باسم ولا فعل
ثم قال لي تتبعه وزد فيه ما وقع لك واعلم يا ابا الاسود ان
الاشياء ثلاثة ظاهر ومضمر وشيء ليس بظاهر ولا مضمر وانما تتفاضل
العلماء في معرفة ما ليس بظاهر ولا مضمر قال ابو الاسود فجمعت منه اشياء
وعرضتها عليه فكان من ذلك حروف النصب فذكرت منها ان
وان وليت ولعل وكان ولم اذكر لكن فقال لي لم تركتها فقلت
لم احسبها منها فقال بل هي منها فزدها فيها انتهى كلام الامام
واما انا فقد رايت كتب الفاضل الجرجوشي باجازة من العالم
المحقق وضع النحو قد اتفق الجمهور على انه ابو الاسود الدؤلي

باذن امير المؤمنين علي ع كما اتفقوا على ان اول من وضع النحو
معاذ بن مسلم الهراء والسبب في ذلك الوضع انه لما سمع رجلا
انه يقرء ان الله بريء من المشركين ورسوله بكسر اللام جاء الى علي ع
فقص ذلك عليه فقال لهذا انحوا لطلبه العرب بالعجم ثم قال
الفاعل مرفوع وما سواه ملحق به والمفعول منصوب وما سواه
ملحق به والمضاف اليه مجرور وما سواه ملحق به فقد لزم الى
هذا فلاجل هذا سمي هذا العلم نحوا تبركا وتيمنا بلفظه ع
وهذا الاتيان فيما نقلنا عن الامالي بل هو كذلك وذكر بعض
المتاخرين وجها اخر وهو سؤاله على ان يكون الواو للقسم
لكون افرادها جزءا من افرادها ومفهومها جزء من مفهوم
هذان وجهان لتقديم الكلمة على الكلام اما الاول فلان
زيد جزء من زيد قائم واما الثاني فلان مفهوم الكلمة كما
سيجيء عليك من قوله الكلمة لفظ الخ واخذ في مفهوم الكلام
الذي هو قوله ما تركب من كلمتين بالاسناد الكلمتين اللتين
كل واحدة منهما كلمة المراد بها المفهوم ان قيل المقصود بيان
الوجه في تقديم تعريف الكلمة على تعريف الكلام فبيان ان
افرادها

افرادها جزء من افراده لا يدل عليه بل يدل على تقديم تقسيمها
الى افراده كما ذهب اليه الفاضل المحشي وجعله من باب اللف
والنشر المشوش مستدلا عليه بان تقديم الافراد لا يستلزم
تقديم المفهوم الا ترى ان افراد المفرد جزء من افراد المركب
واهل الميزان قدموا تعريف المركب على المفرد قلت استلزام
تقديم الافراد على الافراد لتقديم المفهوم على المفهوم ظ
حيث انهما متلازمان فما يدل على تقديم احدهما يدل على
تقديم الاخر ولهذا تقديم مفهوم المركب على مفهوم المفرد فلعارض
حيث ان مفهوم الاول وجودي ومفهوم الثاني عدمي ومعرفة
الاعدام موقوفة على ملكاتها قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم بتسكين اللام وهو الجرح والاشتقاق على ثلثة
اقسام صغير وكبير واكبر فالصغير هو ان يكون بين
المشتق والمشتق منه تناسب في الحروف والترتيب
نحو ضرب من الضرب سمي به لان من نظر الى ضرب يعلم بدون
تامل انه مشتق من الضرب والكبير ان يكون بينهما تناسب في اللفظ
دون الترتيب نحو جبذ من الجذب سمي به لان معرفة كون

احدهما مشتقا والاخر مشتقا منه لا يعرف الا بعد تامل
لانعدام المناسبة في الترتيب والاكبر ان يكون بينهما
تناسب في المخرج نحو نعق من النهق سمي به لان معرفة الا
شتقاق هنا يحتاج الى مزيد تامل وبعضهم ادرج الكبير في
الاكبر تبعا للامام الرازي وجعل اقسام الاشتقاق ثلثة
اصغر واكبر ولا مشاحة في الاصطلاح هذا واعلم ان المشهور
المعروف من الاطلاق بلا تقييد وقرينة هو القسم الاول
وعرفوه ارباب الصناعة بان يكون بين اللفظين تناسبا في
احد المدلولات الثلث مع اتحاد الحروف الاصلية او وجود
اكثرها مع المناسبة في الباقي ولما اورد بالمدلولات الثلث
المعنى المطابقي والتضمني والالتزامي فالمناسبة الاولى كما
بين مصادر المزيد الماخوذة من مصادر المجرد كالاستخراج
والخروج والثانية والثالثة كما بين ضرب ومصدره فان بينهما
في مدلوله التضمني اعني الحدث وفي المدلول الالتزامي
اعني الوجع والمكان والضرب واعلم انه نسبة الى القتيل
بخبر بتعريفه مثلك لان المناسبة بينهما ليس الا باعتبار
التأثير

التاثير المخصوص الذي هو لازم معنى الجرح وهو التاثير
الذي تحجبه الالم وهو ليس مدلولا مطابقيا للمشتق ولا تضمنيا
وهو ظاهر ولا التزاميا ايضا حيث لا يفهم منه عرفا معنى الطلق بل
هو حاصل من معنى بعض افرادهما وهذه مناسبة بعيدة
والجرح بفتح الجيم مصدر جرح الجرحة بفتح العين واما الجرح بالضم
فهو اسم بمعنى الجراحة ونقل عن بعض الشعراء المفهم من انشاد
الشعراء ان العلاقة بين المشتق منه معتبرة حتى انهم اطلقوا
الجرح على كلم اللسان قال الشارح الكاشاني قائله امير المؤمنين
ابن ابي طالب عليه السلام ولم يبلغ ذلك الشعر ولو بلغه لم يرض ان يعبر عنه ببعض
الشعراء انتهى واقول اني تصفحت الديوان المنسوب الى امير المؤمنين
علي بن ابي طالب عليه السلام فلم اجده ولكن حقيقة معناه وعلو طبقة سياقه
هذان عادلان على صدق وروده من ذلك الامام انما فيهما من الحكم ونثر فيها
الشعر كما في كثير من حكمه مسندا اليه وردا بانه لم يتكلم بالشعر لعلو
مرتبته ونقص مرتبة الشعر مردود اما اولا فلانه تمثل باشعار
الغير في كثير من خطبه البليغة واما ثانيا فلانه لو كان نقصا بالنسبة
الى مقام التعريف لكنه كمال في نفسه ولو وردت هذا الهذا

للزمخشري وكثير من اطوارهم في المعاشرات والمحاورات التي
هي كال في حد نفسها نقص بالنسبة اليه واما ثالثا فقد
قال السكاكي الكلام الموزون المسجع مثل الشعر لا يسمى شعرا
حتى يقصد قائله انه شعر بل لعل فصاحته وبلاغته اذ ذلك
المعاني او شعر وهو غير صحيح لدعم نقل رايت مثل هذا في
شرح مغني اللبيب منقولا عن النبي م   والكلم بكسر اللام جنس
لا جمع كثمر وغيره اعلم ان المذاهب هنا ثلثة احدها انه اسم
جنس واليه ذهب الجمهور وثانيها انه جمع واليه ذهب
صاحب الكشاف وصاحب اللباب ثالثها انه اسم جمع نقله
الاظهري في التصريح عن بعضهم وتحقيق الحق موقوف على بيان
حقيقة الفرق بين هذه الثلثة فلا باس ان نحققه فنقول
الجمع هو ما دل على احاده بالمطابقة فاذا قلت جاء الزيدون
فكانك قلت جاء زيد وزيد وزيد لانه موضوع للاحاد
بشرط انضمام بعضها الى بعض واسم الجمع ما دل على كل واحد
واحد من تلك الافراد بالتضمن كقوم ورهط فانه موضوع
لمجموع الافراد فدلالته على كل واحد من قبيل دلالة المركب
على كل

على كل واحد من اجزائه واما اسم الجنس فهو على قسمين اسم جنس
افرادي واسم جنس جمعي فالاول ما وضع للحقيقة ملغى فيه
اعتبار الفردية فيصدق على القليل والكثير كالسمن والعسل
والثاني ما وضع للحقيقة ولكن باعتبار وجودها في اكثر من
فردين كالكلم ولا يلزم من انتفائه انتفاء الواحد والاثنين
اذا عرفت ما تلونا عليك ظهر لك ان الحق انه اسم جنس
وان ما استدلوا به على الجمعية لا ينهض حجة لما عرفت من انه
اسم جنس جمعي هذا وقد اجاب عنه نجم الائمة بطريق اخر حيث
قال وقد يكون بعض اسماء الاجناس مما اشتهر في معنى
الجمع فلا يطلق على الواحد والاثنين وذلك بحسب الاستعمال
لا بالوضع كلفظة الكلم انتهى وفي النظم ان مثل لفظ حمام واضرابها
على القول بانها اسم جنس من قبيل الثاني مثله فما استشكله بعض
علمائنا في الحاق قتل الحمامة الواحدة بكفارة قتل الثلاث
فضلا عما حيث ان الوارد لفظ الحمام غير مشكل فان كان
الحمام اسم جنس فحكم الواحدة حكم الثلاث وان كان جمعا فلا
يلحق الواحدة بالثلاث وقد عرفت الحال   اليه يعد

الكلم الطيب فلو كان الكلم جمعا لوجب تأنيث المفرد لان الجمع
بمعنى الجماعة فاذا قلت جاءني رجال ثلاثة فكانك قلت
جاءتني جماعة ومما ينفي جمعيته ايضا كونه على وزن لم تبن
عليه الجموع وبتصغيره على كليم وهذا الوزن مختص بالمفرد
حيث لا يقع الا على الثلث لو تم هذا الدليل لدل ايضا
ان مثل القوم والرهط واضرابهما مما يدل على الثلث
فصاعدا جمع ولم يقل به عاقل فضلا عن فاضل الكلام
والكلم الطيب يؤول ببعض الكلمة اما بان يؤول اطلق الكلم واراد
به بعضه او يكون لفظ البعض مقدرا وعليه فتكون
الصفة كاشفة مثلها في قولك الجسم الطويل العريض
العميق يحتاج الى الفراغ بشغله وهو بعيد من اداب اهل
اللغة هذا تدقيق للفاضل المحشي ويمكن رد شاهد الجنس
بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان
لام التعريف يبطل معنى الجمعية لم يؤنث نعته وكيف
لا يكون معنى الجمعية هنا متروكا ولو كانت باقية
لزم ان لا يصعد الكلم الطيبة ما لم تصر جماعة انتهى كلامه
وانا اقول

وانا اقول ان الجمع الذي بمعنى الجماعة له جمعية باعتبار لفظه
اي لفظ الجمع وجمعيته باعتبار معناه اي ان المراد به جماعة
واداة استغراق لما دخلت عليه ابطلت جمعية معناه فصار
الملحوظ به كل فرد فرد بعد ان كان كل جماعة جماعة واما
جمعية لفظه وكونه على اوزان الجموع فهي باقية لم يغيرها
والتوابع كالوصف والبدل واضرابهما انما يتبعان له من حيث
اللفظ فلو كان لفظ الكلم جمعا والحال انه لم ينعت بمفرد لوجب
جمع الصفة ولو كان الحال على ما قال لوجب ان يقال جاءني الكل
العالم هذا مع ان كل فرد من الافراد ينضم الى مثليه يكون جماعة
فاداة الاستغراق لم تبطلها بهذا الاعتبار بل باعتبار آخر
كما صرح به المحقق التفتازاني والسيد السند واضرابهما من
المحققين واللام فيها للجنس اي الحقيقة لان التعريف
انما يكون لبيان الحقائق والماهيات لانها معهودة من حيث التعريف
لو حصلنا للافراد لانها غير معقولة لعدم تناهيها فتامل قوله
فانما للوحدة ولا منافاة بينها الوحدة على ما ذكره اقسام احدها
وحدة الجنس كوحدة التمر ثانيها وحدة النوع كوحدة الجوز

والانسان ثالثها وحدة الفرد وتسمى وحدة الشخص كوحدة
زيد وعمرو ولا يتوهم المنافاة بين الجنس والواحدة لوقوع
كل منها صفة للآخر كما في الجنس واحد والواحد جنسان
وانما يتوهم بينه وبين ثالث معانيها فهو مدفوع ايضا
بانها ان كانت جزئية فيما صدقت عليه الا انها كلية مفهوما
لما عرفت نقل هذه الوحدة الى احد الاولين ويمكن الجواب
بالتزام تجرد التاء عن معنى الواحدة لانها ليست نصا
فيها كما في حملها الفاضل الهندي كيف لا ولو كانت كذلك
لم يصح كلمتان وكلمات لاقتضاء التثنية التعدد واقتضاء
التاء الوحدة ويؤيده قوله فيما بعد ولم يقل لفظة لانه لم يقصد
الوحدة هنا وظني ان ما ذكر في مقام الجواب تكلف مستغنى
عنه لان المقصود من الكلمة هو الحقيقة وهي واحدة حقيقة
والتعدد في افرادها كما حقق في الحكمة فتأمل والوحدة
مطابقة لها ويمكن حملها على العهد الخارجي لان الكلمة
افراد او حقائق احدها الكلمة اللغوية والثاني الكلمة
المنطقية والثالث الكلمة النحوية الخفية للشمول الافراد المتكثرة

بحيث

بحيث تكثر الاصطلاحات وارباب كل صناعة انما يعرفون
ما هو عندهم ويقصدونه بلفظه يشير الى ان فيه ضعفا ونشير
الفاضل المحشي بوجهين احدها ان اللام الداخل في المعرفات
لغير الجنس خروج عن عادة التعريف ثانيهما ان لام العهد
يكون للاشارة الى قسم من مفهوم مدخولها والكلمة الجارية
على السنة النحاة ليست قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها
واقول الظاهر انه فهم من قولهم لام الجنس الذي اصطلح عليه
المنطقيون وليس كذلك وانما المراد هو الحقيقة الاعم
من الجنس وغيره الا ترى انهم حيث قالوا الانسان كلي
معقول على كثيرين اه جعلوا اللام في الانسان للحقيقة
لا للجنس هنا ولما كانت الكلمة مختلفة الحقائق كما سيعرف
الحقيقة المصطلح عليها في هذه الصناعة فكانت تلك
الحقيقة المعهودة بين ارباب الصناعة هي لفظا فلام العهد
هنا لا تخرج عن لام الحقيقة لكن باعتبار ان تلك الحقيقة
الخاصة فرد من افراد مطلق الحقيقة نعم لو كان المعهود فردا
من حقيقة لا تصح ما قال فهذا جواب للدليل الاول ويفهم منه

الجواب عن دليله الثانى فان قوله الكلمة الحادية على السنة النحاة الخ ممنوع لما عرفت من ان المفهوم قسما وحقيقته من حقائق مفهوم الكلمة فتامل فى هذا التحقيق فانه ربما تشى اى لك ظاهر اخاخادة لاصطلاح اهل العربيه وليس كذلك بل هو حقيقة ما قصد ح فان قلت فما وجه الضعف المشار اليه بالامكان قلت تطويل المسافات وارتكاب ما لا حاجة اليه اذا التعرض لتلك الحصة من حيث انها حقيقة كلية مع قطع النظر عن كونها حصة من مطلق الكلام فاعتبار كونه جزء منه وجعل اللام اشارة اليه بهذا الاعتبار ارتكاب ما لا يحتاج اليه بل مقام التعريف يابا فليجعل ابتداء للحقيقة من حيث هى هى واما حمل اللام على العهد الذهنى فيوجب جهالة المحدود الا ان يعتبر التعيين بقرينة المقام اللفظ فى اللغة الرمى اللفظ فى اللغة يطلق على معان ثلاثة احدها الرمى المطلق ثانيها الرمى من الفم ثالثها النطق وقد اطلق المحشى على ان اللفظ فى اللغة بمعنى

الاول

الاول لحيث اطلق الرمى ولا ثم اطلقه ثانيا بقوله اى رميتها لئلا يتوهم ان المراد به الرمى من الفم على ما زعموه واطول وان كان ظاهر الحال كما قالوا الا انه عند التحقيق فاسد لكون الثانى وانما قلنا ذلك لوجهين احدهما تمثيله بالاكل الذى هو من لوازم الفم ولا فائدة لما سبب لفظت الرحى ونحوه وثانيهما انه ترتب اللفظ على الاكل يدل شاهد على تقدم الاكل عليه فى اللفظ ح لا يتصور ان من الفم فقول المحشى ثم لفظت النواة اذا رمى النواة لا من الفم بل اخرجت من التمر قبل ادخالها فى الفم غير معقول لان المناسب ح ان يقول لفظت النواة ويقول هذا فيترتب عليه اكلت التمرة مع ان معنى الثانى انسب بالمعنى الاصطلاحى فالمعنى الثالث وان كان انسب لانطباقا قال الا انه لما كان مصدقا بالحروف الرى المناسب للمعنى الاصطلاحى اللفظ ولكونه اخص من المعنى العرفى لان اللفظ الاصطلاحى يشمل الفاظ الحكمية التى لا ينطق بها ومن ثم عدم تم النقل من الاعم الى الاخص هذا وقد قال نجم الائمة ان اللفظ فى الاصل مصدر ثم استعمل بمعنى الملفوظ به وهو المراد هاهنا

كما استعمل القول بمعنى المقول فعلى هذا لا يكون فيه نقل في
عرف النحاة الان بقوا نشر في عرف اللغة بمعنى الملفوظ به
حقيقة وفي هذا العرف ايضا ولم يهجر الحكمي ثم نقل في
عرف النحاة ابتداء او بعد جعله بمعنى الملفوظ كالخلق
بمعنى المخلوق الى ما يتلفظ به زيد به الانسان فعلى الاول
يكون من قبيل تسمية المسبب باسم السبب فان رمي الحروف
من مخارجها سبب التكلم والتلفظ بها وعلى الثاني من
قبيل تسمية الخاص باسم العام فان الملفوظ بمعنى المرمي
مطلقا حروفا او غيرها وهذا انسب بمعنى الاصطلاحي حيث
ان كليهما بمعنى المفعول ما ورد ولد المحقق الشريف على هذا
التعريف دورا بان معرفة يتلفظ الماخوذة في تعريفه
موقوفة على معرفة اللفظ المعرف والجواب ان يتلفظ بمعنى
تنطق به فهو اصل المعاني اللغوية والمعرف هو اللفظ
الاصطلاحي واعلم انه قد اضطرب كلام شارحي هذا الكتاب
في الحركات والحروف الاعرابية بانها ان كانت كلمات يلزم
ان يكون زيد من جاء زيد مركبا فلم يكن اسما معربا لانه

من

من اقسام الكلمة وان لم تكن كلمات لم يكن حد الكلمة جامعا
فلذا ذهب بعضهم الى انها كلمات فالمركب من الاسم والحركة
لفظ مركب عندهم والمعرب هو الاسم المعروف لتلك الحركة و
بعضهم الى انها ليست بكلمات واخرجها عن التعريف بان
المراد من اللفظ ما يتلفظ به اصالة وهذا الجواب مع بعده
غير مخرج لحروف الاعراب بل هو مخرج للضمائر واشباهها والحق
انها ليست بكلمات في الاصطلاح لكنها خارجة بقيد الوضع
فان المراد به ان يكون الكلمة براسها لا في ضمن كلمة اخرى
كذلك لذا الف الفاعلة على المفاعلة كان مهملا كان او موضوعا
قال في الحاشية وافادة موضوعا ولم يستعمل كما في عبارة
المشهورة تنبيها على ان مرادهم بالمستعمل هو الموضوع والا
يلزم الواسطة بين المهمل والمستعمل وهو لفظ وضع قبل ان
يستعمل انتهى وتقدم المهمل مع كون الموضوع اشرف لان
الاصل في كل كلمة الاهمال والوضع طار عليها كزيد وضرب
لم يمثل للحرف اكتفاء عنه بالكاف والواو اذ ليس من
مقولة الحرف والصوت اصلا بهذه كبرى لصغرى مطوية

من الشكل الثاني ينتج ان كل لفظ حقيقي فهو من مقولة
الحرف والصوت ولا شيء من المنوي بمقولة الحرف والصوت
فلا شيء من اللفظ الحقيقي بمنوي وهو ينعكس الى لا شيء من
المنوي بلفظ حقيقي ثم المطلق المحمول ولما ادعى انه من اي
مقولة ولم يعلم انه من مقولة الراجع اليه فان كان راجعا الى
الواجب فهو واجب وان كان راجعا الى الصوت فهو من
مقولته وفي المثال المذكور هو من مقولة الجوهر لرجوعه
الى زيد فتحتم انه ليس من مقولة الحرف والصوت ليبنى عليه
ولم يوضع له لفظ بل لما كان عمدة في الكلام اكتفي عن فهمه
بغير لفظ عن اعتبار اللفظ وما قيل من ان الظاهر اذا كان راجعا
الى زيد يكون الفاعل المعقول هو زيد فلا يخفى ما فيه
وانما عبروا عنه باستعارة اه دفع لما يتوهم من انه لما عبر عنه
بهذه الالفاظ كانت موضوعة له فبين ان التعبير على طريقة
الاستعارة   واجروا عليه احكام اللفظ اي الحقيقي لكونه
محكوما عليه كغير مؤكدا كقوله تع اسكن انت وزوجك
الجنة ومعطوفا عليه الى غير ذلك من الاحكام فلما اجريت

حاصل

اللفظ الحقيقي عليه سمي لفظا حكميا   والمحذوف لفظ حقيقة
اما ان يكون هذا الكلام منه في مقام التحقيق وبيان المحذوف
من اي القسمين واما ان يكون اشارة الى رد ما ذهب اليه المص
في الايضاح من ان المستتر هو المحذوف لكن عبر عن المحذوف والثاني
هو الفاعل بالمستتر صونا للسان عن حذف الفاعل وبيان الرد ان
المستتر لفظ حكمي فلو كان محذوفا لكان لفظا حقيقيا فلا يكون
اللفظ الحكمي هنا الخ لانه قد يتلفظ به الانسان في بعض الاحيان
قيل هنا للتحقيق لا للتقليل لظهوره بعض الاحيان لان الحذف
انما كان جائزا فان التلفظ به ظاهر وان كان واجبا فالمحذوف قد
يمكن التلفظ به وان كان غير محتاج اليه او انه يتلفظ به
حال الاختلال باحد شرائط الوجوب كان لا يقوم مقامه غيره
او ان تنتفي القرينة الدالة عليه وفي هذا الكلام رد على
الفاضل الهندي حيث قال والمحذوف لفظ حقيقي لصدق
ماهية اللفظ عليه من مقولة ما يتلفظ به الانسان وصدق   لانه
الماهية لا يستدعي الوجود في المحذوف لا ينافيه فهو قد حمل
اللفظ على ما من شانه ان يتلفظ به الانسان وظن انه تعليل

مستحسن لاعتبار علیه   وكلمات الله داخلة فيه اه لما
اعتبر الانسان فی تعریفنا للفظ ورد علیه کلمات الله والجن
والملائکة فان المتلفظ بها کل واحد منهم وحاصل الجواب
ان الانسان یتلفظ بها واما المحل فلیس له مدخل فی هذا التعریف
او یقع انها من جنس ما یتلفظ به بل دخول کلمات الله تعالی فیه انما
هو باعتبار صدورها من الانسان فلهذا یقع کلمات الله ولا یخفی
الفائدة   والدوال الاربع وهی الخطوط والعقود والنصب والاشارات غیر داخلة فی اللفظ فلا حاجة الی تقییدها بالدوال
مبتدا وغیر داخلة خبره وهی جمع دال والخطوط جمع خط وهی الرسوم الکاینة والعقود جمع عقدة وهی عقد
الاصابع لان کل عقدة موضوعة لعدد خاص فی حساب الحساب والتجار والنصب جمع نصبة وهی ما وضع
لمعرفة الطریق وهذا الکلام کما قال بعض المحققین تعریض بکلام الائمة
حیث قال واحترز بقوله لفظ عن نحو الخط والعقد والنصبة
والاشارة فانها ربما دلت بالوضع علی معنی مفرد ولیست
بکلمات ویجوز الاحتراز بالجنس ایضا اذا کان اخص
من الفصل

من الفصل بوجه وهو ههنا کذلک لان الموضوع للمعنی المفرد
قد یکون لفظا وقد لا یکون انتهی وجه الرد ان الاحتراز
عن الشیء فرع دخوله فی التعریف وظنی ان الشارح ان تصدی
هذا بکلامه فی غایة السخافة لان مراد بعض الائمة بالاحتراز
عن دخوله لا اخراجه بعد الدخول والاصوب ان یقال
انه قصد ما قصده ذلک الفاضل فهو دفع الاعتراض من
یقول ان الدوال الاربع داخلة تحت جمیع الفصول الا
حترازیة فلا بد لاخراجها من قید فاجاب بانها خارجة
بقید اللفظ وان کان جنسا لما عرفت فلا حاجة الی ان
یزاد فی الفصول قید لاخراجها وهذا منطبق علی عبارته
غایة الانطباق   وانما قال لفظ ولم یقل لفظة اه اعلم ان
صاحب المفصل عرف الکلمة بانها لفظة اه والحامل له امران
احدهما ان الکلمة لا یکون کلمة حتی یکون لفظة واحدة وثانیهما المطابقة بین المبتدا والخبر فکان سائلا یقول
لم لا یجری المصنف علی هذین الامرین المذکورین فاجاب الشارح
ببیان فساد الامرین اما الاول فلان المصنف لم یقصد من

اللفظ الوحدة التي قصدها العلامة مخروم بعض الكلمات
النحوية عن التعريف كعبد الله علما واضرابه لانه لفظتان
عرفا واما الثاني فلان وجوب المطابقة مشروط بان يكون
الخبر صفة مشتقة نحو هند حسنة او في حكمها كالمنسوب
نحو زيد بصري فبصري مؤول بالصفة اي منسوب الى
البصرة واما في الجوامد فلا تلزم المطابقة نحو هذه الدار
مكان طيب والكلمة وان كان بمعنى المفرد الا انه
في الاصل جامد لانه مصدر ويعتبر في مثله الاصل نحو
امرأة صوم ولوجوب المطابقة شرطان اخران احدهما الا
يكون مما يتحد فيه المذكر والمؤنث كفعيل بمعنى مفعول
نقول زيد جريح وهند جريح وثانيهما ان يكون رافعا
لضمير المبتدا فلا يؤنث في هند حسن وجهها بخلاف
هند حسنة الوجه ولم يتعرض لهما لان مقصوده حصل
بما ذكر ولان المقام مقام بيان وتفصيل مع كون اللفظ
اخصر لان فيه حذف تائين وضع الوضع في اللغة
جعل الشيء في الحيز اي المكان ولما كان الواضع بسبب تعيينه

اللفظ

اللفظ بازاء المعنى كانه يجعل المعنى ظرفا للفظ ومكانا له
سمي به تخصيص شيء بشيء لم يقل تخصيص اللفظ
بالمعنى ليدخل فيه الدوال الاربع كما قيل الحول والقصر التام
على الاول والامل على الثاني وانما كان يلزمه منه خروج
المشترك او المترادف قلنا ليس المراد بالتخصيص هنا القصر كما هو
مصطلح ارباب المعاني بل المراد به الدلالة فكانه قال الوضع
دلالة اللفظ مثلا للمعنى بتعيين الواضع ولهذا عرف بعضهم
بقصد المتكلم افادة السامع سلمنا لكن عدم التخصيص فيهما
ممنوع فان الوضع وقع لما كان متعددا فانهما بتعدد الا ما
فكان الواضع في كل وضع وقع في زمان خصص فيه احدهما
بالاخر فتامل متى اطلق كما في لفظ زيد فانه اذا اطلق
فهم منه الشيء الثاني وهو الهيكل المحسوس او احس اي شوهد
بالعين كما في الدوال الاربع فانا عند مشاهدتنا النصب فهم
الشيء الثاني وهو نصف الفرسخ او ربعه مثلا فهم من الشيء
الثاني اي بعد العلم بالوضع والمراد بالفهم هنا التفات
الذهن اليه فلا يرد انه يلزم تحصيل الحاصل على تقدير الفهم

سابقا قيل القائل الفاضل الهندى يخرج عنه
وضع الحرف وكذا وضع الفعل على القول لانه موضوع للحدث
و النسبة الى فاعل كما ذهب اليه اكثر المحققين والحق انه موضوع
للنسبة الى فاعل ما فلا يخرج محاصل الاعتراض ان تعريف
الوضع غير جامع واجيب الخ حاصل الجواب بانه لا اطلاق
الا انا صحيحا الا مع ضميمة يفهم معناه بسببها وهى سورة
والبقرة مثلا فى قولك سورة من البقرة ويمكن الجواب بان تفهيم
المعنى يحتاج اليها لا للدلالة لا على المعنى بل التعيينه ولا يبعد
حاصل الجواب ان المراد بالاطلاق الاطلاق المتعارف بين اد
باب الفصاحة المعبر عنهم باهل اللسان تسمية للسبب
باسم المسبب واذا اطلق الحرف لا يكون الا مع ضميمة فلا
يحتاج الى قيد زائد وهو قيد صحيحا كما اشير اليه على التقدير
الاول المعنى ما يقصد بشئ هذا مفهومه اصطلاحا
ولم يقل ما يقصد باللفظ لانه قد يقصد باللفظ وقد يقصد
بغيره كما فى معانى الدوال الاربع فهو اما مفعل اسم مكان
الفاء فصيحة اى اذا عرفت مفهومه اصطلاحا فهو فى اللغة
اما معنى

اما معنى اسم مكان اى مكان القصد سواء قصد بشئ ام
لا نقل من المكانية الى المفعولية لعلاقة المناسبة لانه
اما مكان القاصدية او المقصودية او مصدر ميمى بمعنى
المفعول مخفف بمعنى عناية وعناية بمعنى معنوى اى مقصود
نقل الى المقصود بشئ مخصوص قبيل نقل العام الى الخاص
او مخفف معنى اصله معنوى كمرمى اجتمع الواو والياء فى
كلمة واحدة وسبقت احديهما الاخرى بالسكون فانقلبت
الواو ياء وكسر ما قبل الياء وادغمت فصار معنى كمرمى ثم
حذفت احدى اليائين وقلب الاخرى الفا بعد فتح ما قبلها
وهذا الاحتمال وان كان ابعد من جهة اللفظ لعدم جود نظير
له فلذا اخره الا انه اقرب من جهة المعنى وانسب بمعناه الاصطلاحى
لاشتراكهما فى المفعولية وان افترقا بالعموم والخصوص
فلما كان المعنى جواب سؤال وهو ان المعنى ماخوذ فى تعريف الوضع
لانه المعبر عنه بالشئ فى قوله تخصيص شئ والمقام مقام الخصال
فلذا سبق ذكره ثانيا وحاصل الجواب ان ذكره هذا مبنى على عدم
دخوله فى مفهومه وكانه عرف الوضع بانه تخصيص شئ ولم يعتبر

الثنى الثانى والحامل له على هذا انما تخيله توصيفه بمعنى دون هذا
من مؤولات كونه صفة لمسلا للفظ كما سيأتى او اخراج حروف الهجاء
بقيد صريح والذى يختلج فى بالى عدم الاحتياج الى ما ذكره الشارح
بل الحق فى جوابان الشئ الماخوذ فى تعريف الوضع وان كان المراد
به المعنى بحسب نفس الامر الا انه مفهوم عام يتناول المعنى وغيره
فبينه بقوله المعنى خرجت به اى بقيد الوضع وانما لم يحترز
به عند ذكره لان الاحتراز به على هذا الغرض مبنى على تجريده عن
المعنى فقبل ذكر المعنى لا معنى له والالفاظ الدالة با
الطبع اى الدالة على معانيها بتوسط الطبيعة كدلالة
اح اح على وجع الصدر فان ملاحظة اللفظ وتحقق حاله
لا يقتضى هذه الدلالة بل يجب الحفظ ان من كان به وجع الصدر
فطبيعته يقتضى التلفظ بهذا اللفظ وكما خرج هذه الالفاظ
تخرج الالفاظ الدالة بالعقل كدلالة اللفظ دير المسموع
من وراء الجدار على وجود اللافظ ولم يذكرها لان الالفاظ
تحت الالفاظ المهملة اذ المراد بالمهمل ما ليس بموضوع وتلك
الالفاظ الدالة بالطبع بعده من قبيل ذكر الملائكة وجبرئيل
وكذا قا

وكذا قال الناظرون فى هذا الكتاب وظنى ان الحامل لهم على ما قالوه
بل الفرق واضح فان المهملات هى الالفاظ التى لم توضع على
معنى اصلا والدالة بالطبع دالة على معنى كوجع الصدر لكن
بتوسط الطبع والعقل كزيد فانه موضوع للذات المعلومة
الا ان دلالته على وجود اللافظ بتوسطه وهو فاعراضه
عن الالفاظ الدالة بالعقل انما لانعدام اختصاصها ولانه
معلوم الظهور   اذ لم يتعلق بها وضع وتخصيص اصلا الى
راجع الى الكل واحد وعطف التخصيص على الوضع من قبيل ذكر
العام بعد الخاص   حروف الهجاء يقطع اللفظ بحروفها
فحروف الهجاء حروف يقطع اللفظ بها اى حروف يركب منها اللفظ
الموضوعة لغرض التركيب لا لمعنى الا لما كانت موضوعة لهذا
الغرض كان هذا الغرض معناها فلا وجه للاحتراز عنها بهذا
القيد لانا نقول ان الغرض من الشئ لا يكون معنى ذلك الشئ ولو
للمعنى ما يعنى من اللفظ اى يقصد لا ما لاجله اللفظ والا لكان
حروف الهجاء كلها معنى اذا فان اللام فى قوله لغرض ليست صلة
للوضع حتى يكون من قبيل قولهم وضع اللفظ لمعنى بل للتعليل

يخرج بها الالفاظ الدالة
بالعقل فقد تكون مما لم يوضع ولا يكون
معرضة لا للمعنى الذى
دلت عليه من مطبوعه

والمخالفة مثله فى قولهم وضع اللفظ للدلالة على المعنى و
ظهر ان الصفة مخصصة لا كاشفة لان بعض حروف
الهجا الموضوعة لمعنى كلمات كاللام الجارة وواو العطف
وهمزة الاستفهام وان شئت اخرج مثل هذه فاخرجها
اما بقيد الحيثية فانها من حيث انها من حروف الهجاء ليست
موضوعة لمعنى او بما حققناه لك سابقا   فان قلت
قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر كلفظ الاسم والفعل
والحرف وهذا الاعتراض بعد ما قرر المعنى بما تقدم ليس فى محله
لانه مبنى على تخيل ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ
فى مقابلة المعنى   فان قلت قد يضع لما ان هذا الاعتراض
متفرع على الجواب عن الاعتراض الاول لانه لما اجاب بتعميم
المعنى ورد هذا او يرده فى ذيله والا كان المناسب ذكره
بعد شرح قوله مفرد   كلفظ الجملة والخبر المراد بالخبر ما
ليس بانشاء لا الخبر المصطلح وهو موضوع لزيد قائم وتقام
زيد واضرابهما والجملة ما ليس بمفرد فهى اعم من الخبر فذكره
بعد هما من قبيل عطف الخاص على العام وهذه العبارة اوفق

ومخالفة

من عبارة المتوسط فقدم فيها الخبر على الجملة فان عطف
العام على الخاص نادر كونه   هذه الالفاظ اى الالفاظ كلها
قوله بازاء الالفاظ المركبة التى هى معان وحاصل الجواب
ان هذه الالفاظ التى هى معان للالفاظ المفردة وان كانت
مركبة بالقياس الى معانيها الدالة جزء لفظها على جزء معناها
الا انها مفردة بالقياس الى الالفاظ التى هذه الالفاظ معان
لها فان المعنى المفرد كما سيأتى ما لا يدل جزء لفظه على جزء معناه
ولا ريب ان جزء لفظ الجملة اعنى الجيم مثلا لا يدل على جزء
معناها كزيد من زيد قائم بل مجموع هذه الحروف يدل
على مجموع ذلك المعنى فلا دلالة عليه كدلالة لفظ زيد على
معناه   وقد اجاب المجيب السيد ركن الدين فى شرحه
الموسوم بالمتوسط   ليس ههنا اى فى مقام النقض على
تعريف الكلمة   مفرد كان او مركبا لا خط بقوله مفردا الا
عتراض الاول وبقوله او مركبا الاعتراض الثانى   بل بازاء
مفهوم كلى فالاسم مثلا موضوع لمفهوم وهو قولنا كلمة دلت
على معناه واعترض بان هذا ايضا مفهوم مركب واجيب بما سبق

بانه وان كان حريا بالنظر الى معناه لا انه مفرد بالقياس الى اللفظ
الموضوع بازائه وفيه اشارة الى ما سبق فلا حاجة الى اعادته
والاصوب في الجواب انه موضوع لمفهوم اجمالي مفرد عبر عنه
بهذه الكلمات وجعلت آلة لملاحظته فهو في حد ذاته مفرد
افراده الالفاظ كلفظ الاسم والفعل اه لصدقها عليها
حملا لان لصدقها ان يكون قوله كلفظ الاسم بيانا للالفاظ
الجملة وعلى هذا يكون البيان مخصوصا بمفهوم الاسم فكانه
قال الاسم مفهوم كلي وذلك المفهوم افراده هي الفاظ مثل
لفظ اسم وفعل وحرف وزيد ونحوها فان لفظ الفعل والحرف
والخبر والجملة اسما ولذا اخبر عنها كقولك ضرب فعل ماض ومن في
حرف جر والجملة اسم فذكر مفهوم الاسم واحال عليه مفهوم
الخبر والجملة وغيرهما ومفهوم الخبر كلام يحتمل الصدق
والكذب وافراده الفاظ كزيد قائم وقام زيد وثانيهما ان يكون
قوله كلفظ الاسم اه متعلق ومثل للفظ الثابت والتقدير
ليس ههنا لفظ كلفظ الاسم والفعل والحرف ونحوها وضع بازاء
لفظ اخر بل بازاء مفهوم كلي افراده الالفاظ وهذا الذي

اعتمد عليه في حل هذه العبارة وان كان الاول اقرب لفظا
فتأمل في هذا المقام فانه من مزال الاقدام
ولا يخفى عليك ان هذا الحكم منقوض بامثال الظاهر اه اي
الحكم بانه ليس في مقام كون الكلمة موضوعة لمعنى لفظ و
ضع بازاء لفظ منقوض بالضماير وامثالها مثل الموصولات
ونحوها الراجعة الى الفاظ مخصوصة مفردة كانت او مركبة
فليس هناك مفهوم كلي يكون اللفظ موضوعا له كما اذا قلت
زيد ثقيل لنا الذي قلته اسم مفرد وقلت زيد قائم فقيل
لنا الذي قلته مركب خبري فان الوضع فيها اي في محل
مثال
ما حصل من الظاير وامثالها اما الجزئية باعتبار وتعدد الا
انه لا ان الموضوع له خاص لان الموضوع له الافراد على ملاحظة
ذلك المفهوم فليس هناك اي في مقام وضع الضماير وامثالها
للالفاظ المخصوصة او في مقام رجوع الضمير اليها
هو الموضوع له في الحقيقة وانما الذي يصلح للقيل لان هناك
مفهوم كلي يسمى الموضوع له مجازا كما في ضمير الغائب موضوع
لما تقدم ذكره فيحصل هذا المفهوم موضوعا له مجازا والمراد

انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم والذي موضوع لحقيقة
مبهمة ولا ن والمراد اوا دفعا دان اردت تحقيق معنى الوضع
العام فاستمع لما يتلى عليك فنقول لا بد للواضع في الوضع
من تصور المعنى فان تصور معنى جزئيا وعين بازائه
لفظا مخصوصا كان الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه
اعني تصور المعنى والموضوع له ايضا خاص كزيد وان
تصور معنى عاما يندرج تحته جزئيات فله ان يعين
لفظا بازاء ذلك المعنى العام فيكون الوضع عاما والموضوع له
عاما كالانسان الموضوع للحيوان الناطق وله ان يعين اللفظ
بازاء خصوصيات الجزئيات المندرجة تحته لانها معلومة
معلومة اجمالا اذا توجه العقل بذلك المفهوم العام نحوها
وهذا العلم الاجمالي كاف في الوضع فيكون الوضع عاما لعموم
التصور المعتبر فيه والموضوع له خاص واما عكس هذا اعني
ان يكون الوضع خاصا لخصوص التصور المعتبر فيه وا
الموضوع له عاما فغير ممكن لان الجزئي ليس وجها من وجوه
الكلي ليتوجه العقل به اليه فيتصور اجمالا انما الامر بالعكس

اذ تشخص

اذا تشخص هذا على صحيفة بالك فاعلم ان لفظة انا مثلا لا
يستعمل الا في اشخاص معينة اذ لا يصح ان يقال انا ويراد به
متكلم لا بعينه وليست موضوعة لواحد منها والا لكانت
في غيره مجازا ولا للكل واحد منها والا لكانت مشتركة موضوعة اوضاعا بعدده
افراد المتكلم فوجب ان يكون موضوعة لمفهوم كلي شامل
لتلك الافراد ويكون الغرض من وضعها له استعمالها في افراده
المعينة كذا قال جماعة من الاوائل على ما حقق ما افاده العضد
واستحسنه الشريف واشار اليه الفاضل المحشي وهو ان موضوعة
لكل معين منها وضعا واحدا عاما فلا يلزم كونها مجازا في شيء
منها ولا الاشتراك وتعدد الاوضاع ولو صح ما ذهبوا اليه
لكان انا وانت وهذا ونحوها مجازات لا حقائق لها اذ لم تستعمل
فيما وضعت هي لها من المفهومات الكلية بل لا يصح استعمالها
فيها اصلا وهو بعيد في النظر كيف لا ولو كانت كذلك لما
اختلف ائمة اللغة في عدم استلزام المجاز ولما احتاج
من نفي الاستلزام الى ان يتمسك في اثباته بامثلة نادرة
كالرحمن وقامت الحرب على ساق وشابت لمة الليل

[illegible]

على جزئه وانما لم يقل جزء معناه لانه بصدد تعريف المعنى
المفرد فلو عبر بما ذكرت لزم ان يكون للمعنى معنى
نفيه انه يوهم اه اى جعل المفرد صفة للمعنى توهم ان
اللفظ موضوع لمعنى كان متصفا بالافراد قبل الوضع وذلك
لان الوضع تعلق المقيد بقيد الافراد والفعل وشبهه
اذا تعلق بشئ بصفة يستفاد منه فى عرف اللغة ان تقيد
هذا الشئ بصفة مقدم على تعلق الفعل به فانه يجب ان
يكون المعنى سابق على وضع اللفظ له لامتناع وضع شئ
لامر معدوم واذا كان معنى المقدم متصف بصفة يجب ان
تلك الصفة متقدمة وانما عبر عن هذا الامر المحقق بالتوهم
لظهور المراد فى هذا المقام فان اتصاف المعنى بالافراد
والتركيب انما يكون بعد وضع اللفظ له بل بعد استعماله
فيه لان المعنى المفرد على ما عرفت ما لا يدل جزء لفظه على
جزئه والمركب بالعكس والدال والمدلول منهما فرعان لهما
والاحتمال المذكور مؤيد لما نقله نجم الائمة الاسترابادى
من ان الافراد صفة للفظ عند النحاة وانما هو صفة
للمعنى

للمعنى عند المنطقيين هذا واعلم ان ذكر التركيب طرد والكنايا
ينبغى ان يكون فيه تجوزا اى فيكون المعنى متصفا با
الافراد قبل الوضع والتجوز ان يقال لما كان للمعنى الاتصاف
به بعد الوضع سماه قبل الوضع به تسمية للشئ باسم ما
يؤول اليه كما قال ع من قتل قتيلا فله سلبه اى من قتل
شخصا حيا من اهل الحرب فله سلاحه وثوبه فسمى الشخص
الحى قتيلا لانه يؤول الى القتل تعالى ما لا يدل جزؤه
وانما قال هنا جزء لفظه لانه يلزم ح ان يكون للفظ لفظ
اخر على ما لا يخفى ولا بد من ايراد نكتة اه اى حين
جعل المفرد صفة للفظ صار للفظ صفتان احدهما جملة
فعلية اعنى وضع والاخرى مفرده اعنى لفظ مفرد والاحسن
فى الوصفين التشابه ليكون الكلام على نسق واحد وكان
يمكنه ان يطابق بينهما بان يعبر عنهما بالفعل او بالاسم
فمخالفة الاحسن لا بد لها من نكتة وهى بيان تقدم الوضع
على الافراد بحسب المرتبة لان تقدم الزمانى غير معقول
هنا لمقارنتهما فيه [illegible] لا التقدم الزمانى اعنى

اعنى صيغة الماضي للدلالة على التقدم الزمني والى تجريد التنبيه
اشارة الى انه يمكن ان يكون النكتة غير ما ذكر وهو ان الجملة
الاولى لما كان لها معمول اعنى الجار والمجرور والفعل اصل
في العمل عبر عنها به   وان لم يبنا على رسم الخط لان من
قواعدهم ان يكتبوا الكلمة على صورة الوقف بها واذا وقف
على المنون تقلب تنوينه الفا نحو رايت زيدا فلو كان المعرف
منصوبا لكتب بالالف   فانه مفعول بواسطة اللام
الغرض من هذا دفع اعتراضين احدهما ان الحال ما يبين
هيئة الفاعل والمفعول وثانيهما انه لا بد من اتحاد العامل
في الحال لفظا ومعنى وصاحبها وهو هنا مختلف لان العامل
في الحال وضع وفي صاحبه حرف الجر فاجاب بجوابين الدفع ظ ولو تقدم الحال
على صاحبه مع انه نكرة لانه ظرف ولا يجوز تقديمه عليه على
ما سننبئ عليك   ووجه صحته اه اي وجه صحة وقوع
المفرد حالا سواء كان من الظاهر او من المعنى والغرض دفع ما يتوجه
من انه يجب ان يكون الحال وعاملها مقترنان والوضع هنا متقدم
على الافراد على ما عرفت وحاصل الجواب ان الوضع وان كان متقدما

على الافراد

على الافراد ذاتا وزمانا الا انهما مقترنان بالزمان فان اتصاف
المعنى بالافراد حال الوضع وهذا القدر من الاقتران كاف
في صحة الحالية   وقيد الافراد لاخراج المركبات وما
قيل من انها خارجة بقيد الوضع لان الوضع للمفردات لا غير
مردود بما اخترناه في غير هذا الكتاب من انها موضوعة وتحقيقه
بوجهين احدهما ان المراد بالوضع اما وضع عين اللفظ لعين
المعنى كما في المفردات او وضع اجزائه كما في المركبات و
ثانيهما انها موضوعة بالوضع النوعي ومعناه ان الواضع
وضع قانونا كليا تعرف به الالفاظ كما بين مثلا ان المضاف
مقدم على المضاف اليه والفعل على الفاعل وغير ذلك من كيفية
تركيب اجزاء الكلام التي يحتاج في معرفتها الى علم النحو
كلامية او غير كلامية اليا والنسبة اي مركبات المنسوبة
الى الكلام بان يقع لها كلام عند ارباب هذا الفن وهي المركبات
التامة كزيد قائم وغير الكلامية ما عداها سواء كان مركبا
اضافيا او عدديا او مزجيا او نحوها   فيخرج به اه
وكذا يخرج عنه رجل بالتنوين فان التنوين بمنزلة اللام في

كونهما من حروف المعاني   مثل عبد الله علما اى كل مركب اضافي
صار مفردا بسبب العلمية داخلا فيه مفردا لان المقصود منه
الشخص المسمى بهذا الاسم لا العبودية والذات المستحقة
لجميع الكمالات   مع انه معرب باعرابين اعراب على المضاف
والاخر على المضاف اليه وانما اعرب باعرابين مع كونه
مفردا لانه منقول عن مركب وعلم بالاستقراء ان
كل لفظ منقول فاعرابه باعتبار المنقول عنه ومعناه
باعتبار المنقول اليه   بان علم النحو لان الغرض منه معرفة
احوال اللفظ وتصحيح اعرابه فالمناسب له ان كلما اعرب
باعراب واحد يكون كلمة وكلما اعرب باعرابين يكون كلاما
فترك رعاية اللفظ والميل الى جانب المعنى يناسب اصطلاح
اهل الميزان   وما اورده صاحب المفصل لما ذكر ان تعريف
المص مختل من وجهين احدهما خروج مثل قائمة والاخر
دخول مثل عبد الله علما اراد ان يذكر ان تعريف المفصل مختل من
وجه واحد   فانه لا يرد لفظة واحدة النظم ان المراد
الوحدة العرفية عند ارباب اللسان ولم يتصور مثل هذا الوحدة
عبد الله

على عبد الله ورد الفاضل المحشي باللفظة الواحدة ما يتلفظ
به مرة اى دفعة بحيث لا يصح ان يتلفظ به مرتين باعتبار
ما خرج لانه يتلفظ بكل واحد من جزئيه باعتبار الوضع
الاضافي وهو بعيد   فمثل عبد الله خرج عنها علم ان
صاحب المفصل يجعل احرف الكلمة مما ذكره الشارح جعل عبد الله
من اقسام الاسم العلم المركب فالظاهر ان كلام الشارح معه
على سبيل الاعتراض فنسبة الفاضل المحشي كلام الشارح الى الا
فتراء افتراء ولا يحتاج الى الجواب بان المراد باللفظة في
تعريف المفصل اللفظ وزيادة التاء للمطابقة لانه بعيد
غاية البعد   اعلم ان الوضع له المقصود من هذا الكلام دفع
ما يقال لم ترك المص في التعريف قيد الدلالة ولم يات به كما
فعله صاحب المفصل وحاصل الجواب ان المص لما قدم قيد الوضع
وكان مستلزما للدلالة اكتفى به عنها وصاحب المفصل لما
قدم الدلالة وكانت اعم من الوضع لانها ان كانت بحسب
جعل الجاعل فوضعية وان كانت بحسب الشيء الاول مقتضى الطبع
عند عروض المعنى فطبعية وان كان بغير ذلك فعقلية

احتاج الى قيد الوضع ديز المسموع من وراء الجدار

قيد بذ لتتحقق الدلالة العقلية لان ذكر زيد يوهم

الدلالة الوضعية والا فلا فرق فى هذه الدلالة بين

المهملات والموضوعات وقيد بقوله من وراء الجدار لانه

لو سمع منه هذا اللفظ حال الشاهد لعلم من جهتها

اى منقسمة اعلم ان هذا التقدير لفوايد احدها اشارة

الى ان هذا الخبر لم يقصد تكميل تعريف الكلمة بتصويرها

ثانيا بطرفيه والها لخصل بملاحظة تفصيل الاقسام كما

بينها كونه اشارة الى تصحيح الحمل فانه على الظاهر ان كل واحد

من الاقسام الثلثة خبرها وهو لا يصح لانها اعم من كل

واحد منها ومن شان الخبر ان يكون اعم من المبتدا

او مساويا ليحمل الخبر فقد الوجود شرط صحة الحمل

ثالثها ان الظاهر انها كان مرجعه مذكرا وخبره مونثا او

على العكس كان رعاية الخبر احسن واولى وهو هنا مذكر

فالانسان يعبر بقيه المذكر فاجاب بان الخبر محذوف

رابعها وهو الظاهر ان ضمير هى راجع الى مفهوم الكلمة لا الى نفسها

والمفهوم

والمفهوم لا يكون اسما وفعلا وحرفا المفهوم من دالجهة

فاجاب بان المقصود ان هذا المفهوم منقسم اليها وصحة

انقسامه اليها انه ينظم اليه قيد الدلالة على معنى فى نفسها

مع الاقتران فيكون مفهوم الفعل وقس عليه حال الاخرين

واشار اليه نجم الائمة حيث قال فان قيل يجب ان يكون

الكلمة هذه الثلثة معا لان الواو للجمع واجاب بان هذا

يلزم لو كانت هذه القسمة من قبيل قسمة الشئ الى اجزائه

وليس كذلك وانما هى من قبيل قسمة الشئ الى جزئياته فيكون

ما اشار اليه الشيخ جوابا اخر وهو ان المقصود بقوله وهى

اسم اه اى منقسمة الى الاسم فافهم لانها اى الكلمة اه

غرضه هذا ان قوله فى اثناء التقسيم اولا يدل لبيان فى

امرين احدهما ما يدل اصلا والثانى ما يدل على معنى ولكن لا لاجل

على معنى فى نفسها والقسم الاول ليس بحرف فلا يصح جعل

الثانى الحرف فنبه على ان المراد بالدلالة هى التى استلزمها

الوضع وهى لا يكون الا المعنى اما من صفتها الغاندره فى نظم

الكلام لتصحيح الحمل لان قولنا ان تدل فى تاويل المصدر وكا

يصح ان يقال الكلمة اما دلالة او دلالة لكن يصح ان يوصفها
اما دلالة او دلالة قال السيد المحققين لا حاجة الى تقدير
شئ في هذا المقام فانه فرق بين المصدر الصريح والفعل
المضارع المصدر بان وان فانه في تاويل المصدر باعتبار
الاحكام اللفظية من جهة دخول حرف الجر عليه او الاضافة
او نحوها ولا شك ان معنى الفعل مربوط بلا تقدير او اسم
وهو محذوف وشرف لبعضهم انها اي عربيع ان المقسم يتم بلا
للتنبيه على كثرة اوصاف الكلمة وعينه نظرا لان معنى حصر
التقسيم ليس الا انه ليس المقسم خارجا عما ذكر في التقسيم
لا انه ليس له اجزاء اخر غيره الا ترى ان معنى قولنا الا
نسان اما عالم او ليس بعالم ليس الا ان الانسان لا يخرج عنهما الا
لا يكون غيرهما فقد يشتمل بين اللفظ ومحتمله كاين
في ضمنها اشارة الى ان الظرف مستقر اعني الابتداء و
والانتهاء اراد بالابتداء والانتهاء الخاصين لانه معناها
ما لان الابتداء والانتهاء العامين معنيان مستقلان
يخبر عنهما من غير توقف على ذكر متعلق كقولك الابتداء خير
والانتهاء

من الانتهاء وسيرد عليك تحقيقه انشاء الله فانتظره
اذا عرفت هذا فاصل قوله الحرف ما دل على معنى في غيره
مما ذكره الشارح ان المعنى الذي دل عليه الحرف له
متعلق لا بد من ذكره فكان معناه حاصلا في غيره لانه
اذا انتقل لفظه الى ذهن السامع لم ينتقل معه المعنى
فالحرف كظرف خال لا يقال معناه فيه بل في غيره
بخلاف قسيميه فانه اذا انتقل لفظهما الى ذهن السامع انتقل معه
المعنى وكان قالب كلمتهما ظرف اذ انتقل ما فيه فلذا قيل
ان المعنى في نفس الكلمة اذا عرفت هذا المعنى الصوري فاعلم
ان له تفسيرات اخرى في كلام الافاضل احدها قول بعضهم معنى
دلالة الحرف على معنى في غيره ان تصور معناه متوقف على خارج
عنه الا ترى انك اذا قلت ما معنى من فقيل في الجواب التبعيض
وجدت تصوره متوقفا على الغير لانه لا يمكن تصور التبعيض الا بعد تصور
الجزء والكل وهذا المعنى باطل لان سائر الاسماء النسبية كالأب
والبعض ونحوها كذلك فيلزم ان يكون حروفا ولا قائل به
ثانيها قول آخرين المراد من دلالته على معنى في غيره انك اذا قلت من بلا

لم يدل أهي مجتمعة أم متفرقة أم غيرهما فإذا ذكرت مجرورها تبين معناها
وهو كشبر في الضعف لانه يدل على انه مشترك كثيرة والاشتراك لا
يقتضي كون معنى الكلمة في غيرها والا لكان الاسماء المشتركة حروفا ويرد
عليه بانه لا نسلم في الحروف الغير المشتركة انها ما ذكره نجم الائمة
الاسترابادي حيث قال الحرف كلمة دلت على معنى ثابت في لفظ غيرها فغير
صفة للفظ واطنب في تفصيل هذا المعنى بالامثلة التي
من جملتها قوله فاللام في قولنا الرجل مثلا يدل بنفسه
على التعريف الذي هو في الرجل وهل في قولنا هل قام
زيد يدل بنفسه على الاستفهام الذي هو في جملة قام زيد
وفيه بحث لانه ان اراد بثبوت معنى الحرف في لفظ غيره
ان معناه قائم بلفظ الغير فهو ظاهر البطلان لان الاستفهام
قائم بالمتكلم حقيقة ومتعلق بمعنى الجملة وان اريد قيامه
بمعنى غيره قياما حقيقيا فبطل ايضا لما مر ولانه يلزم ان
يكون الاعراض مثل البياض ونحوه حروفا لدلالتها على
معان قائمة بمعاني الفاظ غيرها وان اريد به تعلقه
بمعنى الغير لزم ان يكون لفظ الاستفهام وما يشبهه

من الالفاظ

من الالفاظ الدالة على معان متعلقة بمعاني غيرها حروفا
وهذا المحل فيه سل كالبصرة والكوفة اكتفى بذكر بعض
الضميمة عن تمامها لان ضميمة معنى من لفظ سرت
والبصرة وضميمة الى لفظ انتهيت والكوفة ويمكن جعل
قوله كالبصرة اشارة الى ذلك ان يقترن ذلك
المعنى ارجع الضمير اليه لانه المقترن حقيقة باحد
الازمنة الثلاثة ووصف الكلمة به من قبيل زيد
حسن الغلام في الفهم الظرف متعلق بقوله يقترن
اي يقترن ذلك المعنى حال فهمه من اللفظ اي حين فهمه
بيان لما سبق خرج به ما يقترن باحد الازمنة بحسب
التحقيق كالضرب فانه لا يتحقق خارجا بلا زمان
ولكن الزمان لا يفهم من لفظه وما يدل على الزمان بغير
لفظه كصبحا وما اشبهها يكون مقارنا للفهم لكن يكون
فهمه من قرينة حالية كما اذا اطلق ضارب وفهم الزمان
ماخوذ من السمو هذا مما اختاره البصريون وما يعلم
بحثا للكوفيين ولكل واحد من الفريقين دلائل ضربنا

عن ذكرها مخافة التطويل لتضمنه الفعل اللغوي
وهو المصدر قال الفاضل المحشي من باب تسمية الدال
باسم المدلول والانسب انه من باب تسمية الكل باسم
المدلول اذا كان مدلولا لاهما بقيا اذا عرفت هذا كله
فاعلم ان حصر الكلمة في اقسامها حصر عقلي مردد بين النفي
والاثبات لا استقرائي وان ذهب اليه بعضهم قال الشيخ
جمال الدين ابن هشام في شرح اللمحة اجمعوا الا من لا
يعتد بخلافه على انحصار اقسام الكلمة في ثلثة الاسم و
الفعل والحرف وقال ابو حيان زاد ابو جعفر ابن
صابر قسما رابعا سماه الخالفة وهو اسم الفعل انتهى
ووجه التسمية انه خلف الفعل وقام مقامه وهو
مردود بانه اسم لصدق التعريف عليه فان قولك
صه مثلا اسم لقولك اسكت اي للفظه على الاصح
فهو بمنزلة ضرب في قولك ضرب فعل ماض فانه في
هذا التركيب اسم مسماه قولك ضرب من نحو ضرب
زيد فمعناه الفعل والاخبار عنه باعتبار معناه واما
لفظه

لفظه فاسم والا لزم التناقض في حال الاخبار
وقد علم بذلك الواو اما عاطفة على محذوف اي قد م
شيء وقد علم او اعتراضية لمدح الدليل المذكور
عنها للطالب ولهذا من ظن ان هذا حصر بل من لم
يعرف الا اقسام ادلته من لا يكتفي بالاشارة كذا قال
الشيخ الهندي اقول ويجوز ان يكون ابتدائية و
قد اما للتقريب او للتحقيق والباء للسببية والفعل
كلمة تدل على معنى اه اعلم ان المتاخرين قد اطبقوا على
ان الفعل يدل على الحدث والزمان ونسبة الحدث
الى فاعل وهو معنى حرفي يحتاج الى طرفين فاستقلال
معناه باعتبار معناه التضمني عن الحدث حتى انهم
شنعوا على من اطلق ان معنى الفعل مستقل ولم يقيده
بالمعنى التضمني وظني انه غير موافق للتحقيق لان النسبة
وان احتاجت الى طرفين الا انهما جزآن للفعل فهي
الى امر خارج عن مفهوم الفعل كافتقار معنى الحرف
اليه الا ترى ان معاني الاضافات كالمقابلة والبنا علة

بالمجاورة واشباههما فان امثلة مع احتياجها
الى طرفين الا ان ذينك الطرفين مفهومان من اللفظ على
قياس ما عرفت وكلام المتقدمين في عد الزمان من اجزاء
معنى الفعل مضطرب فمنهم من وافق المتأخرين ومنهم من
ذهب الى ان دلالته عليه بطريق الالتزام ولهم دلائل
حررناها في كتابنا الموسوم بمصباح اللبيب ونذكر هنا
بعضها اولها ان الزمان ظرف لتعلق الفعل بالفاعل
ومعلوم ان الظرف لا يكون جزءا من المظروف ثانيها
انهم متفقون على ان اقتران مثل اسم الفاعل والمفعول
بالزمان كاقتران الفعل به غير ان زمان الفعل معين
دون غيره والزمان ليس جزءا لمعنى اسم الفاعل وكذلك
في الفعل ثالثها انه لو كان الزمان جزءا للفعل لم يكن
تحقق الفعل بدونه ولم يتحقق في جميع الانشاءات رابعها
لو كان الزمان الماضي جزءا للماضي وكذا في المستقبل
لما امكن اختلافه بعارض متعد مختلف كما في قولنا ان
قمت قمت ولم يكن فلا يكن جزءا لان ما بالذات لا يختلف
بالخارج

بالخارج ونحن حيث اخترنا مذهب المتأخرين لا بد
لنا من الجواب عن هذه الدلائل فالجواب عن الاول
انه معا لعله من باب اشتباه الفعل اللغوي بالفعل الاصطلاحي
فان الزمان ظرف لتعلق الفعل اللغوي بمعنى الحدث بالفاعل
وهو ليس بجزئه ليلزم المحذور بل جزء الفعل الاصطلاحي
وعن الثاني بالفرق بين الاقترانين فان اقتران الفعل
به باعتبار انه محققه لان كل فعل من ضرب وغيره لا بد
له من زمان ولم يفهم من لفظ ضارب الا ذات متصف
بالضرب من غير اعتبار زمان مطلق او مقيد ولذا عرف
اسم الفاعل بما اشتق من فعل لمن قام به بمعنى الحدوث
من غير زيادة زمان مطلق وعن الثالث بعد تسليم
عدم دلالتها على زمان الحال يجوز ان يجرد الشيء عن
جزئه فيصير مدلوله الجزء الاخر كما جردوا الموضع
عن المحل وعن الرابع ان الزمان الماضي مثلا جزء للفعل
الماضي صورة ومعنى وقيت في المثال وان كان ماضيا
صورة الا انه مستقبل حقيقة لمكان ان الشرطية و

وعليه نقس المضارع ومثل هذا التحقيقات وان كان
المحل اللذين بمباحث الفعل الا انا ذكرناها هنا خوفا من
مصائب الزمان   وليس المراد بالحد اه الغرض من هذا
الكلام دفع اعتراض الامام الرازي حيث قال ان مثل هذه
التعريفات لا تكون حدودا لان الحد هو المركب من
جنس وفصل وجوديين وفصل الحرف الخ لا وجود له على صح
وكذا فصل الاسم الذي به يمتاز عن الفعل وحاصل الجواب
ان ما ذكرت من الشرط قد اعتبره اهل صناعة الميزان واما
الادبا فليس المراد بالحد عندهم الا المعرف الجامع المانع
واذا كان فصله عدميا فهو حد عندهم ورسم عند اهل
الميزان   ولله دره المقصد الدر في اللغة ما يدر
من الضرع من اللبن وفيه خير كثير عند العرب ويراد به
الخير مجازا فيقال دره اي كثر خيره ويستعمل في مقام
المدح والتعجب كما هنا فاما ان يكون الدر كناية عن فعل
الممدوح الصادر عنه ونسب الى الله تعالى مع انه فعله
لغرابته وهو منشئ العجائب فكان هذا الفعل لله
تعا

لا له واما ان يكون الدر باقيا على حقيقته والمراد به لبن امه
التي غذته منه حتى صار رجلا كاملا والمعنى ان ذلك
اللبن كانه لم يصل من امه بل كان الساقي له هو الله تعالى
والكلام في اللغة اه الالف واللام في الكلام مثله
في الكلمة قال بعض المحققين ومن المعاني اللغوية للكلام ما
يكون مكتفيا به في اداء المرام على ما في القاموس ولا يخفى انه
اشد مناسبة لما اصطلح عليه فالاولى ان يجعل النقل عنه
اليه انتهى وهو كلام عجيب اشار اليه الشهيد الثاني في
شرح اللمعة   اي لفظ قيدها الكلمة باللفظ لان الكلام
المبحوث عنه هو اللفظ وقيل ليخرج عن التعريف زيد قائم
اذا ضم معه لفظ مهمل لانه يتضمن كلمتين بالاسناد لكنه
ليس بلفظ لان المركب من اللفظ وغيره ليس لفظا قال الشارح في شرح
المطالع من الامور الجلية بالضرورة ان الاشياء المتعددة
لا تصير امرا واحدا ما لم يعتبر معها هيئة وحدانية هي جزء صوري
للمركب فعلى هذا لا بد لتحقق الكلام من جزء صوري هو الهيئة
وهي ليست بلفظ فالمجموع ليس لفظا المعروف منقسم الى يخرج جميع

[illegible] ١٢٦٣

لان الخبر عندهم فاثرنا علته خارج عن الخبر اقول هذا ذكره
بتمشى على مذهب صاحب الكشاف من ان الخبر ما تتم
به الفائدة مع متعلقاته واما على ما هو المشهور من ان الخبر
هو الجزء المتم الفائدة فكلام الشارح موجه اعنى غاية
الاب لبس المراد ان الخبر هو المجموع للزوم الحذف وربط
المضاف والمضاف اليه خارج عنه فى حكم هذا
اللفظ فيكون هذا قائمة مقام لفظ حسن اعلم كلام المص
ظاهره لا ينتفى لقا تضمن كلمتين بان يكون كلمتين فى ضمنه
فيعود ان اكثر منها والحق ما ذهب اليه صاحب المفصل
لوجهين احدهما ان توقف المسند على المسند اليه توقف
ذاتى وعلى غيره توقف عارضى ثانيهما ان الاسناد نسبة
لا يقوم الا بشيئين مسند ومسند اليه لا باكثر وهما
كلمتين او ما فى حكمهما فى قبول الاسنادية او اليه وانما
قال لانه يمكن ان يتو اراد تضمن كلمتين فقط او اراد ما تضمن
التركيب ثم ان صاحب المفصل اه اعلم ان صاحب المفصل
واللباب يعللان عن الكلام ومثاله يضرب زيد وانطلق بكر
ولهما

وعنوهما قال صاحب المفصل ويسمى الجملة وصاحب اللباب
ويسمى كلاما وجملة وظاهر الحال كما فهم الشارح لكن قال اولد
المحققين الشريف واعلم انه قد وقع فى عبارات التنقد بعض
ان الكلام يسمى الجملة فتوهم بذلك بعضهم انهما مترادفان
والحق ان الجملة اعم وهذه العبارة نظير ان يقال يسمى
زيد انسانا فاشتهر كانه اراد تطبيق كلاميهما على مذهب
الجمهور وان كان محوجا الى التأويل وكلام الشارح كما
ذكرنا ناظرا الى ظاهر عبارتيهما فكل وجه فمع ذكر
على الجملة الخبرية اه انما قيد بالخبرية لان الجمل
الانشائية عنده لا تقع اخبارا ولا اوصافا الا على تأويل
والحق الجواز والوقوع وقد سبق مجملا وسيأتى ان
شاء الله تعالى مفصلا فى الجملة الخبرية مثل يضرب فى
قولك زيد يضرب واكرا تبعه وصفا نحو يضرب ابوه فى قولك
جائنى رجل يضرب ابوه فى اسناد يضرب الى ضمير المبتدأ
ليس مقصودا بالذات والاصل بل المقصود اسناده الى المبتدأ
ولما كان الضمير محصلا الربط بين الفعل ومبتدا اسند الى

وكذا في الثاني فتأمل وفي بعض الحواشي اى الحواشي
المنسوبة الى المص كتب حواشيا على هامش الكتاب بخطه
المذكورة والحواشي التي كتبها التلامذة باملائه وهي المسماة
بالاماء الى غير الايضاح شرح الكتاب لكنه قال في بعض
بحث حروف الاستفهام ان لها صدر الكلام وهو يدل
على كون قام ابوه في قولنا زيدا قام ابوه كلاما عنده
والا لم يقع حرف الاستفهام في صدر الكلام مع ان
الكلام فيه ليس مقصودا لذاته الا في ضمن اسمين
انما احتيج الى تقييد بهذا اللفظ لدفع الاعتراض الذي
اورده الفاضل الهندي واجاب عنه حيث قال ولا يخرج
اى الكلام اما تضمن كلمتين او التضمن المذكور والاسناد
الذي هو المقصود لذاته وعلى الاول يلزم تشكك الظرفية فيجاب
بان الكلام كلي يصح ظرفا للجزئي انتهى وحاصل الا
عتراض ان كون الكلمتين ظرفا للكلام يستلزم كون
الشيء ظرفا لنفسه لان الكلمتين هما الكلام وحاصل
الجواب ان الكلام لا يحصل الا في ضمن الكلام الخاص

واجاب عنه

واجاب عنه الفاضل جوابا اخر وهو جعل في بمعنى من
فان التركيب الثنائي هذا انما يفيد انحصار الكلام الثنائي في
والمدعى اعم من ذلك فانه تدعى على مذهب المص يكون ثنائيا او
فوق الثنائي وفي بعض النسخ او في فعل واسم ووجهه
ان المركب من فعل واسم يلزم فيه تقديم الفعل فقدمه
في الذكر ونحو يا زيد جواب عما يقال ان يا زيد مركب
من حرف واسم وهو كلام مفيد فاجاب بان طرفي الكلام
فيه مقدران والمبرد ذهب الى ان احد جزئي الكلام
مذكور وهو حرف النداء القائم مقام الفعل والجزء الاخر
مقدر وهو الفاعل فيكون على مذهبه من تركيب الكلام
من الحرف الا ان يقال الفعل اعم من الفعل الحقيقي ومما يقوم
مقامه فيئول الى ما ذكره الشارح الاسم ما دل اى كلمة ما دل
اللام للعهد الخارجي والمراد الاسم الذي سبق ذكره
صريحا وتحويا وانما جعلها موصوفة بمعنى الكلمة محل نظر
اذ حروف الجر انما قام بعضها مقام بعض عند بعض الكوفية
والبصريون لا يجوزونه على الاطلاق فذكر الظاهر اه اى

قوله

اى مطلق الضمير يحتمل ضمير نفسه وذلك وما باعتبار اللفظ
مفرد مذكر وباعتبار المعنى مفرد مؤنث ولذا للتجوز
فى الضمير الراجع اليها اعتبار اللفظ واعتبار المعنى
المصنف اى فى شرح عبارة المفصل وحاصله جواز
كون الضمير المجرور فى نفسه راجعا الى المعنى والمعنى
ان ذلك المعنى معتبر فى حد ذاته اى لا يحتاج فهمه
من اللفظ الى ضم ضميمة كما تقول الدار فى نفسها حكمها
كذا اى حكمها ان ثمنها الف والظرفية على هذا مجازية
اى باعتبار متعلقه فذكر متعلق الحرف انما هو
ليتحصل به معناه فى الذهن اذ لا يمكن ادراكه الا با
بادراك متعلقه اذ هو آلة لملاحظته فعدم استقلال
الحرف بالمفهومية انما هو لقصور ونقصان فى معناه
ومحصوله اى محصول ما ذكره المص فى ذلك الشرح
والمحصول بمعنى المظنون بعض المحققين وهو المحقق
الشريف فى تعليقاته على شرح الرضى وعبر الشارح لا با
لمحصول ما حرى بالحاصل تنبيها على التحقيق فانما

فانما بذاته كالجسم فانما بغيره كالبياض و
السواد القائمين بالجسم ولو قال كما ان فى الخارج
موجودا قائما بذاته هو موجود فى ذاته وموجودا
قائما بغيره وهو موجود فى غيره لكان غاية فى ايضاح
معنى الحرف وما يقابله كذلك فى الذهن ادراك
ما فى الخارج القائم بذاته لا يصير قائما بغيره وكذا
العكس بخلاف المعقول الذهنى فانه ربما يفصل
الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس كما سنع
عليك معقول اراد بالمعقول هنا
المعلوم هو مدرك قصدا اه اى يتوجه
المدرك الى ادراكه قصدا وقوله ملحوظ فى حد
ذاته بيان لقوله قصدا وهو كالابتداء الملحوظ
اولا وبالذات تبعا وآلة اه آلة بيان لقوله
تبعا فان الآلة كالقلم ليست مقصودة الا بتبعية
الكتابة المقصودة بالذات وهذا كالابتداء
الخاص الواقع بين السير والبصرة فانه آلة لتعرف

احدالهما وهذا كله محمل لو يحمله فالاصل امثلا
بايمان لعتلا نجر يان ما ذكر في الانتهاء والظرفية
ونحوهما والمراد بالابتداء هنا معناه لا لفظه
وقصلا منصوب على المصدرية اي عطفه فصلا
تصل ية او على الحال اي حال كونه مقصود ا
ملحوظا في ذاته تفسير لقوله مستقلا بالمفهو
المفهومية ولزمه اي لزم مفهوم الا
بتداء المطلق تعقل متعلقه تبعا له لا انه
يتوقف فهم هذا المعنى من اللفظ عليه وهذا اذا
ذكر له متعلق كما تقول الابتداء اليه خير من انتهائه
والا فهو قد يذكر الى متعلق كقولك الابتدا حسن
اوير اد بالمتعلق المتعلق الاجمالي الذي لا يتصور
الابتدا بدونه وهو شي ما مفهوم من لفظ الابتدا
ولما كان غير مقصود بالذات كفت فيه هذه
الدلالة فنو وتبعا مفعول لقوله اجمالا من غير
حاجة الى ذكره اي لا يحتاج اليه في فهم ذلك المعنى
من اللفظ

من اللفظ وان كان قد يحتاج اليه للايضاح و
البيان او لا يحتاج الى ذكره مطلقا فتامل
فهو بهذا الاعتبار اي مفهوم الابتداء باعتبار
كونه ملحوظا قصدا بالذات مستقل في المفهومية
فقط اي لا يكون مفهوما من لفظ فالحرا ضافي
والمراد انه لا يحتاج الحاصل لدلالة على متعلقه اي لدلالة
ذلك اللفظ المفهوم الى لفظ الابتداء على متعلق مع
الابتداء لان ذلك المتعلق اذا لم يحتج اليه فكيف
يحتاج الى لفظ يدل عليه وهذا ما ذكر المحققين قوله
من ان المعنى اذا لوحظ قصدا يكون معنى مستقلا
بالمفهومية هو مراد النحاة بقولهم ان
للاسم والفعل معنى كاينا ثابتا في نفس الكلمة
الدالة عليه يعني ان الكلمة بنفسها دالة على
ذلك المعنى غير محتاجة في الدلالة عليه الى ضم
لفظ اخر كدلالة لفظ الابتداء على مفهومه
لبين مرادهم بكون المعنى في نفس الكلمة ان يكون

مدلولها حتى يخلو الكلام عن الجدوى وبد
خل فيه الحرف   واذا لاحظه العقل اى اذا
لاحظه العقل مفهوم الابتداء من حيث هو
حالة اى نسبة بين السير والبصرة تربط احدهما با
الاخر كما ان نسبة القيام فى زيد قائم انما احتيج اليها
لربط الخبر بالمبتداء فهى فى نفسها لا يكون مقصودة
كان معنى غير مستقل بالمفهومية لانه موقوف على
تعقل طرفيه ولا تظن ان مفهوم الابتداء بهذا
الاعتبار مدلول لفظ من حتى يكون معنى لفظ الابتداء
ومن متحدان للمنافاة لما سيأتى من ان لفظ من موضوعة
لكل واحد من جزئياته المخصوصة بل المقصود تصوير
ان هذا المفهوم يجرى فيه اعتباران فان اردت ان
تعرف كيف يتصور اعتباران فى معقول واحد تارة
يكون مقصودا بالذات واخرى بالعرض فلنوضحه لك
بمثال من المحسوسات فنقول انك اذا نظرت فى المرآة
وشاهدت صورة فيها فلك هناك حالتان احدهما
ان تكون

ان تكون متوجها الى تلك الصورة مشاهدا اياها
قصدا جاعلا للمرآة حينئذ آلة فى مشاهدتها ولا شك
ان المرآة مبصرة فى هذه الحالة لكنها ليست بحيث
تقدر بابصارها على هذا الوجه ان تحكم عليها و
تلتفت الى احوالها والثانية ان تتوجه الى المرآة نفسها
وتلاحظها قصدا فتكون صالحة لان يحكم عليها
كقولك المرآة صقيلة وتكون الصورة حينئذ مشاهدة
تبعا واستوضح ذلك فى المعقولات ايضا بقولك قام زيد
وقولك نسبة القيام الى زيد الا انها فى الاول مدركة
من حيث انها حالة بين زيد والقيام وآلة لتعرف حا لهما
فكانها مرآة تشاهد بها مرتبطا احدهما بالآخر و
كذلك لا يمكنك ان تحكم عليها او بها ما دامت مدركة
على هذا الوجه وفى الثانى مدركة بالقصد ملحوظة
فى ذاتها بحيث يمكنك ان تحكم عليها او بها فهى
على الوجه الاول معنى غير مستقل بالمفهومية وعلى
الثانى معنى مستقل بها وكما يحتاج الى التعبير عن المعانى

الملحوظة بالذات المستقلة بالمفهومية بلفظ كلام
يحتاج الى التعبير عن المعانى الملحوظة بالغير التى لا
يستقل بالمفهومية لتعرف حالهما اى لمعرفة
حال السير والبصرة وهو كون السير مبتداء والبصرة
مبتداء منه ولا يمكن ان يتعقل اى لا يمكن
معرفة ذلك الابتداء الماخوذ على وجه الآلية لا
بذكر متعلقه الخصوص كقولك ابتداء سير البصرة
حسن ولا ان يدل عليه اى لا يمكن ان يدل
لفظ الابتداء على معناه الا بضم لفظ دال على متعلقه
كلفظ السير والبصرة الدالين على معنيهما الذى هو
المتعلق والحاصل اى الذى حصل من ذلك البحث
هو الفرق بين معنى الاسم والحرف فكل واحد جزئيات
اى لفظ من موضوعة لجزئيات ذلك الابتداء
العام كالابتداء من البصرة ومن بغداد ومن الكوفة ونحوها
وهذا معنى ما قيل ان الحرف وضع باعتبار معنى عام وهو
نوع من النسبة كالابتداء مثلا لكل ابتداء معين
بخصوصه

بخصوصه والنسبة لا يتعين الا بالمنسوب اليه فما
لم يذكر متعلق الحرف لم يحصل فرد من ذلك النوع الذى
هو مدلول الحرف لا فى العقل ولا فى الخارج وانما يحصل
بتعلقه متعلق يتعلقه من حيث انها اى من حيث
ان تلك الجزئيات حالات ونسب لمتعلقاتها كما عرفت
ويصلح ان يكون محكوما عليه وبه اى ذلك
المفهوم الكلى الذى لوحظ قصدا وبالذات وصار
مستقلا بالمفهومية يصلح ان يكون مفهوما كما
كقولك الابتداء خير الانشها او محكوما به كقولك
الذى انا متلبس به الابتداء فى كل منهما اى
لا بد فى كل من المحكوم عليه والمحكوم به ان يكون
ملاحظا بالذات ومستقلا بالمفهومية يمكن ان
يعتبر النسبة الحكمية بينه وبين غيره اى بين
المحكوم عليه وبين غيره كالمحكوم عليه وتلك
الجزئيات هى نسب بين المحكوم عليه وبه والنسبة
لا يكون مستقلة فلا يصح لان يقع محكوما عليها بها او

لملاحظة احوالها اى احوال تلك المتعلقات كما
سبق وهذا هو المراد بقولهم يعنى كون
تلك الجزئيات التى هى معنى الحرف بحيث لا تعقل الا
بذكر متعلقاتها هو المراد بقولهم ان الحرف يدل على
معنى فى غيرها فالمراد بغيرها متعلقاتها ويكون
معنى الحرف فيها ان يكون متعلقا باعتبارها و
بملاحظتها وانما اطنبنا الكلام فى هذا المقام لانه
من مشكلات هذا الكتاب واذا عرفت هذا
اى ان بعض المفهومات يكون ملحوظا فى ذاته ويكون
ملحوظا بغيره بكينونة المعنى فى نفسه اى على
تقدير ان يكون مرجع الضمير هو المعنى استقلاله
بالمفهومية اى كون ذلك المعنى مستقلا فى
مفهومية من اللفظ فمرجع كينونة المعنى
حاصله ان ارجاع الضمير الى المعنى والى اللفظ متحدا
المآل الا ان المستقل بالمفهومية هو المعنى على تقدير
واللفظ الى اخر من كينونة المعنى فى نفس الكلمة

فى قوله

فى قوله فى وجه الحصر لانها اما ان تدل على معنى فى نفسها
فى المعنى الاخير وهو ارجاع الضمير الى المعنى
فارجاع الضمير اى لم يعرض عن النظم بارجاع الضمير الى
المعنى كما فى هذا الكتاب وحاصل الجواب ان عبارة
المفصل فى هذا المقام لم يكن مسوقة بوجه حتى يرجع
الضمير فيه الى الكلمة حتى يرجع هنا اليها ليوافق المقاما
وارجاع الضمير فى عبارته الى المعنى لقربه ومما سبق
من التحقيق وهو ان معانى الاسماء مفهومية كلية
لزمها تعقل متعلقاتها لفهم خصوصيتها التى جرت
العادة باستعمالها فى المفهومات منضما الى تلك الخصو صيات
بخلاف الحروف فانها موضوعة لتلك الخصوصيات
الغير المستقلة لان معانيها مفهومات كلية فان
معنى ذوا الصاحب مثلا غير ماخوذ مع خصوصية
من الخصوصيات وكذا نظايره لكن لما جرت العادة
يعنى ان العادة جرت باستعمال تلك الاسماء فى مفهوماتها
الكلية واستفادة الخصوصية من الاضافة بخلاف

حرف الجر فان معانيها على ما عرفت هي الخصوصيات
ولا يصلح استعمالها في المعنى المطلق ولما
كان الفعل دالا على معنى في نفسه اه توضيح هذ
المقام ان الافعال التامة كضرب مثلا يدل على
معنى مستقل بالمفهومية وهو الحدث وعلى معنى
غير مستقل وهو النسبة الحكمية الملحوظة من ح
حيث انها حالة بين طرفيها اعني الحدث والفاعل
المعين ولما كانت هذه النسبة التي هي جزء مدلول
لفظ الفعل لا تحصل الا بالفاعل وجب ذكره كما وجب
ذكر متعلق الحرف فكما ان لفظة من موضوعة وضعا
عاما لكن ابتداء معين مخصوص كذلك لفظ ضرب
موضوعة وضعا عاما للحدث الذي دلت عليه
الى فاعلها مخصوصها لكن الفرق بينهما ان الحرف لا يدل
الا على معنى غير مستقل بالمفهومية فلذا لم يقع محكوما
عليه ولا به اذ لا بد في كل واحد منهما ملحوظا بالذات ليتمكن
من اعتبار النسبة بينه وبين غيره والفعل لما اعتبر فيه

الحدث وضم اليه غيره اعني النسبة الى الفاعل وجب
ذكر الفاعل ووجب ان يكون مسندا اليه باعتبار
الحدث ولا يمكن جعل ذلك الحدث مسندا اليه لانه
على خلاف وضعه واما مجموع معناه المركب من الحدث
والنسبة المخصوصة فهو غير مستقل بالمفهومية فلا
يصلح لان يكون محكوما عليه ولا محكوما به ولما كان ا
المعنى المأخوذ في هذا الحد اعم للمعنى المطابقي والتضمني
لم يخرج به الفعل فاخرجه بقوله غير مقترن اه هذا
تطبيق الكلام على ما ذهبوا اليه من ان الفعل موضوع
للنسبة الى فاعل معين واما على ما اخترناه وهو مذهب
بعض المحققين من انه موضوع للنسبة الى فاعل ما فمعناه
المطابقي ايضا مستقل من حيث ان هذا الفاعل مفهوم ه
من الفعل في النسبة موقوفة على جزء الفعل فالمراد
بالمعنى المأخوذ في التعريف هو المطابقي لانه الشايع
المتبادر والالفاظ المذكورة في الحدود انما
٩٥٦ تحمل على ما يتبادر منها كيف لا ولو صح ما ذكروا لزم عليهم

خلاف ما اجمعوا عليه من عدم وجود دلالة التضمنية
بدون المطابقية لانها انا بحد وبيان لزوم ما ذكرنا
ان من سمع لفظ ضرب فهم الحدث والزمان مع انه
لم يفهم المعنى المطابقي لان من جملته النسبة الى
فاعل معين واما توجيه الفاضل المحشي بان العالم بوضع
ضرب على الوجه العام اذا سمع هذا اللفظ تذكر
وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث
والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من
دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث
هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالفهمية التفت
اليه من اللفظ من حيث انه مراد فمشاهدة الحدث
والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية
ولا شك انه لم يتحقق بسماع ضرب بدون فهم معناه
المطابقي وافتخر به وعده من الالهام ولعله من
الاوهام فان السامع للفظ ضرب انما يفهم الحدث
والزمان من تذكر الوضع بواسطة ان هذا المعنى جزء لمدلول

اللفظ

اللفظ دل عليه بتوسط الوضع وليت شعري ما
الذي حملهم على ان يفرقوا بين ذو وفوق وتحت
وما شابهها وبين مدلول الفعل فانهم قالوا انها
موضوعة لمفهومات كلية لكن لفهم الخصوصيات
وذا يادة الفايدة ذكرت معها فكذا نقول في الفعل انه
موضوع للحدث والنسبة الى فاعل ما الا انها استعملت
مع الفواعل المعينة لفهم تلك الخصوصيات سلمنا انه
موضوع انه للنسبة الى فاعل معين لكن تعينه عند
المتكلم كاف فذكر الفاعل لتعينه عند المخاطب والسامع
هذا وقد اعترفوا بان صيغ المتكلم والمخاطب موضوعة
للحدث وللنسبة الى فاعل معين يدل عليه اللفظ ثم
ليس الفرق الا اذا نا مقدرة يحكم عليها بالاحكام لا يحكم
مع بقائها على حالها فلان احد اجزاء الفعل الزمان
وهو متجدد غير مستقر على حال متجدد من ان يكون محكوما
عليه فتامل في هذا المقام فانه مزلة للاقدام وما
حققنا لك سابقا مبني على هذا التحقيق اعني الحدث

انما قيد المعنى التضمنى بالحدث لان له معنى تضمنيا
اخر وهو الزمان ولكنه غير مقترن باحد الازمنة
لانه نفس الزمان والشئ لا يقارن نفسه   مع احد
الازمنة اه اشار به الى ان الباء داخلة تحت صلة الاقتران
يكون بمعنى مع والى ان الاقتران المنفى فى حد الاسم و
المثبت فى حد الفعل هو الاقتران عند فهم ذلك
المعنى عن لفظ اخر فعلى هذا لا يخرج عن حد الاسم
مثل الضارب فى قولك زيد ضارب امس   فهو صفة
فى بعض النسخ بالواو وهو الظ وعلى نسخة الفاء فهى
فصيحة جواب شرط محذوف اى اذا عرفت ما تلونا
عليك فقوله غير مقترن صفة للمعنى وجوز الشيخ
الهندى نصبه على ان يكون حالا من المعنى ورفعه
بان يكون خبر مبتدا محذوف وانما اختار التوصيف
لان النصب يحوج الى جعله قيدا للعامل والمعنى عليه
غير مناسب والرفع يحوج الى تقدير وهو خلاف الاصل
سواء كان النقل منها صريحا نحو رويد فرويد

فى الاصل مصدر مصغر ارواد مصدر ارود اى رفق
بعد تحقيقه بحذف الهمزة والالف ويجوز ان يكون
تصغير رود بمعنى الرفق ومعنى كون النقل فيه صريحا
ان مصدريته فى الاصل محققة ثم نقل منها وجعل اسما
للفعل الذى هو امهل   فانه قد يستعمل مصدرا ايضا
اى كما يستعمل اسما للفعل نحو قوله تعالى امهلهم رويدا
اى امهالا وهذا يدل على انه فى الاصل مصدر فنقل الى
غيره لكنه لم يهجر ذلك المعنى المنقول عنه   او غير
صريح نحو هيهات اه ومعنى كونه غير صريح انه لم يثبت
استعماله مصدرا الا انه يشبه المصدر بان يكون
على وزنه نحو هيهات فانه وان لم يستعمل فى الاصل
حتى يكون منقولا منه الا انه على وزن قوقاة فكانه
كان فى الاصل مصدرا ثم نقل وجعل اسما للفعل الذى
هو بعد   مصدر قوقات كتب على الحاشية
الدجاجة تقوقى ان تصيح قوقاة وقيقاة على وزن
فعللة وفعلالا   نحو صه ومه فانهما فى الاصل اسمى صوت

نقلا منه وجعل مصدرا بمعنى السكوت والكف
ثم نقل من هذا المعنى المصدري الى معنى الفعل
الذي هو اسكت واكفف • او عن المصادر اي عن
معاني المصادر التي كانت اي تلك المصادر اصواتا
في الاصل والمصادر التي هذه الاسماء لان اللفظ
انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى آخر وكذا قوله
او عن الظرف اي منقولة عن معنى الظرف نحو امام فانه
في الاصل ظرف بمعنى قدام نقل من ذلك المعنى واسما
للفعل الذي هو تقدم فاذا قيل امامك زيدا فمعناه
تقدم زيدا واسبقه وكذا الجار والمجرور فقد نقل عليك
فانه في الاصل جار ومجرور ثم نقل الى معنى الفعل
الذي هو الزم فاذا قيل عليك زيدا فمعناه الزم زيدا
فليس جزء من هذه الاسماء مقترن باحد الازمنة بحـ
بحسب الوضع المصدري واما بحسب الوقوع الثانوي
فليست اسماء فضلا عن كونها مقترنة بزمان او غير
مقترنة بهذا الاقتران انما عرض لها بحسب الوضع الثاني
هذا شرح

هذا شرح المقام موافقا لكلام النحاة وظني انه خال عن
التحقيق كيف ولو كان لزم ان تكون اسمية هذه الاسماء
معتبرة في حال معاني الافعال وعدم اقترانه باحد الازمنة
الذي هو للاسمية بحسب الوضع الاصلي وهذا بعيد في النظر
اذ اللائق ان يكون مدار الاسمية على وضع واحد ولا يكون
وضعا لغوا معتبر الاعتبار وضع آخر فاللائق بكلامهم ان تكون
اسماء بالنظر الى الوضع الاول وافعالا جامدة بالنظر الى الوضع
الثاني ولذا قال بعضهم الحامل لهم على كونها اسماء قبولها لما لا
يقبل الافعال كالتنوين ولام التعريف ونحوهما واردت التحقيق
فاستمع لما يتلى عليك فنقول ان مقصودهم من ارتكاب هذه
التكلفات اخراج هذه الاسماء عن تعريف الفعل وادخالها
في تعريف الاسم ونحن نوضحه من غير احتياج اليها فنقول
معنى قولهم الفعل ما دل على معنى في نفسه مقترن باحد
الازمنة اي ذلك الحدث مع ذلك الزمان مدلول الفعل
اذا قيل صه مثلا فمعناها الفعل اي اللفظ الفعل الذي هو اسكت

ولا ريب ان هذا اللفظ غير مقارن لاحد الازمنة بل معنى
هذا اللفظ تشمى اي اسكت مقارن لاحد الازمنة وهذا
اللفظ بالنسبة اليه فعل فتسميتها باسماء الافعال باعتبار
انها موضوعة الالفاظ الافعال لمعانيها فنقول نجم الائمة
الرضي وليس ما قال بعضهم ان صه مثلا اسم للفظ اسكت
الذي هو دال على معنى الفعل فهو علم للفظ الفعل لا لمعناه
بشيء اذ العربي القح ربما يقول صه مع انه لم يخطر بباله لفظ
اسكت وربما لم يسمعه اصلا غير موافق للتحقيق فان
الكلام في الاسماء والافعال الاصطلاحية لا اللغوية والا
فضرب مثلا في اللغة اسم لانه علامة على مسماه وكذا الحرف
نحو عسى وكاد فان معنى عسى انشاء الترجي فاذا
قلت عسى زيد ان يقوم فمعناه ان ترجي قيام زيد غير مقيد بزمان
من الازمنة ومعنى كاد انشاء المقاربة فاذا قيل كاد زيد
يقوم فمعناه ان انشاء قرب قيام زيد غير مقيد بزمان لكنها
في الاصل مقترنة بكاد مثلا كان معناها القرب الواقع في

الزمان

في الزمان الماضي وعسى الترجي الواقع فيه فاذا قلت عسيت
فمعناه ترجيت في ذلك الزمان وخرج عنه المضارع
اختلف النحاة في مدلول المضارع فقيل هو الحال واستعماله
في الاستقبال مجاز وقيل بالعكس وهو الاصوب وقيل بالا
شتراك فعلى التقديرين الاولين دلالته على احد الازمنة
ظاهرة وعلى الثالث كذلك ايضا لانه اذا دل على اثنين دل
على واحد في ضمنها اذ لا يقدح في الدلالة الالتزامية اي لا يمنع د
دلالته على الزمانين المعينين دلالته على احدهما اي الحال
والاستقبال ثم يمنع ارادة المعين كالزمانين اذا اريد
من لفظ المضارع على تقدير الاشتراك ارادة لما سواه وهو
احدهما فان ارادة الاثنين معا تنافي ارادة الواحد وحده
وهو ظاهر وهذا موافق للمشهور من ان لفظ المشترك يدل
على جميع معانيه عند التجرد عن القرينة لكن لا يراد شيء
منها الا معها واما على ما ذهب اليه ابن سينا من ان الارادة
شرط الدلالة في الاوضاع حيث انه لا يدل الا مع القرينة
ومعها لا يدل الا على زمان واحد ليفيد زيادة معرفة

اى ليفيد ذكر بعض الخواص او المهم بسبب ذكره لهذا وانما
معرفة فان اصل المعرفة حصلت عن تعريفه لكن لما كان
فى التعريف دقة وخفاء بما عرفت اوضحه زيادة الا
يضاح بذكر بعض خواصه منها اى من اول ولذا
تام الخبر والا انتقد بمه ليس لحصر جمع الكثرة
وهى فواعل التى هى حقيقة مجازا وعلى العشرة اد
نقل له صاحب اللباب قريبا من ثلثين خاصة
وهى التبعيضية والدليل على كونها تبعيضية
دخولها على الجمع فلو دخلت على مفرد لكانت ابتدائية
يوضحه قولك هذا من الناس او من الانسان
ولا توجد فى الظاهر انه بيان وايضاح لسابقه فالمراد
بالخاصة عند ارباب العربية ما ذكره النحو كما ان ام
وانما عند اهل الميزان فالخاصة هى الكلى المحمول على
ماله الخاصة كقولك زيد ضاحك وهى اما شاملة
والخاصة الشاملة فى هذا المقام هى الاسناد اليه
بخلاف غيرها كاللام مثلا فانها لا تدخل الاسماء المعرفة
بعينه.

بغيرها مثل الضمائر واشباهها دخول اللام ا
اى اللام باعتبار دخولها اى لام التعريف اما ان
يكون اشارة الى ان اللام فى اللام للعهد الخارجى بارادة
اللام الشايعة فيما بينهم وهى لام التعريف او ان اللام
عوض عن المضاف اليه لكنه لا يلايم ما بعده من الحرو
التنوين وغيرهما فان اللام فيها ليست عوضا المضاف
اليه وقد عرفت اقسام التعريف سابقا فلا نعيدها
وانما احتاج الى القيد لانها قد يكون لغير التعريف
كلام الامر والابتداء والجحود والتعليل والتمليك و
التخصيص والقسم والموطئة له وجواب لولا ولام
التعجب ولام كى ولام الاستغاثة ليس من
امبر امصيام فى امسفر هذا كلام فى جواب رجل حمير
التى هى قبيلة من طى حين سأله من امبر امصيام فى
امسفر والمعنى ليس من جملة الاحسان وفعل الخير الصيام
فى وقت السفر فاجابه موافقا ليس من البر وفعل
الخير الصوم فى السفر وهذا الحديث صريح فى نفى ما اخذه

الغاملة من الصترم فى الشرف ت المبر يشمل فيه
الواجب والمستحب واذا خرج عنهما بقى كونه مكروها
او حراما لانه لا يتصور الاباحة فى مثل هذه العبارات
ويظهر لاجل اخرى من الطرفين يحصل الحرمة صريحا
لعدم شهرته اى لعدم شهرة كون الميم
حرف تعريف لاختصاصه ببعض اللغات ولجواز
ان يقال ان الميم بدل من اللام التعريف ولانه يفوت
الاشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه
وفى اختياره الام اى اختيار المص اللام على
الالف واللام او على حرف تعريف هى اللام وحدها
وهو الذى ذهب اليه والدليل عليه ان التعريف نقيض
التنكير وقد جعل علامته حرفا واحدا وهو التنوين
فكذا علامة نقيضه لانه قد يحمل النقيض وبان
الالف تسقط فى الدرج ولو كانت اصلا لما سقطت من
السقوط سلمنا جواز سقوطها لما ذكرتم من ان الاسم
الكثير الاستعمال يناسبه التخفيف بحذف احد حرفى
كرر

لكن يجب ان يفوت تعريف مدخولها عند
حذفها لان المركب ينتفى بانتفاء احد اجزائه لا
يمكنك ان تعيدها على حروف الجر لظهور عملها هنا
فيعرف به ان هذا العمل لذلك المقدر واما ثبوتها
فى قوله آلذاكرين حرم الانثيين واضرابها فعارض
يحذفها فى اكثر منه مع ان ثبوتها فى هذه المواضع
لعله لعلة التحاوجيبا صل ن يا دتها الى فى يا الله
فلمحافظة على التفخيم واما فى الآية ونحوها فلئلا يلتبس
الاستفهام بالخبر لتعذر الابتدا بالساكن
لان اللام زيدت ساكنة حبا لغرض فى الخفة او لان
علامة نقيضه التنكير ساكنة كما مر ولئلا تركب الاسم
منها ومن غيرها تعذر تحريكها لانها ان تحركت بالفتح
التبست بلام الجارة وان تحركت بالكسر التبست بلام
الجارة وان تحركت بالضم حصل الثقل فى الامر الكثير
المحتاج اليه فى الاستعمال واختار الهمزة لانها التى
تزاد عند الحاجة الى زيادة حرف وفتحة مع ان همزة

الوصل مكسورة في اكثر المواضع مبالغة في التخفيف

ال كهل اي على وزن هل واحتج عليه بان حروف

المعاني لم يوضع منها حرف واحد ساكن وبان الهمزة

مفتوحة وقد عرفت الجواب والمعتمد الى انها الهمزة

وهو ضعيف لحذف الهمزة مع بقاء التعريف بحاله

اضعف منه قول الفاضل الجة جار حل فيها مع كونها الة

لان اللام الان منها انذ كرها لانه موضوع

لتعيين اه هذا التعليل للفاضل الرضي ونقض عليه

بانه قد يكون لتعيين المعنى التضمني كما اللام في

الحسن فانها لتعيين الذات المعتبر في مفهومها الحسن

ولا نصيب للصفة والنسبة المعتبرتين في مفهوم

اللفظ من تعريف اللام والجواب ان انها في هذه

الامثلة ونحوها لتعريف الذات الموصوفة بالحسن

والصفة خارجة عن الموصوف والفعل بل

عليه تضمنا لان معناه المستقل هو الحدث ودلالة

الفعل عليه بالتضمن وتمام الكلام في ان حرف

التعريف اي اللام بقرينة المقام فلا يرد ان من

حروف التعريف

حروف التعريف حرف النداء مع انه يدخل عليها او

يكون مبنيا على مذهب من قال ان تعريف المنادى

انه يتوجه الخطاب اليه او باللام المقدرة كما سيأتي

انشاء الله تعالى اما ان الحلال فانما هو في المنادى المنكر نحو

يا رجل واما المعرف قبله كالعلم و نحوها فالنداء لا يفيدها

تعريفا وهو المفهوم من كلام بعض المحققين

كما الموصول وقول بعض المحققين ان الذي يدخل عليه

اداة التعريف بعيد وكذلك سائر الخواص مع

مثل اللام في انها غير شاملة لا في انها لا يتحقق في

الظاهر ومنشأ لها وقد عرفت سابقا ان الاسناد

اليه شامل لجميع افراد الاسم و ودخول الحرف

الى العطف على المضاف اليه كما في الاضافة نعتية

وهي الاضافة الى غير المعمول المفيدة تعريفا او تخصيصا

كغلام زيد وفي العامل المضاف اليه في هذه الاضافة

خلاف منهم من قال انه الحرف المقدر واختاره نظرا

الى معناه في الاصل هو الموضع للاضافة بين الفعل والمضاف

اليه اذا اصل غلام زيد غلام حصل لزيد فمعنى الا
ضافة قائم بالمضاف اليه لحرف ولا ينكر عمل حرف الجر
مقدرا وان ضعف فى غير هذه المواضع وذلك لقوة
الدال عليه بالمضاف الذى هو مختص بالمضاف
اليه ومنهم من قال ان عامل الجر هو المضاف واختاره
نجم الائمة الرضى قال لان حرف الجر نسى بعد تنزيل
بالمضاف مفيد معناه ولو كان مقدرا لكان غلام زيد
نكرة كغلام لزيد فمعنى كون الثانى مضافا اليه
حاصل له بواسطة الاول فهو الجار فى نفسه و
منهم من ذهب الى ان العامل معنى الاضافة و
خير الامور اوسطها اما الاول فبعيد من جهة ان
الحرف وان كان موقع الاضافة فى الاصل الا ان الواقع
لها بالفعل انما هو الاسم المضاف فكل يعمل فى
فى وقته واما الثالث فلان صاحبه ان اراد بالا
ضافة كون الاسم مضافا اليه فهذا هو المعنى المقتضى
والعامل ما به يتقوم المعنى المقتضى وان اراد ان العامل

نفس

فى الفاعل هو الاسناد وهذا لا الفاعل وهذا القائل
لو يقل لاقتضاء معنى الفعل اليه اى لان حرف
الجر مضمر لان يوصل معانى الافعال ويوقعها على
الاسماء اما اذا كان ظاهرا فظ فانك اذا اوردت انه
لو تم مرورك الى زيد لا يستهيأ لك الا بعد تعديته
اليه بالباء الالة لازم واما اذا كان مقدرا كغلام زيد
فقد عرفت انه امد على صل غلام حصل لزيد فالذى
اوقع الحصول على زيد هو الحرف لمثل ما قلنا
واما الاضافة اللفظية اه جواب سؤال مقدر
تقديره ان يقم ان ممد عاكم اثبات مطلق الجر من
خواص الاسم وما ذكرتم من الدليل انما يثبت اختصاص
الجر الذى هو اثر الحرف بالاسم فيبقى جر المضاف اليه
فى الاضافة اللفظية فرع الاضافة فان العامل فيه
اما المضاف او الاضافة لا حرف الجر وحاصل الجواب ان
الاضافة اللفظية فرع الاضافة المعنوية فانك اذا قلت
عمرو ضارب زيد كنت ملاحظا المعنى الحرف والنو تقديره

وكانك قلت عمرو ضارب لزيد والمعنوية يلاحظ
فيها لفظه ومعناه وكانت اصلا وهى موضوعة لها
اولا لانها ذات فايدتين وهى ذات واحدة تما
قل فايدته كان فرعا لكثيرها او لان الفائدة المعنوية
اقوى من الفائدة اللفظية لان الالفاظ تابعة
المعانى هذا واعلم ان ما هنا مناقصها سيانى من
تعريف المضاف اليه بما نسب اليه شى بواسطة حرف
الجر ثم تقسيم هذا المعرف اى المضاف اليه بالاضافة
المعنوية واللفظية   بان يختص اه هذا بيان
لكون المخالفة تتصور على وجهين احدهما ان
تختص بما يخالف ما يختص به اصلها وهو الاسم
وما يخالفه الفعل والحرف لكن خرج الفعل لظهور
ان الحرف لعدم استقلال معناه لا يصلح لذلك
وثانيهما بان تزيد على اصلها بان تشمل الاسم
والفعل   الا تنوين الترنم معرفه بانه اللاحق
للقوافى التى فى اخرها حرف الاطلاق وهى الواو
والالف

الله

والالف والياء الحاصلة من اطلاق الضمة والفتحة
والكسرة كقوله اقلى اللوم عاذل والعتابن وقولى ان
اصبت لقد اصابن واختلف فى وجه التسمية فذهب
جمهور الائمة سيبويه وجمع من المحققين انما هو
تنوين لترك الترنم لان الترنم وهو التغنى انما يحصل
مع حروف الاطلاق لقبولها المد الصوت بها فاذا
انشدوا ولم يترنموا جاؤا بالنون فى مكانها فى
لغة تميم اكثرهم او جميعهم وكثير من قيس واما
الحجازيون فلا لانهم يدعون القوافى على حالها فى الترنم
والذى اعتمده واذهب اليه فى التسمية بانه المحصل للترنم
لان الترنم يحصل بالتنوين نفسها لانها حرف اغن واليه
ذهب ابن يعيش وابن هشام فى احد قوليه وهو مختار
صاحب الكتاب قال وانما جئ به لوجود الترنم وذلك
لان حرف العلة مدة فى الحلق فابدل منها التنوين حصل
الترنم لان الترنم غنة فى الخيشوم وهذه الاقسام
المحمدة المشار اليها هى المشهورة وقد نقلنا فى كتاب

مفتاح اللبيب انما اخرمنها تنوين الغالي وهو
اللاحق للقوافي المقيدة اي الساكنة مخصوصة نثرا لا
عمان خاوي الا المخترق   مشتبه الاعلام لماع
الخفق يسمى به لما الغلو اي تدرته او لانه تجاوز
الحد من غلا في المحبة اي فرط وتجاوز الحد والحد
هنا هو الجزء الساكن وقد نقلاه وزاد عليه ومنها
تنوين الزيادة مخصوص للشاعر سلام الله يا مطر
عليها وليس عليك يا مطر السلام وعده في المغني
من قبيل تنوين الضرورة ومنها تنوين الحكاية كتنوين
زيد لو علما زاده ابن الخباز والحق انه تنوين الصرف
لانه هو الذي كان قبل التسمية ومنها تنوين
الضرورة مخصوص للشاعر ويوم دخلت الخدر
خدر عنيزة قال في المغني هو التمكين لان الضرورة
اباحة الصرف والذي ذهب اليه نجم الائمة وكثير
انه تنوين الضرورة وهذه الاقسام كلها مشتركة
بين الثلاثة الا اربعة تنوين التمكن والتنكير والعوض
والمقابلة.

والمقابلة   عطفا على الدخول اه نصب عطفا
على المصدر اي يعطف عطفا والمراد بالدخول
لفظه في قوله دخول اللام   ومدخول الدخول
اي الذي دخل عليه لفظ الدخول هو اللام المجرورة
بالاضافة ولو كان معطوفا على اللام لكان التقدير
ومنها دخول الاسناد اليه لان عامل المعطوف عليه
يقدر في المعطوف وهو فاسد لان المتبادر من قولهم
هذه الخاصة بالاسم انما دخلها وذكرها في اوله
كالالف واللام او لحوقها في آخره كالتنوين والاسناد
لا يتصف بشيء منهما لانه نسبة بين المسند والمسند
اليه فالخاصة ح هو نفس الاسناد اليه لا دخوله
وكذا في الاضافة اي مثل انتفاء كليهما في
الاسناد اليه انتفاؤهما في الاضافة لانها نسبة
بين المضاف والمضاف اليه فهي ايضا بالرفع عطف
على الدخول على لا على مدخوله   والمراد به كون
الشيء مسندا اليه لما كان العبارة يوهم معنى فاسدا

حيث ان الضمير المجرور يرجع الى الاسم ظاهرا فيكون
معناه ان الاسناد الى الاسم وهذا الحكم لغو او
خال عن الفائدة اولًا يمكن ان يجعل الضمير راجعًا
الى الشئ باعتبار ادعاء ان الشئ لكمال الظهور كا
المذكور وحاصل المعنى ان كون الشئ مسندا اليه
من خواص الاسم والشارح الهندى ارجع الضمير الى الاسم
والحكم عليه بالخصوص باعتبار الطبيعة النوعية
دون الشخصية المستفادة من اليه المختص به فعلا
فيفيد الحصر فاعرفه انتهى وطبق المحشى مراد الشارح عليه و
حاصل المراد منه ان الضمير وان كان راجعا الى الاسم
لكن الحكم عليه باعتبار نوعه فكانه قال والاسناد
الى نوع الاسم ومطلقه من خواص افراده فقول الشارح
والمراد به كون الشئ الخ لبيان ان الضمير راجعا الى الشئ
المعلوم كما عرفت بل الى الاسم باعتبار انه شئ فكانه
قال ومن خواصه الاسناد الى الشئ وذلك الشئ هو الاسم
وظنى ان هذا كله تكلف بل المقصود المعنى ان الاسناد

بالالز

اليه الذى نراه فى الاسم هو من خواصه لا يوجد
فى غيره لا ان مراده ان الاسناد اليه المنحصر فى
الاسم هو من خواص الاسم حتى يخلو الكلام عن الفائدة
وفائدة التعبير بمثلها التنبيه على المحل وهذا كما يقال من
خواص على شجاعة التى شوهدت منه لا تصدر
من غيره لا ان الشجاعة المختصة به من خواصه
لان الفعل وضع له يعنى ان العرب لاحظه معنى
الفعل ووضعته مضافا الى الجر ومرتبطا به وهذا هو
معنى المسند اصطلاحا والا فان العرب لا تعرف المسند
والمسند لانه اصطلاح جديد بل لوازمها او لوازم
الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص كغلام زيد
وغلام رجل وهما من خواص الاسم كما عرفت فى لام
التعريف ومن لوازم اللفظية التخفيف وهو اما
يحذف التنوين كضارب زيد والتنوين لا يدخل
الفعل كما عرفت ولا يثنى ولا يجمع حتى يحذف
نونه واما نحو يضربان ويضربون فهو تثنية وجمع

للظهير لا للفعل والتخفيف في نحو الحسن الوجه محمول
طرداً للباب قائما فسرناه اه فان ملاحظة المص
تقتضي التفسير بامر عام شامل للمضاف والمضاف
اليه وملاحظة ما ياتي من قول المص والجمهور لا
الاضافة يقتضي تفسيرها بالثاني للموافقة فما
الحدود لصنعها للفائدة المذكورة الفعل
والجملة اه اشارة الى الخلاف الواقع فيه فذهب المص
وجماعة الى ان المضاف اليه هو الفعل وذهب الى انه
هو الجملة واختاره نجم الائمة حملا لما هنا في هذا
الباب على المضاف اليه في قولك اتيتك زمن الحجاج
امير فانه الجملة الاسمية بالاتفاق اي يوم نفع
فالمضاف اليه في الحقيقة هو المصدر المدلول عليه
بالفعل ولذلك لا يتعرف المضاف به مع خلو
الفعل من التعريف نحو اتيتك يوم تقدم زيد الحار
او البارد فان الحار صفة اليوم وهو نكرة فتامل
التعريف من قبل المصدر المعرف باضافته الى العلم
هذا واعلم

هذا واعلم ان نجم الائمة قد جمع بين القولين حيث
قال والظاهر ان المضاف اليه مضاف لفظا في يوم
تقدم زيد الجملة الفعلية كما ان الاسمية في قولك ا
اتيتك زمن الحجاج امير هي المضاف اليها واما من
حيث المعنى فالمصدر هو المضاف اليه المضمن في
الجملتين مطلقا يعني سواء اريد منها المضاف
او المضاف اليه او النسبة التي بينهما ومعنى اختصاصها
بالاسم ان يكون طرفاها اسما فان وقع مضافا
الى الفعل او الجملة لان الكلام ليس فيها اي الاسم
قسمان قد قدمنا لك في تقدير منقسمة في قول المص
وهي اسم وفعل وحرف ما يوضح لك تقدير لفظ قسمان
هنا فلا نعيده معرب ومبني المعرب ماخوذ
من الاعراب بمعنى الاظهار او الازالة فالمعرب
الاسم الذي صار مظهرا مميزا او دفع التباسه
وفساده بالاعراب والمبني ماخوذ من البناء و
هو الفرار وعدم التغير مشابه للبناء المحكم الذي

لا بتغيره الرياح فى المعرب الفا للتفسير واللام
للعهد الخارجى الذى هو قسم من الاسم لانه
فى صنف الاسماء فلا يذكر الا امثالها وكذا جميع
الحدود التى يذكرها فى تعريف الاسم
اى الاسم الذى ركب مع غيره اه الغرض من هذا
الكلام دفع اعتراض الشيخ الرضى ومحصله ان المركب
يطلق على احد الجزئين بالنسبة الى الاخر وعلى مجموعهما
اطلاق الزوج على احد الخفين او على مجموعهما ومراد
المص المعنى الاول مع ان استعماله فى الثانى اشهر و
ولا الفاظ المشتركة لا تقع فى الحدود فضلا عن ان
يكون المتفهم منها معنى غير مشهور ولو سلمنا هذا
لكن لا نم ان كل مركب مع غيره معرب بل اذا كان
مركبا مع عامله وحاصل الجواب ان استعمال الالفاظ
المشتركة فى الحدود معيب بلا قرينة وهى هنا موجودة
لان المص بصدد تعريف المعرب الذى هو قسم من
اقسام الاسم والاسم لا يكون مركبا بالمعنى الثانى
فاندفع

فاندفع اعتراض الاول على المراد من المركب المركب مع
عامله لانه الشائع بين اهل هذا الفن فاندفع اعتراض
الثانى وهذا التفسير كما يدفع الاعتراضين يدفع
اعتراض صاحب المتوسط حيث قال ولقائل ان يورد
اليه النقض بنفس مبنى الاصل لانه يصدق عليه انه
مركب لم يشبه مبنى الاصل لامتناع مشابهة الشئ لنفسه
وحاصل الدفع ان المركب صفة الاسم ومبنى
الاصل ليس باسم ويندفع ايضا بقوله تركيبا
يتحقق معه عامله اذ لا عامل لمبنى الاصل فذكر
الاسم ح للتحقيق وتحقق العامل اعم من ان يكون
موجودا فى اللفظ او محذوفا لفظيا او معنويا
عند المص وان كان عند صاحب الكشاف
معربا كما سيأتى او لم يشابه اه الغرض
من هذا الكلام دفع الاعتراض الوارد على ظاهر عبارة
المص بانه يخرج منه غير المنصرف لمشابهته لمبنى
الاصل اعنى الفعل بالفرعيتين كما سيأتى واسم

واسم الفاعل فانه مشابهة للفعل الماضي بوقوعه
موقعه وحاصل الجواب ان المشابهة المعتبرة
في التعريف الآن المتبادر منها هو المشابهة التامة
المؤثرة في منع الاعراب وقد ضبطها الشيخ ابن مالك
بوجوه اربعة اولها المشابهة الوضعية كالضمائر
ثانيها كون الاسم متضمنا لمعنى من معاني الحروف
كمن ومتى ثالثها كونه نائبا عن الفعل كهيهات ورويد
ونحوهما رابعها افتقار الاسم الى متحل لحرف فذلك
كاسماء الموصولات   اي المبنيات الذي هو الاصل
اه المقصود من هذا التحقيق دفع ايراد الفاضل
الاسترابادي وتقريره ان المتبادر من قوله
مبني الاصل مبني في الاصل اي الاصل فيه البناء
فالماضي قد شملها في ضرب اليوم فيدخل فيه
جميع الافعال الماضية عند اذ الاصل في جميع الا
فعال البناء فينبغي ان يبني ما بني به المضارع من
الاسماء وحاصل الجواب ان الاضافة بيانية اي مبني

هو الاصل

هو الاصل المبنيات فالالف واللام عوض المضاف
اليه فخرج المضارع لانه ليس بمبني ولا هو اصل
المبنيات   وهو الماضي والامر لسيد المحققين
جعل بعضهم الجملة قسما رابعا   في بابه من ان
بناء اسماء الاشارة لاحتياجها الى القرينة الرافعة ونحو
لابهامها وهي اما الاشارة الحسية او الوصف كاحتياج
الحرف الى غيره وذهب الاكثرون الى ان علة بنائها   بنائها
تضمنها معنى الحرف وهو الاشارة لانها كالاستفهام
وكان حقها ان يوضع حرف يدل عليها فلم
يوضع حرف يدل عليها الا انها عن معنى الحرف فيه
والاول اقرب لما سيأتي ان شاء الله تعالى   الاسما
المعدودة مثل زيد وعمرو وبكر   المعرب اللغوي
المعرب في اللغة الاسم الذي جرى عليه الاعراب
بالفعل كقولك جاء زيد والنزاع ليس فيه لانه
يرجع الى اهل اللغة وقد سمع منهم انه كما وضعنا
فلا مجال للنزاع . فاعتبر العلامة اي صاحب الكشاف

وحاصل المتن هو ان العلامة اكتفى فى تحقق
المعرب بكونه قابلا لوجود اسباب الاعراب فيه
سواء وجدت كزيد من قام زيد ولا كزيد والمصنف
لم يكتف به بل زاد مع القابلية وجود الاسباب
التى بها يستحق الاسم لان يعطى الاعراب و
هى تركيب وتحقق العامل معه وعدم المشابهة
فى كون الاسم معربا حتى يكون كالمعرب
اللغوى فلم يعتبره احد لان العلامة اعتبر
الاعراب بالقوة البعيدة والمصنف اعتبره بالقوة
القريبة من الفعل ولذلك اه اى ولاجل ان
جريان الاعراب بالفعل ليس شرطا فى المعرب اصطلاحا
يسمون زيد من قولك جاء زيد ورايت زيد
محذوفا الاعراب معربا ويعترض السامع لهذا الكلام
على قائله بانك لم تركت اعراب هذه الكلمة مع انها
معربة وليس هذا الا بناءه على الحذف كالوقف
واضرابه اذا عرفت هذا فاعلم ان المذهب ما ذهب اليه
صاحب

صاحب الكشاف والدليل عليه ان المعرب والمبنى
متقابلان وقد اجتمعت النحاة على ان المبنى ما ناسب
مبنى الاصل وقد لم يذكر وفيه تنبيه على عدم التركيب
الاثر والى قول الشيخ ابن مالك والاسم منه معرب و
مبنى لشبه من الحروف مدنى فالمعرب على هذا هو
الذى انتفت فيه تلك المشابهة سواء ركب مع
عامله اولا والمصنف نفسه لما عد المبنيات لم يعد فى
جملتها الاسماء المفردة مع ان مذهبه مخالف للا صل
فى الاسم الذى هو الاعراب هذا وقد جعل
بعضهم الاسماء المفردة قسما ثالثا سماه بالموقوف
ومشى على هذا القاضى البيضاوى لان الغرض
اه اى الغرض الاهم من جميع مسائل النحو ان يعرف
احوال اواخر الكلم من كونها معربة او مبنية و
اقسام كل من المعرب والمبنى من لم يعرف هذه
الاحوال بالسماع من العرب لان من سمع منهم
ان زيدا مثلا فى جاء زيد مرفوع وكان من اهل

[illegible]

السّليقة فهو لا يتكلم به الا موافقا لما سمع منهم وح
فعرفة علم النحو لا تفيده الا معرفة اصطلاحات النحاة
بان هذا الاسم يسمى فى علاء وذاك مفعولا ونحوهما
وهذه فايدته غير معتدّ بها وانما قلنا اى الغرض
الاهم لانّ من جملة الاغراض معرفة الهيئة التركيبيّة
من تقديم ما حقه التأخير وبالعكس كوجوب تقديم
المتضمن لمعنى الاستفهام ووجوب تأخير الفاعل
عن المفعول فى بعض الاحوال فالمقصود من معرفة
مثلا اه الفاء فصيحة اى اذا عرفت الغرض من علم
النحو ومن جملة مسائله المعرب فاعلم ان المقصود منه
وفيه يحتمل ان يتعلق بالمعرب اى ذكر المعرب على
سبيل التمثيل لان المقصود من معرفة المبنى ان يعرف انه
مما لا يختلف اخره الى غير ذلك من مسائل النحو ويحتمل
ان يكون متعلقا بما بعده يعنى ان يكون المعرب
مما لا يختلف اخره مذكور على سبيل التمثيل وعند سائر
الاحكام المشار اليها فيما بعد وحاصل الكلام ان المقصود

بالبحث

من البحث والتفتيش عن احوال المعرب معرفة انه
من الاسماء المختلفة الاواخر فى كلام العرب ليحصل
اخره فى كلامهم غير مختلف ايضا بوقالاعراب وح معرفة
الاسم المعرب متقدمة على معرفة الاختلاف لان
معرفة الاختلاف انما يحصل بعد البحث والفحص عن
احواله ولا يمكن البحث من احوال الشئ واحكامه الا بعد
معرفة ذلك الشئ فان كانت هذه المعرفة المتقدمة
للمعرب حاصلة بمعرفة الاختلاف وبتعريف المعرب به
يجب ان يعرف المعرب اولا ثم يبحث عن احكامه
بانه مما يختلف اخره كما فعله الجمهور ويكون المقصود
من هذا التعريف معرفة انه مما يختلف اخره لما عرفت
من ان المقصود من البحث عن احوال المعرب معرفة ا
المعرب موقوفة على معرفة الاختلاف المذكور
لانها صارت معرفة له ومعرفتها موقوفة على معرفته
فيلزم الدور صريحا فاذا اريد دفعه فينبغى ان يعرف
المعرب بغير الاختلاف ويجعل الاختلاف من جملة

احكامه فيكون معرفتها موقوفة عليه ومعرفته ا
ليست موقوفة عليها كما فعله المص هذا المحقق
الكلام موافقا لنظم كلام الش وكلام المص في الشرح
واما المحش فقد شرحه شرحا لا يناسب وان
اختلج في قلبك شك فارجع اليه فبطابق كلامهم
الفاضحة اي اذا جعلنا جزء مختلفا طابق كلامهم
معرفة الفا هنا ايضا فصيحة اي اذا عرفت ان
المقصود من معرفة المعرب الاختلاف مع متقدمة على
اختلاف وجب ان يعرف على صيغة المجهول من
باب التفعيل ليعرف على صيغة المجهول ايضا لا انه
من المجرد وهو علة لقوله يعرف اي يعرف بذلك
التعريف لتحصل هذه المعرفة فيلزم فيلزم
تقدم الشئ على نفسه هذه هي النتيجة الفاسدة
اي اذا عرفت تينك المقدمتين فالحاصل منهما تقدم
الشئ على نفسه اي تقدم معرفة الاختلاف على
معرفة الاختلاف وتقدم معرفة المعرب على معرفة المعرب
وهذا هو الدور

وهذا هو الدور الصريح فينبغي اه اذا عرفت فساد
تعريفهم فينبغي العدول عنه والذي حمل الجمهور
على ذلك التعريف وجود الاعراب في افراده فتوهموا
ان حقيقة المعربية ذلك وجود ولم يعرفوا انه من
عوارضه المفارقة كما عرفت والمص الهندي قد دفع
الاعتراض عن تعريف الجمهور بامكان معرفة
الاختلاف بالاستعمال كزيد او بالاستدلال بالواحد
مخرجا او بالجمع كحبلى ولا يخفى ما فيه اي من جملة
احكامه تمهيد لما سيذكر من ان تركب المعرب مع
عامله وحدوث الاعراب في اخره من جملة احكام النحو
من حيث هو معرب انما قيد بهذه الحيثية
لاخراج المبني فانه ايضا مما يختلف اخره تقديرا لكن
لا من حيث انه معرب واجاب بعض الائمة عن هذا
الاعتراض بان يختلف اخره تقديرا اي تقدر الا عراب
على حرف الاخير لا لفظا اما للتعذر كما في المقصور
او الاستثقال كما في المنقوص بخلاف المبني فان

الاعراب لا يقدر على حرفه الاخير اذا لمانع من
الاعراب في جملته وهو مناسبة للمبني لا في اخره
نحو هؤلاء وامس وقد يكون المانع ايضا في اخره كما
يكون في جملته نحو هذا فلهذا يقدر في نحو هؤلاء انه
في محل الرفع اي في موقع الاسم المرفوع بخلاف
المقصور في جانب الغني فانه يقدر ان الرفع مقدر في
اخره   حقيقة او حكما المراد بالتبدل الحقيقي
تبدل الذات الدال مثل جاءني ابوك ورايت اباك
ومررت بابيك وبالتبدل الحكمي تبدل دلالة الدال
المقصود من كونه علامة نصب او علامة جر مع بقاء
الذات فان هذا التبدل في حكم تبدل الذات كما في
في قوله رايت مسلمين ومررت بمسلمين   او صفة
المراد بالصفة اللغوية اعني الحال المتغيرة كما في
قولك جاءني زيد ورايت زيدا فان ذات الحرف
لم تتغير بل المتغير وصفها وهو كونها مرفوعة و
منصوبة   اي بسبب وهذا اظهر من جعلها
للوقت

للوقت او للعلة كما فعله الفاضل الهندي   لئلا
ينتقض اه فان زيدا لم يختلف مع اختلاف العوا مل
عليه فهو معرب لكن اخره لم يختلف فهو من قبيل
ما سيأتي   اي يختلف لفظ اخره فالتنوين
عوض المضاف اليه المفرد وان كان هذا خلاف
المشهور وحاصله ان المعرب يختلف من جهة
لفظ اخره اي صورته اخره فهذا التمييز يرفع الا
بهام الواقع في النسبة الواقعة في جملة يختلف
اختلاف لفظا اي منسوبا الى اللفظ وحذف
المضاف واجرى اعرابه على المضاف اليه وانما لم يقل لفظا كا
ملفوظا كما قال الشيخ الهندي ولان وصف الاختلاف
بكونه ملفوظا مجاز   فان قلت اه حاصل الاعتراض
ان المفهوم من مفهوم عبارته من قوله وحكما ان يختلف
اه ان هذا الحكم ثابت لجميع المعربات وليس كذلك
فان في بعض المعربات لم يتحقق اختلاف الاخر
لاختلاف العوامل وهي الاسماء التي تحت حركة

معربا وكلا فان فيها حدوث الاعراب بدخول
العامل لا اختلاف الاخر باختلاف العوامل
هذا حكم اخر اى حدوث الاعراب بدخول العامل
فليكن هذا الحكم اى الاختلاف المذكور
الاعراب • الالف واللام للعهد الخارجى
وهو اشارة الى الاعراب المذكور فى ضمن المعرب
حركة او حرف لما اشتهر كون المعرب بها
استعمل لفظ ما المشتركة بين المعانى فى التعريف
واذا دخلها لفظة او ليست للترديد فان الاعراب
حركة وحرف بل ذكرها للاشارة الى انهما لا يجتمعان
فى موارد الاستعمال بل يتحقق احدهما فى بعض
المعربات والاخر فى بعض اخر اى اخر المعرب
واما النون فى الزيدان والزيدون فهى بمنزلة
التنوين ولذا تسقط للاضافة فاخر الاسم الالف
والواو وذا وصفة عينان هو التسلة فى
اختلف اخره اى ما اختلف ذات الاخر كما اذا كان
اعرابه

اعرابه بالحروف او صفته كما اذا كان بالحركات
قوله العامل والمقتضى فان العامل مثل جاء
ورايت والمقتضى فلاعراب كالفاعلية و
المفعولية والاضافة وان كانا سببين للا
ختلاف الا انهما ليسا حركة ولا حرف قال فى الحاشية
لكنه يشكل بما اذا كان العامل والمقتضى فان العامل
نحو جاء ورايت والمقتضى فلاعراب كالفاعلية
والمفعولية والاضافة وان كان سببين للاختلاف
الا انهما ليسا حركة ولا حرفا قال فى الحاشية لكنه
يشكل بما اذا كان العامل حرف واحدا كالباء الجارة
فالاولى ان يسند اخراجهما الى القوسية بالمفهوم
من ان الباء الجارة فالاولى وابقاءهما الموصولة
على عمومها اشى اخر للمبنى دون الحرف الواقع تفسيرا
ان يكون محلا اخر الاسم المعرب وح فيخرج الباء
الجارة قوله على عمومها بان يكون نكرة موصوفة
بمعنى شئ قوله من الاسباب البعيدة فانك اذا قلت

جاء زيد مثلا فجاء سبب الفاعلية زيد وهي سبب
للرفع الذي في زيد والرفع سبب للاختلاف
الذي سبب في آخر زيد فالاعراب سبب للا
ختلاف الذي سببها بواسطة فلم يحكم الائمة
ويمكن الاعتذار للمصنف بناء على الظاهر اصطلاحهم
اعني ان العامل ما المعلة الموجبة بان يقال باء
الاستعانة دخولها في الآلة اكثر منه في الموجبة
انتهى وهو دفع للاعتراض بوجه آخر قوله بتقييد
الحيثية اي الحيثية المذكورة سابقا قوله على
اختيار المصنف متعلق بمعرب واشار الى ما ذهب اليه
بعض النحاة من انه مبني لاضافته الى المبني
فيخرج حينئذ بالظهر الراجع الى المعرب قال بعضهم و
يحتمل ان يتعلق بيخرج حركة نحو غلامي مطلقا على
اختيار المصنف لانه عند البعض العرب في حالة الجر
وهو احتمال بعيد قوله اختلاف هذه الحركة
كما تقول جاء غلام ورأيت غلامي او انه يختلف
حكما

ح

حكما وهو الاظهر لبقائها تقديرا سابقا قوله ما قبل ياء المتكلم
ولهذا كانت موجودة قبل دخول العامل قوله توجد
الاعراب اه رد لما ذهب اليه الشارح الهندي في حل
قوله من ان قول المصنف ليدل اه من تتمة الحد وقد
خرج بها حركة يا غلامي لانها لا تدل على معنى من
المعاني المعتورة والمراد اخرج هذه الحركة بقيد
الحيثية كما عرفت وجعل العلة خارجة عن الحد
قوله اختلاف وضع الاعراب ولينه ابني
على عدم جريان الاعراب في الافعال والحروف فان
المعاني التي فيها لم تعتور على كلمة واحدة بل كل صيغة
من معانيها له صيغة ولفظ بانفراده كمعنى المفرد
فان صيغته ضرب والمتحض بالدرس عليهما وكذا الحروف
فان الابتداء له من والظرفية لها في والحاصل ان
المميز لتلك المعاني بعضها من بعض هو اختلاف
صيغها بخلاف الاسماء فانه قد يحصل في اسم واحد
معان مختلفة لا يميزها الا الاعراب بحيث احتيج

وما احسن زيد وما احسن الا زيد فان معنى الاولى
احسن زيدا ومعنى الثانى ما صار زيد ذا حسن
ومعنى الثالث اى عضو من اعضائه زيد واى
خلق من اخلاق زيد احسن قوله هذا المعنى
اى ان قوله ليدل اه تنبيه على فائدة اختلاف
وضع الاعراب قوله لحيث قال فى شرحه على الكتاب
قوله لانه خارج اى لو يرد بقوله ليس هذا
من تمام الحد انه خارج عن الحد واللام فيه
متعلقه بامر خارج عن الحد وهو الفعل المفهوم من
فحوى الكلام وهو وضع المجهول فهو علة لذلك
الفعل المقدر كما توهمه بعض الشراح بل اراد به
ان الحد قد تم قبله لكنه علة للاختلاف المذكور
فى الحد وقوله واللام بالنصب معطوف على اسم
ان فهو داخل فى حيز النفى وقوله المفهوم اه صفة
الفعل اعنى وضع قوله فانه بعيد لعدم مفهومية
من فحوى مثل هذه العبارة وان فهم فلا يفهم الا

الخواص

الخواص وهذه الرسالة انما وضعت لتعليم
وبينا المحرر لعده بقوله اذ لا ابدال الى وضعه
لا اصلا ولا تبعا وهو حسن قوله فى اللام فيه اه
اه اذا فيه صرفت انما ذكره بعضهم بعيد فاعلم ان الحاق فيه
اه قوله ليدل الاختلاف اه قيل لو اسند الدلالة
الى الاختلاف مع ان الاعراب الدال على المعانى
عند المص انما هو ما به الاختلاف اعنى الحركة او
الحرف لا الاختلاف كما ذهب اليه الجمهور لان
الاختلاف امر لا يتحقق ثبوته فى الخارج حتى يسمى
اعرابا قلت لما كانت الدلالة على المعانى مستندة
الى الاعراب من حيث الاختلاف فكان الاختلاف
ايضا دال على المعانى فناسب الاسناد الى هذا الاختلاف
ايضا قوله الفاعلية اه فيه رد على الشارح الرضى حيث
فسر المعانى بكون الاسم عمدة وفضلة بلا واسطة
حرف الجر ومع واسطته قوله والمعتورة على صيغة
اسم الفاعل الاعتوار بالفارسية دست بدست

كون جزيرا ومنه رد على الشيخ الهندي حيث ذهب
الى ان المعنون على صيغة اسم المفعول اي اسماء تتعاور
المعاني عليها ان يجيء اسم تاخذ الفاعلية ويجيء
غيره وياخذها وهكذا ووجه الرد ان هذه
المعاني انما اقتضت الاعراب باعتبار كونها طارية
على الاسم فاحتيج الى ما يعين كل واحد من هذه العوارض
عن العارض الاخر لا بسبب كونها معروضة للاسما
هذا ضح ان المروي عن المص كسر الواو قوله على تضمين
اه التضمين ان تشرب كلمة معنى كلمة اخرى والاعليه
بذكر شيء من لوازم الكلمة الثانية فههنا قد اشرب
الاعتوار معنى الاستيلاء والاعليه بذكر على الصلة
والا فالاعتوار من الافعال المتعدية بنفسها
لتضادها اي لتنافي تلك المعاني فان الفاعلية
معنى العمدة والمفعولية معنى الفضلة فتنافيا
صار سببا لاختلاف الاعراب قوله بسببها اي بسبب
العلامات قوله نوضع اصل الاعراب اه اذا دفع اعتراض
من ،

نشاء من الكلام السابق تقريره ملخصه انه ظهر من
قولك فاذا دلت المعاني الى اخر الكلام ان وضع
الاعراب للدلالة على نفس المعاني لا على اختلافها
وحاصل ما اجاب به ان وضع اصل الاعراب غير
ماخوذ معه حيثية الاختلاف للدلالة على تلك
المعاني واما وضعه مختلفا فلبيان اختلاف تلك المعاني
وكلا المعنيين مفهومان من عبارة المص فانه قال الا
حركة او حرفا مختلفا تؤتى به ليدل على المعاني فان
جعلت الدال هو الحركة والحرف مجردين عن قيد
الاختلاف فهذا هو الشق الاول وان اخذته
مقيدا بالقيد فهو الشق الثاني فكانه قال الحركة
والحرف مقيدان بالاختلاف يدلان على المعاني
المختلفة   الاصل الاعراب اي مطلق الاعراب
سواء كان بالحركات او الحروف اما تاخر الاول فظ
واما الثاني فلان الحرف الذي هو علامة الاعراب
لما كان الحروف فكان الاحتراز له مجازا او لا انه لا يقع

بعد اكثر الحروف فكانه وقع بعد المحل لان الاكثر
فى حكم الكل على صفته اى صفة المسمى اعنى
الفاعلية والمفعولية والاضافة وذهب بحجم
الائمة الى ان هذه صفات الالفاظ وعلل
تاخير الاعراب بان الدال على الوصف بعد الموصوف
او من عربناه وقيل اذا كان فى اخر الاسم هذ
التغير كان كلاما محبوبا عند المخاطب فسمى
اعرابا ماخوذا من قولهم امراة عرب اى محبوبة
اعرابا الاسم لا مطلق الاعراب فانه
اربعة لدخول الجزم والدليل على الضد انه
فى بحث الاسم ثلاثة اشار به الى ان مجموع
قوله رفع ونصب وجر خبر واحد فصح جملة على
المبتدا لان الرفع وحده مثلا ليس انواعا فيكون
العطف مقدما على الحمل كما فى قولك البيت سقف
وجدار ان هذا على طريقة الجمهور واما على طريقة
الزمخشرى وهى التى اخترناها من ان الخبر هو كل
ع ر ه

نتم الفايدة مع متعلقه ان كان فلا حاجة الى مثل هذ
التقدير وقد سبق الكلام فى مثله فارجع
رفع ونصب وجر سمى الرفع رفعا لارتفاع الشفة
السفلى عند التلفظ به او لرفعه مرتبة بين اخويه
وسمى النصب نصبا لانتصاب الشفتين على حالهما عند
التلفظ به او لانه ينصب الفضلة فى كلام من غير
ان يحتاج اليها الكلام وسمى الجر جرا لان عامله
يجر الفعل الى الاسم او لان الشفة السفلى تجر
الى اسفل عند التلفظ به الاعرابية هذا على
مذهب البصريين والخفض على مذهب الكوفيين و
الرابع الجزم اعنى الحركات البنائية واما الحركة
الرابعة فهى السكون على علة بالقرينة كقوله
المضر بالظهر رعاة فالرفع الفاء للتفسير
اى علامة كون الشئ فاعلا فى البناء
الفاعلية للمصدرية ومعنى البناء للمصدر
انها التى اذا دخلت على كلمة اولها بالمصدر

وانما احتيج اليها في هذا المقام لتصحيح الكلام فالرفع
ليس علامة الفاعل اعني للذات المتصفة بالفاعلية
بل علامة وصفه اعني كونه فاعلا فالذات
لا تحتاج في معلوميتها الى تدبر   كما المبتداء
والخبر فانهما وان لم يكونا فاعلين اصطلاحا
لكنهما في حكم الفاعل لان من جهة ان الفعل
صدر منهما وكون المبتداء مسندا اليه وكون
الخبر جزءا ثانيا من الجملة وذهب الشارح الهندي
الى جعل اليا للنسبة وهو عند المحقق يرجع
الى ما ذكره الشارح مع ان مختاره اقرب الى الفهم من
ما اختاره الفاضل الهندي   وانما اختص
الرفع هذا الاختصاص اضافي بالنسبة الى
الفاضل والمضاف اليه وانما قلنا ذلك لوجود
الرفع في غير الفاعل كالملحقات وبين الا
ختصاص في الفاعل لكونه اصلا في الاعراب
هذا ما جرى عليه المحشون والاظهر انه تفضل للحر
الحقيقي

الحصر بحقيقي لان ما ذكرنا من الملحقات داخلة في
الفاعل على ما عرفت من قوله حقيقة او حكما
فهو شيء واحد له فردان بخلاف المفاعيل فان
كلا منها نوع من انواع المنصوبات وبيان ثقل
وخفة النصب يظهر مما سبق في وجه التسمية
فاعطي اه قوله ضمن الاعطاء معنى الجعل فعدا
الى المفعول الثاني باللام   ولما الربيع ونقول لم
الكسرة لما لم تبلغ مرتبة الضم في الثقل ولا مرتبة الفتح
في الخفة والمضاف اليه لا يبلغ ايضا مرتبة الفاعل في
القلة ولا مرتبة المفعول مناسب فاعطيت اياه
العامل الالف واللام للعهد الخارجي وهو
اشارة الى العامل المذكور سابقا لما في تعريف المعرب
او معنويا كالعامل المبتدا   اي يحصل بما قربه لان
المتبادر من التقوم هو القيام مثل قيام البياض بالجسم
والمعنى يقوم بالاسم لا العامل بل العامل موصلة
فيه   يعني اه اشارة الى ان اللام في المعنى للعهد الخارجي

اى المعنى المذكور سابقا فى ضمن المعانى وللعهد
الذهنى حتى لا يتوهم ان المراد معنى معينا
كما يفهم من التعريف   وايت عامل اعلم انه
قد وقع الاختلاف فى عامل الفضلات فقال
الفراء هو الفعل مع الفاعل اذ باسنا واحدهما
الى الاخر صار فضلة فهما معا سبب كونه فضلة
فيكونان ايضا سبب علامة الفضلة وقال هشام بن
معوية هو الفاعل واستقربه الرضى محتجا عليه
بان الفاعل جعل الفعل الذى هو الجزء الاول
بانضمامه اليه كلاما فصار غيره من الاسماء فضلة
وقال البصريون العامل هو الفعل نظرا الى كونه
المقتضى للفضلات وهو الذى اعتمدت عليه
فى مفتاح اللبيب فان الفعل عامل فى الفاعل الذى
هو اقوى من المفعول بالاتفاق ويمكن تطبيق
كلام الشارح عليه وان كان ظ الاول   معنى الاضافة
وهو كونه مضافا اليه   فالمفرد الكافى فصيحة اى اذا
عرفت

عرفت ذلك فنقول المفردات اى الذى لم يكن
مثنى قد يطلق المفرد على ما يقابل المركب وقد يطلق
على ما يقابل الجملة وقد يطلق على ما يقابل المضاف
وقد يطلق على ما يقابل المثنى والمجموع ولما كان
ارادة كل واحد من الثلاثة السابقة يقترن سلافة
بالمعنى الرابع والقرينة جعل مقابله اى الذى   قوله
لم يكن اه هذا تعريف الجمع المكسر وحاصله ان ما تغير
بنيته عن بنية مفرده وذلك التغير اما ان يكون
محققا او مقدرا والاول اما ان يكون بتغيير الشكل
دون الحرف نحو اسد واسد او بتغيير الشكل ونقصان
فى الجمع نحو رسول ورسل او بزيادة والنقصان معا
نحو غلام وغلمان والثانى نحو فلك فقدر الضمة
فى المفرد كضمة قفل وفى الجمع كضمة اسد   وان
يكون بالحركة وانما كان هو الاصل لوجوه اولها
انا لما افتقرنا الى الاعراب للدلالة على المعنى كانت
الحركات اولى لانها اقل واخف وبها يصل الى الغرض

فلم يكن بنا حاجة الى تكلف الاثقل وثانيهما انا لما
افتقرنا الى علامات تدل على المعنى وتفرق بينهما
وكانت الكلم مركبة من الحروف وجب ان يكون
العلامات غير الحروف لان العلامات غير المعلم
وثالثها ان الانسب ان يكون الدال على صفة كما
الصفة الدال عليه والفتحة نصبا كتب قدس
سره في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف
على معمولي عاملين مختلفين لكن المعمول المقدم
مجرورا والمضاف اجازه من لم يجوزه الجمهور واشهر وبيانه
ان الفتحة معطوف على الضمة والعامل فيه الباء و
قوله نصبا معطوف على رفعا وهو منصوب على الظرفية
والعامل فيه الفعل المقدر اعنى يعرب على الحال
او المصدرية كتب في الحاشية على معنى انه عرب
هذان القسمان بالضمة حال كونهما مرفوعين واعرابا
بالضمة اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا
انتهى اقول التقدير الاول اشارة الى النصب على الظرفية
يبين

ويبين فيه ان المصدر بمعنى اسم المفعول لتصحيح الحال لتر
وان صاحب الحال وعامله محذوفان مدلول عليهما
بالمقام لكونه معلوما فان الظرف صرح لغو فقول
المحقق الشريف ان العامل فيه الظرف القائم مقام
متعلقه فاسد والثاني اشارة الى النصب على المصدرية
مشتملا على بيان الفعل المقدر وعلى بيان ان المصدر
الحقيقي محذوف وهو معنى لفظ اعراب لكن لما حذف
اجري اعرابه على المضاف اليه ووسم باسمه ولو قدره
فيرفع رفعا وينصب نصبا لسلم من هذه التكلفات
وهو ما يكون بالالف هنا مفهومه اصطلاحا وهو
شامل لما كان مفرده مؤنثا كمسلمات او مذكرا كحيوانات
حسامات ودريهمات ومعلومات في اشهر معلومات
وبسلامة النظم كما ذكر او بغيرها كثمرات وغرفات
وكسرات بكسر الكاف وفتح السين جمع كسرة وتسميته
جمع المؤنث السالم باعتبار الغالب لان الحكم تعليل
لكسر الكاف منقوضات واوية لان الواو تنقص

منها حال افرادها وحال اضافتها الى ياء المتكلم
اصله فوه والدليل عليه جمعه على افواه حذفت
الهاء لخفائها لان الاعتماد في المخرج عليها ضعيف
فاذا وقعت طرفا حذفت لاستثقال الحركة عليها
فاضيف الى الكاف وقلب الفا لمناسبة الواو وصار
فوك اصله ذوو ثقلت ضمة الواو والى الواو
فحذفت تخفيفا وقلبت الذال للاتباع والنحاة
اتفقوا على ان اصلها ذوي وهو الصواب لقولهم
ذويان فاعراب هذه اشارة الى متعلق
الجار والمجرور اعني قوله بالواو لا متعلق فان
اخوك وباقي الامثلة مكبرة موحدة كسائر الا
سماء من انها معربة بالحركات التقديرية وهو الاصح
او مبينة كما ذهب اليه بعضهم فعبارة الكتاب شاملة
المذهبين بكونها الى الكاف مع انها اذا
اضيفت الى غير الكاف كانت ايضا مثلا اعربت بالحروف
ايضا واعلم ان في اعراب هذه الاسماء مذاهب

احدها ما ذهب اليه المص وهو المشهور ثانيها انها
معربة بالحركات اللفظية الواقعة قبل الحروف ثالثها
وهو مذهب سيبويه انها معربة بالحركات ومقدرة
على الحروف فكان اصل ابوك ابوك استثقلت الضمة
على الواو وحذفت وسكنت ما قبلها للاتباع وقد راللفظية
والحروف ايضا خامسها انها معربة بالحركات اللفظية كما
الافراد وعليه ورد قوله م من تعزى بعزاء الجاهلية
فاعضوه بهن ابيه ولا تكنوا تعزى اي انتسب وهو الذي
يقول يا للفلان فيخرج الناس معه الى القتال في
الباطل وقوله فاعضوه بالقاف المشددة اي قولوا
له اعضض على هن ابيك اي على ذكر ابيك اي قولوا له
ذلك استهزاء به ولا تجيبوه الى القتال الذي اراده
اي تمسك بذكر ابيك الذي تنتسب اليه عساه
ان ينفعك فاما نحن فلا نجيبك ولا تكنوا اي لا تذكروا
كناية الذكر وهو الهن بل اذكروا له صريح اسم الذكر
وهو الاير وتكنوا بفتح التاء وسكون الكاف بعدها

نون سادسها كونها مقصورة كعصا وعليها ورد
قوله مكره اخاك لا بطل واول من قاله عمرو بن العاص
لما عزم عليه معوية ليخرج الى مبارزة امير
المؤمنين علي صلوات الله عليه فلما التقيا ورأى
منه تلك الصولة الحيدرية المشتملة على تهزيع
الرجال فخلع هاهات الابطال قال مكره اخاك
لا بطل اي لا تقتلني لظنك شجاع اقدم على محاربتك اي
اي على قتلك رايتك بل انا اخوك يا امير المؤمنين حملني
على ما ترى ... على معاوية اللعين وقيل اول من قاله
ابو حنش حين قال له خاله وقد بلغه ان ناسا
من اشجع في غار يشربون وهم قتلوا اخوته هل
لك في غار فيه ظباء لعلنا نصيب منها وانطلق
به حتى اقامه على فم الغار ثم دفعه في الغار فقال
بعضهم خذه يا ابا حنش فقال بعضهم ان ابا حنش
ابطل فقال له ابا حنش مكره اخاك لا بطل رد ما
قالاهذا القول واما الخلاف في الاولية فحرر قد
ذا نا

ذكرنا دلائل المذاهب مع اختيار ما لا يليق عليه
والجواب عن ادلة الخصم في كتابنا الموسوم بالفوائد
النحوية تركناهما هنا للاختصار   تتمة اما الوجه
بينهما من حيث المعنى فهو ظاهر ومن حيث الاعراب
فان اعرابها بالمفرد لما عرابهما جا بالتلك المناسبة
كل اعرابا سيما لان هذا الاعراب للتناسب
بينها وبين معاني الرعاية من كل وجه مطلوبة
صيغة ثم نقل ولانك اذا قلت اخوك وابوك مثلا
فيفهم منه اثنان انت والاخ والاب والمراد بالتعدد
التعدد المستفاد من تعدد الالفاظ بان يفهم كل
معنى من لفظ كما في المثال المذكور فان الاستفادة
من لفظ المضاف والمخاطب من المضاف اليه وقوله
المضاف المحشو واعلم ان الظاهر انه جعل كلا من الابناء
عن التعدد وعدم وجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب
في هذه الاسماء الستة دون غيرها بالحروف لا
يستقيم لان الابن والولد والوالد والام والقريب

الى غير ذلك مبنية عن التعدد فالاولى وجود
بدون اعادة اللام غلط صريح ووهم قبيح
ولو وجد حرف صالح فاستراحوا من جلب من حروف
اجنبية   سيما فيما يوقع الابهام عن نسبة
الموجود الى الحرف اى انه قد سمع وجود ذلك الحرف
عند الاضافة الى غير الكناية دون ارادة الاعراب وان
حذفت حالة الافراد وحال الاضافة الى الكناية بخلاف
الاسماء المحذوفة الاواخر كيد ودم فان اصلها
يدى ودمو فانه لم يسمع رد ذلك المحذوف مطلقا لا
تحت الاضافة ولا غيره   يلحق به فى الاعراب
وهو كلا فانما لم يجعلوه مثنى مع انه لا يطلق الا على
الاثنين لانه لم يسمع مفرده اعنى كل والجواب ان ارجاع
ضمير المفرد اليه فى نحو كلتا الجنتين آتت اكلها هذا
ما ذهب البصريون وعند الكوفيين الالف فى كلا
وكلتا للتثنية لزم حذف نونيهما للزومهما الاضافة فقط
29 فقال اصلهما كل المفيد للاحاطة فخفف بحذف واحد اللامين

ويدل

ويدل على التثنية حتى يعرف ان المقصود الاحاطة
فى المثنى لا فى الجمع وقد عرفت فساده   وكلتا وتا
ؤها لا يجوز ان يكون زائدة لان فعتل لم يوجد
فى الكلام ولا يجوز ان يكون للتانيث لانها لا يكون
الا بعد ثلاثة وهذه فى وسط الكلمة بل هو عوض
من الواو والالف بعدها للتانيث وقبلها تاء
مع ان الالف التانيث لا تقلب ليكون فرقا بين الوقف
والوصل   فرع كلا لان المؤنث طارئ على المذكر
لانك تقول ضارب ثم تقول ضاربة   واثنان
ليس بمثنى اذ لا مفرد له من لفظه والالف والنون
فيه ليس زائدتين بل هما من جوهر الكلمة   ما سمى
به اصطلاحا وفيه رد على الشارح الهندى حيث قال
جمع المذكر وما على صيغته فيكون من باب حذف
قلين مع أنا   المعطوف والمراد صيغة جمع المذكر فلا يرد نحو سنين
وثبين وقلين من جموع المؤنث ملحق بالجمع بالواو
والنون لكان احسن انتهى وبيان الرد انه حمل

جمع المذكر على مفهومه اللغوي وهو كون مفرده
مذكرا فعلى هذا يخرج مثل سنون واضرابه وليس كذلك
بل المراد به الجمع في بعضهم اصطلاح النحاة وهو
ما جمع بواو بعد ظهر واو لو كذلك واجاب بعضهم
بان الواو في بعض التغيير لم يعتد به واخون
بالواو لان م مقام الضمة صارت كانها ضمة
لا عن لفظه فلا يكون جمعا سالما لوجوب ان يكون
مفرده عن لفظه وهذا من معناه فان ذو بمعنى
صاحب واولو بمعنى اصحاب واخواتها اولو
وقد حمل ايضا على جمع المذكر في الاعراب جموع تكسير
مثل بنون جمع ابن واخون بكسر الهمزة وحكى يونس
فتحها وبفتح الحاء المهملة وتشديد اللام جمع حرة بفتح
الحاء ارض ذات حجارة سود فما في نسخ شروح الا
لفية من بحرة وحرين تصحيف من النساخ
لانه اي لان ثلاثين ثلاث عشرات ولو كان عشر جمع
عشرة لصح اطلاق عشرين على ثلاثين كما صح اطلاق

بالاول

زيدون على زيد وزيد وزيد ولا تعيين
اي لا تدل الجموع اذا اطلقت الى عدد معين الا
قرينة بخلاف هذه الاعداد فان التعيين معلوم
منها عند الاطلاق وكثرت التثنية بالنسبة
الى الجمع وذلك لان الجمع يتوقف على افراد ثلثة و
شروط ثلاثة وهو كونه علما المذكر عاقلا بخلاف
التثنية فانها تتحقق بفردين بدون شرط ولما كان
اقل شرطا كان اكثر افرادا لوقوع كل منهما اه
فانك اذا قلت جاء غلام زيد توهم ان الكلام مستقل
ومفيد بدون ذكر زيد الا ان ذكره لرفع الاشتباه
الذي يتبادر الى تضميمه اليهما في حكم المعرف حيث
قال لفظا او تقديرا ما قال ذلك ليصح تفسير
التقديري واللفظي المعرف بلام العهد بما اراد
ولما كان التقديري عاما والا كان المناسب
تاخره عن اللفظي لانه اصل لما اذا الاصل في العلم
ان يكون ظاهرا اي تقدير الاعراب في الالف اللام

قائمة مقام المضاف الیه   ای فی الاسم فما هو محذوف
لا مقصد دیه کما قاله الفاضل الهندی لفوات الملاحظ
لما سبق من بیان محال الاعراب لانها اسماء کما
عرفت   امحذ بعنزاه فان المحذوف لعلة
فی حکم الثابت فلذا لم یجر الاعراب علی العاد
قبل دخول العامل متعلق باشتغل   غیر مرضی
لان کسر الحرکة التی جلبتها عامله وقد عرفت انها
سابقة علی العامل هذا وقد ذهب بعض الی ان
مثل غلامی لیس معرب ولا مبنی لتوسط اخو جا
الامتزاج لا یخرج الاخر عن کونه اخوا الاثری الی
انزاع بعلبك فانه مع کونه اشد من هذا الامتزاج
ذهب کثیر الی الاعراب بالجزء الاول منه   مطلقا
حال من مدخول الکاف والعامل فیه الفعل المفهوم
من الکلام وهو یقدر   فی هذین النوعین اشارة
الی ان قوله مطلقا قید لعصا وغلامی وان کان قابله
التعمیم مخصصه بغلامی اذ غاینه دون قال ان

مثل غلامی
مثل غلامی معرب لفظا فی حال الجر   ای فی حالتی
الرفع والجر اشارة الی ان قول المص بعفا رجوا طرف
للاستقفال لا حال کما جوزه الفاضل الهندی
عطف علی قوله کقاضی لا علی قاض کما جوزه الشارح الهندی
لانه یوجب زیادة واحد من الکاف ونحو واصل عدم
الزیادة   یعنی تقدیر الاعراب للاستثقال اه
المقصود بهذا الکلام بیان ان المراد المص من تعداد
الامثلة ان تقدیر الاعراب للاستثقال قد یکون فی
الاعراب بالحرکة وقد یکون فی الاعراب بالحروف لا
استیفاء جمع صور الاعراب التقدیری حتی یرد علی
المص انه ترك بعض الامثلة کمثال الاعراب التقدیری
فی الاحوال الثلث کما فی الاسماء الستة والجمع المذکر السالم
المضاف الی الاسم المعرف باللام نحو جاء فی اخو الحارث
ونحو جاء فی صالحو القوم اه واما لهما لما اعرابه
تقدیری   فلم یبق علامة الرفع لان علامة
الرفع ولما یبدل منها فقول الفاضل الجاربردی فی کتا

المغني فيما ذكره ابن الحاجب نظر لان الياء الاولى
فيه عوضا من الواو وكانما كان عوضه مذكورا يكون
لفظا لا تقديرا لان المعوض كالمعوض عنه ليس تصنوا
فقد يكون الاعراب بالحروف ظاهرا اذا كان
حرف الاعراب مدة ولا في ساكنا اي فيما عدا ما ذكر
يريد توجيه افراد الضمير مع تعدد مرجعه بانه راجع
الى المذكور مما تعذر فيه الاعراب او استثقل
يعني ضمير ما عداه راجع الى ما ذكر قسمي الاعراب المتعذر
والمستثقل لا الى ما ذكر من الامثلة المذكورة حتى
يرد ان الاعراب في بعض ما عداه من المذكورة تقديري
ايضا كما تلونا عليك ولما ذكر في تفصيله بريد ان
اسنبا طحث غير المنصرف بما قبله ولكنه ذكر غير
المنصرف وترك المنصرف وكان غير المنصرف
اقل اي اقل افرادا لان شرايطه وموانعه اكثر
فلعرفت ان كلما كان الشيء اكثر شروطا كان اقل افرادا
واكتفى بتعريفه اي عن تعريف المنصرف لان
الاشياء

لان الاشياء تعرف باضدادها اي اسم معرب جعل
ما موصولة لا موصوفة لئلا يلزم تعريف الخبر وتنكير ا
المسند لان غير لا تقبل التعريف وان اضيفت الى المعرفة
لبلوغ توغلها في الابهام ولكنها تقبل تخصيصها يجوز
كونها مبتدا مؤثرتان بعتماعهما اشارة الى
احواج مثل حبلى وصحاري اذا جعل عما عن القسم
الاول لانه وان جتمع فيه علتان الا انهما ليستا
مؤثرتين بل المؤثر احدهما لكنه داخل في القسم الثاني
واسجماع شرايطهما اشارة الى ان العلتين
لا يؤثران الاثر الاتي وهو منع الكسر والتنوين ما لم
تنضم اليهما الشرايط والا لكان نحو نوح غير منصرف با
الاتفاق وليس كذلك مجموع ما في هذين البيتين
الغرض من هذا الكلام الرد على الفاضل الهندي لانه
قال وهي راجعة الى العلة لا العلل لان كل واحدة
علة لا علل فبان الرد ان الضمير راجع الى العلل التسع
الا ان العطف مقدم على الحكم فكانه عطفا لا بعضها

على بعض ثم حكم على المجموع بانه خبر المبتدأ فتقديره
لفظ مجموع بيان لكون الخبر مجموع ما في البيتين لا
لان الخبر مقدم كما توهمه بعض الافاضل وانت قد
عرفت الكلام سابقا فارجع اليه   نقل قدس سره
اول البيتين موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان
منها للصرف تصويبا اذا اجتمعت فيه علتان فالصرف
بل خطاء ولو ذكر البيت الاول لا استغنى عن التعريف
الا انه لا يكون جامعا لخروج ما فيه علة تقوم مقامهما
من قبلها الف المراد من القبلية المكانية ×
يمنع التنوين اشارة الى ان التنوين فاعل يمنع
ليصح كونه صاحب حال والى ان عامل الحال فعل
مقدر يفهم من المقام لان الكلام في تعداد موانع
الصرف   لا يفهم من هذا التوجيه لان
قوله من قبلها الف كلام مستقل لا تعلق له بما
قبله حتى يشارك في المبتدا معنى الزيادة وحاصل
المعنى يمنع التنوين الصرف حال كون النون زائدة
من بعدها

ومنعها الصرف مشروط بكون الالف حاصلة
والذي يختلج بالبال ان زيادة الالف على هذا
التقدير معلومة لان الظرف اعني من قبلها
لا بد من متعلقها اما عام او خاص وهو هنا خاص
من جنس قوله زائدة لدلالة ما عليها
وتقدم الالف اي ان مكان الالف متقدم على
مكان التنوين   جاء زيد راكبا من قبله اخوه
فاعل راكبا والظرف اعني من قبله متعلق براكبا
فالمعنى جاء زيد حال كونه راكبا اخوه من قبل
ركوبه الا ان القبلية هنا زمانية وفيما نحن
فيه مكانية وان امكن ان تكون من قبلها ايضا
تقريبي فيكون ياء النسبة محذوفة
تخفيفا   وقال بعضهم اثنان وهي الحكاية والتركيب
اما الحكاية فتوجد في الفعل مع الوصف نحو اعلم
او اجهل او مع العلمية نحو يزيد ويشكر فان
امتناع الصرف فيها بطريق الحكاية الفعلية

يعنى كما لم يدخل عليهما الكسر والتنوين قبل نقلهما
من الفعلية الى الاسمية كذلك لم يدخل عليهما بعد
النقل واما التركيب ففى البواقى كتركيب التانيث
مع العلمية بالتاء ظاهرة او مقدرة او بالالف وهو
اما تركيب التانيث مع العلمية نحو فاطمة او تركيب
حرف التانيث مع الاسم نحو حبلى وتركيب العدل فى
عمر فانه مركب من علتين تقديرا لان المواضع فصل
التسمية بعامر فعدل لعنه خوفا اللبس الى عمر وفى نحو
ثلث فانه بمنزلة ثلثة ثلثة وتركيب الجمع فانه عنزله
جمعين وتركيب الاسمين فى نحو بعلبك وتركيب
الالف والنون اما مع العلمية او مع الوصفية و
تركيب العجمة وهو اما تركيب تكرارها فى العجمى والمعرب
او تركيبها مع العلمية احد عشر هذه العلل الفتح
من علتين اخريين احدهما مشابهة الف التانيث
مثل ارطى فانه اسم لشجر يدبغ به الجلود وهو منصرف
لان الالف للالحاق لا للتانيث بدليل قولهما ارطاة

كعزلهم ارطاة فاذا جعل علما لمذكر امتنع من دخول
تاء التانيث بسبب العلمية فصار الفه شبيهة بالف
التانيث فى عدم دخول التاء عليها فمنع من الصرف
للعلمية وشبه الف التانيث والثانية مراعاة
الاصل احمر بعد التنكير كما سيتلى عليك من حيث
اشتماله على علتين اما قيل بذلك لان المبادر من قوله
حكمه كذا الاختصاص مع ان له احكاما كثيرا لكن كل حكم من جهة
من حيث انه معرب حكمه الاختلاف ومن حيث انه معرف
فاعل حكم الرفع الى غير ذلك نبه على ان المراد ان هذا
حكمه من حيث اشتماله على علتين الا ان ليس له حكم
الا هذا الحكم والحصر قد غلط فى فهم مثل الحيثية حتى
نسب اليه عدم الحيثية فراجع كلامه ان كنت ما تقول
فيشبه الفعل اعلم ان لمشابهة الفعل ثلاث مراتب
اعلاها يوجب البناء ومنع جميع انواع الاعراب واوسطها
يوجب عدم الانصراف ومنع بعض انواع الاعراب كما نحن فيه
وادناها يوجب كون الاسم عاملا كاسم الفاعل فاحفظ

هذه المراتب فانك سيحتاج الى معرفتها بعد هذا
اللتى هو علامة التمكن يريد ان التنوين الممتنع ا
الدخول على غير المنصرف هو تنوين المتمكن لا مطلق التنوين
والا لانتقض بعرفات فانه غير منصرف لكنه تنوينه
تنوين المقابلة وفى صاحب الكشاف ان التنوين فى
عرفات واشباهه تنوين التمكن وعدم سقوطه لان
التانيث فيها ضعيف لان التاء التى كانت لمحض التانيث
سقطت والتاء فيه علامة جمع المؤنث ورده الفاضل
الرضى بان عرفات مؤنث وان قلنا انه لا علامة تانيث
فيها الا متمحضة للتانيث ولا مشتركة لانه لا اصلية
يعود الضمير اليها الا مؤنثا تقول هذه عرفات مباركا
فيها ثم قال والاولى عندى ان التنوين للصرف والتمكين
وعدم سقوطه لانه لو سقط لتبعه الكسر فى السقوط
وتبع النصب وهو خلاف ما عليه جمع السلامة اذ
الكسر فيه متبوع لا تابع نصبه كالتنوين فى غير المنصرف
للضرورة والحق انه غير منصرف وتنوينه تنوين التمكن

لكنه

لكنه لم يحذف منه كما حذف من كل اسم غير منصرف
لوجود مواخيه اعنى الكسر ثبوت التنوين فيه لتبرك
الكسر لا لانه تنوين مقابلة   اى لا يمتنع الغرض من
هذا التقدير ان صرف غير المنصرف للضرورة واجب
والمنع ادخله فى القسم الجائز وحاصل الجواب ان
الجائز قد يدخل ويراد به ما يقابل الواجب وهو
المتساوى الطرفين وقد يطلق ويراد به ما يشمل
الواجب والجائز بمعنى الغير الممتنع سواء كان واجبا
كما فى حالة الضرورة او جائزا كما فى حالة التناسب
عند المنع واما عند غيره فغير المنصرف ما لم
يدخله الكسرة الكسر والتنوين فاذا دخله احدهما صار
منصرفا حقيقة   وقيل المراد بالصرف الذى قاله القائل
هو الفاضل الهندى والصرف فى اللغة بمعنى التغير
والمعنى يجوز تغيير حكمه الحكم اخر وح لا يحتاج
الى ان يقال المراد بصرفه جعله فى حكم المنصرف لكنه
بعيد من السياق واما معناه اصطلاحا فهو خلوه عن

عن العلتين او ما يقوم مقامهما وحالة الفردية لا
يصير منصرفا بهذا المعنى   صبت على مصائب
هذا البيت مما قالته فاطمة عليها السلم فى مرثية النبى صلى
الله عليه وآله واوله ماذا على من شم تربة احمد ان
ان لا يشم مدى الزمان غواليا والغوالى جمع غالية
وهى الروائح الطيبة والمعنى ما الذى واى شئ وقع
على من شم تربة احمد فى ان لا يشم مدى الزمان دا
مثلا دون انواع الطيب والاستفهام للانكار
المعنى لم يقع عليه شئ لانه استغنى عن شم الغوالى
بشم ما هو احسن منها رائحة وقد ترجم بعض شعراء
العجم هذا القول البيت بقوله   قولى ايت كه
بجانم ريخته شد چون غم دوری مصيبتها كه گر بر روزها
ريزند گردد تيره چون شبها   انزحاف اه الزحاف
حذف يقع فى الشعر فمنه ما يخرج عن السلاسة ومنه ما لا يخرجه
لان حرف الروى اه وهو الحرف الاصلى من حروف قافية
الذى يكون فى اواخر الابيات والوصف من ذكر البيت الاول

قول

حصول العلم بان الحروف الروى الدال المكسورة لا
حيث صرفاه تعليل للتمثيل بهما
مثال الجموع اه اشارة الى ان ذكر اعلال
ليس زايدا الا ان المفهوم تمثيل الجموع
كالكلاب والاساور والاناعيم قال فى الحاشية فكلاب
جمع اكلب وهو جمع كلب واساور جمع اسورة وهى جمع سوار
واناعيم جمع انعام وهو جمع نعم انتهى ففى هذه ا
لامثلة تكررت فيه الجمعية فكل جمع فيه مقام
علتين فكان فيه علتين وكل علة فرع لشئ
لان الجمع فرع المفرد ولزوم الجمع فرع لعدم اللزوم
كالجموع الموافقة لها اه فانها فى حكمها
لموافقتها فى الجمعية والوزن وعدم جواز جمعها
ثانيا جمع التكسير واعلم ان فى قيام الجمع مقام علتين
احدها ما ذكره الش وهو مختار المص ثانيها ان الجمعية
فيه وصل الى حد التناهى بحيث لا يصح جمعه ثانيا
جمع التكسير فكان له كمال وقوة فى الجمعية ثانيا لتها

بسكون الهاء من اسم الله [illegible]
بسكون اللام [illegible]

هو الذي اختاره وذهب اليه اكثر النحاة ان
قيامه مقامه مستبين وقوته لكونه لا نظير له
في الاعداد العربية وحمراء اعلم ان الف التانيث
في نحو حمراء في الهمزة المقلوبة عن الالف لاجتماع
الفين لا الالف التي قبلها كما يتوهم من اسمه
فصار التانيث مكررا لان كونها الف تانيث علة
وكونها لازمة للكلمة بحسب الوضع منزلة التانيث
اخر فكان فيه علتان فرعيتان لان التانيث فرع
التذكير واللزوم فرع عدم اللزوم فلم يعرض اللزوم الخ
جواب سؤال تقديره ان يقال ان الف التانيث قامت
مقام علتين لاجل لزومها دون التاء وقد يعرض لها اللزوم
بسبب العلمية كفاطمة مثلا لان الاعلام محفوظة عن
التصرف فينبغي ان يقال ان في فاطمة ثلاثة اسباب
العلمية والتانيث ولزوم التانيث وحاصل الجواب
ان التاء ان كانت لازمة فيما قلتم الا ان لزومها
عارضي بسبب العلمية ولهذا لو نكر لا يبقى ذلك اللزوم

بحاله

بحاله فلم يكن هذا اللزوم العارض نازلا منزلة علة
كاللزوم الوضعي مثلا لانها قد تكون لازمة
بغير العلمية كما في حجارة وغيره الا ان هذا اللزوم لما لم
يكن معتبرا في نوعها كان غير معتبر فالعدل
الفاء للتفسير والعدل في اللغة الميل وفي الاصطلاح
ما ذكره المص قوله مصدر مبني للمفعول الغرض
من هذا التقدير دفع الاعتراض التي اورده الشر
الرضي على المص وهو ان العدل عبارة عن الاخراج
لا الخروج لان العدل متعد والخروج لازم وتفسير
المتعدي باللازم لا يجوز وحاصل الدفع ان العدل
مصدر مبني للمفعول وكذلك الخروج بمعنى كونه
مخرجا عن الصيغة الاصلية وهذا هو المناسب
للمقام لان المص جعله صفة للاسم الخبر المنصرف
قائما به لا للمتكلم ويمكن ان يكون هذا هو الغرض من
هذا التقدير بل يمكن ان يقال غرضه ان العدل صفة
المتكلم لانه العادل والخروج صفة الاسم ولا يجوز

تغير صفة شيء بصفة اخرى فقد مر بما يرجع الى انهما
صفتا م الاسم فتدبر   اى خروج الاسم بقرينة
ان البحث فى الاسم وخرج به خروج الفعل لانه لا
يسمى عدلا اصطلاحا   اى عن صورته فسر الصيغة
بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار
ما يعرضه من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضى وهى
ليست بمرادة ههنا   التى يقتضى الاصل اه هذا
فى جميع الامثلة المذكورة بعد ظاهر الا فى عمر فانه
ليس له اصل حقيقة يقتضى ان يكون عليها ويمكن
ادخاله ايضا فى جملة اخواته بان يقال لما اقتضى خروج
منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول حكم بانه سمى
باسم الفاعل من العمارة نحو اسم فاعل من العمارة
خرج من صيغته التى على مقتضى القاعدة وهى عامر الى عمر
كذا افاده الفاضل المحشى   ولا يخفى اه اى لما عرفت
معنى الصيغة الاصلية ظهر لك خروج المشتقات
كاسم الفاعل واضرابه عن تعريف العدل فانه ضارب

المشتق الخ

المشتق من الضرب ليس اصله وقاعدته يقتضى
ان يكون على صيغة الضرب فان القياس فى اسم الفاعل
من الثلاثى المجرد ان يكون على وزن فاعل بل
هناك اخذ خروج صيغة من صيغة اخرى لا خروج
الاسم من صيغة الى صيغة اخرى فلا يرد لزوم كون الضارب
غير منصرف للعدل والصفة   فباضافة الصيغة اه
نتيجة لقوله ولا يخفى وحاصله انه اذا كان صيغة
المصدر مغايرة لصيغة المشتقات باضافة الصيغة
الى الاسم سواء كان ذلك المشتق اسما او فعلا لانها
وان كانت خارجة عن صيغة الا انها خارجة عن
غير صيغتها كما عرفت والعدل المعتبر فيه ان يكون
ذلك الاسم خارجا عن صيغة نفسه واتفاق لكلها
لان بعضها كالافعال المشتقة خرجت من قيد الخروج
فان المراد بخروجه خروج الاسم لكن بقى بعض
المشتقات كاسم الفاعل والمفعول ونحوهما فخرج
المجموع بقيد صيغته واسناد الاخراج الى الخارج

١

سابقا اما مجازا و تاكيدا وان المنبادر لا يجوز ان

يكون في الكسر على الاستيناف والواو له والفتح على

المفعولية لا علم المقدر المحذوفة الايجاز

وكذا محذوفة الاوايل نحو علة ومحذوفة الاواسط

كقول ولا يبعد ان يعتبر اه لان هذا التغاير

هو المتبادر حيث ان الصيغة الاول موافقة للاصل

والقاعدة فاذا خرج عنها ما يغايرها تبادر من التغاير

هذا المعنى المذكور المغيرات القياسية اي

المنسوبة الى موافقة القياس كالمقام والمنام فان

اصلهما مقوم ومنوم غير جاد على القياس لان قياس

الواو المتحركة في الاصل قلبها الفا ولما قلبت الفا

وصارا الى صيغة اخرى كانت الصيغة الثانية موافقة

للقياس حيث حصل فيها القلب فلا يكون مقام ومنام

من الاسماء المعدولة حتى يجب منع صرفها اذا جعل

علما للعدل والعلمية ويمكن توجيهها من الخروج بلا

تكلف فان المتبادر من الخروج اذا اطلق هو الاستدلال علة

آخر

مخرجه نفي مقام واضرابه علة الاخراج موجودة و

هي تحرك الواو من الجموع الشاذة بيان لمثل

افوس وانيب وكونها شاذة بسبب تحرك الواو

والياء فيها بحركة الظاهر التي هي ثقيلة عليهما فالقياس

في الجمع افواس وانياب على افوس وانيب و

لهذا يقال فيه ان البعض فيه جمعهما ولو كانا خرجا عن

افواس وانياب لجنا اليهما قال بعض الشارحين

حاصله ان بعض الشارحين نقل من بعض العلماء

جواز تعريف الشيء بما هو اعم منه واختاره المحقق

الشريف فلعل الحاجبي يذهب الى هذا لان مقصوده

تميز العلل بعضها عن بعض ولا ريب انه يحصل بتعريف

العدل بما ذكر ما قصده فلو دخل في التعريف المغيرات

القياسية والشاذة والمشتقات ونحوها من الامور

التي تكلف لاخراجها لا ضير فيه لان هذا التعريف

ليس لاخراجها كما ان الفاضل الهندي ارتضى هذا

التوجيه حيث لم يتعرض لرده ولكن الظن المقصود

في هذا المقام تميز المنصرف من غير المنصرف لا بمجرد تميز
العلل بعضها عن بعض وعلى هذا التوجيه لا
يمكن التمييز فانه اذا سمع بالجموع الشاذة لم
يعرف انه منصرف او غير منصرف بل يتوهم انها غير
منصرفة لتحقق العلمية والعدل فظ تلك
التكلفات التي اخرج بها المشتقات والمغيرات
القياسية والشاذة ونحوها واعلم انهم اه
المقصود من هذا التحقيق تحقيق معنى العدل
التحقيقي والتقديري وانما معناهما غير الذي اشتهر
بين النحاة وذلك لان ما اشتهر بينهم ان العدل
التحقيقي هو الذي يكون خروجه محققا فهو مقدم
على منع الصرف كما قال الفاضل الرضي ونعني بالعدل
المحقق ما تحقق حاله بدليل يدل عليه غير كون
الاسم غير منصرف بحيث لو وجدناه ايضا منصرفا
لكان هناك طريق الى معرفة كونه معدولا بخلاف
العدل المقدر فانه الذي يصار اليه لضرورة وجدان الاسم
غير منصرف

غير منصرف وتعذر سبب آخر غير العدل فان عمر
مثلا لو وجدناه منصرفا لم نحكم قط بعدوله عن
عامر بل كان كأدد انتهى وظاهر عبارة المصنف مع الرضي
حيث جعل تحقيقا وتقديرا صفة الخروج الا انه
يصرفها عن ظاهرها كما سيأتي وحاصل تحقيقه
ان ما ذكره النحاة خلاف العلم القطعي فانا نعلم
قطعا انهم لما وجدوا ثلاث واحاد به وعمر وامثاله
غير منصرف ولم يجدوا فيه الا العلمية اعتبروا فيه   واحاد
العدل الذي هو خروج الاسم عن صيغته الاصلية
ولا دليل عليه في ثلث وعمر فلا فرق بينهما من هذه
الجهة بل من جهة اخرى كما ستعرف ولم يصلح
للاعتبار الا العدل لامتناع الوصف فلانه علم
واما تعذر التأنيث فلانه مذكر واما تعذر العجمة
فلانه من اسماء العربية واما تعذر الجمع والتركيب فظ
واما تقدير الالف والنون وان كان ممكنا لكن
لم يعهد في كلام تقديرهما واما تعذر تعذرت

وزن الفعل فلانه غير الوزن المختص به

لا انهم تنبهوا اه اى ليس الفرق بين العدل التحقيقى

والتقديرى انهم تنبهوا فى وجدوا العدل اى

الاخراج عن الاصل فيما عدا عمر من امثلة العدل التحقيقى

حتى يكون ذلك الخروج محققا وفى عمر واضرابه

الخروج مقدر ويدل عليه منع الصرف بل منع الصرف

فى كليهما دليل الخروج عن الصيغة الاصلية

ولكن لا بد اه هذا الكلام توطئة وتمهيد لذكر

الفرق بين العدلين وحاصله ان العدل التحقيقى

هو الذى يكون له اصل محقق يدل عليه دليل

غير منع الصرف لان الاخراج عن ذلك الاصل محقق

كثلاث مثلا فان القياس والقاعدة ان يكون على

صيغة ثلاثة فان الاصل بهذا المعنى وجوده محقق

واما اعتبار الاخراج كان على ذلك الوزن ثم اخرج

عنه الى وزن اخر فغير محقق ولا يتوهم انه اذا كان

الاصل محققا كان اخراج الفرع عنه ايضا كذلك لانه

ليس المراد

ليس المراد بالاصل هيهنا الا ما يكون القياس ان

يكون الاسم عليه كما عرفت سواء كان الاسم

كان اخراج الفرع عنه ايضا كذلك ليس المراد بالاصل

هيهنا الا ما يكون القياس ان يكون الاسم عليه

كما عرفت سواء كان الاسم عليه ثم يخرج عنه او

لم يكن والخروج لا يتحقق الا بان يكون الاسم عليه

ثم خرج عنه فتحقق ثبوت الاصل لا يستلزم تحقق

الخروج كما ذهب اليه الفاضل الخبيصي وغيره

فانقلت العدل اه اى الفرق بين العدلين باعتبار

تحقق الاصل لا باعتبار تحقق الخروج عن ذلك فانه

كما عرفت لا يدل عليه الا منع الصرف لا كما قال الفاضل

الرضى فى العبارة المنقولة عنه سابقا

نعم هذا اه اى نعم لاجل ما ذكرنا من الفرق بين العدلين

لا بد من تاويل عبارة المصنف اذ ظاهرها موافق لما ذكرها

النحاة وحاصله ان قوله تحقيقا او تقديرا صفة

الخروج لكن متعلقه الذى هو الاصل اى حاصل ذلك الخروج

خروجا كائنا اه ان تحقيقا صفة لخروج مقدر   محقق

باعتبار متعلقه   اذا كان المعنى مكررا اي يعني
ملحوظا مرتين ويكون اللفظ ايضا مكررا مرتين
ليتوافق الدال والمدلول وبيان التكرار انهم قالوا
جاء القوم ثلاث يعنون انهم جاؤوا ثلاثة ثلاثة
والصواب مجيئها يعني ان الصواب اطراد
هذه الالفاظ فيما فوق الاربعة الى العشرة لوروده
في كلام العرب قال الشاعر تظل الطير عاكفة عليه مورّقة
واجنبه عشارا وقال الاخر ولم يستريثوك حتى
رميت فوق الرجال خصالا عشارا والجواب بضعف
الرواية مما يلتفت اليه لعدم وروده بما فوقه
وعدم تجاوزه في التنزيل الا ليفصح مجيئه لعدم الخفاء
الالفاظ فيه قال الفاضل الرضي والمبرد والكوفيون
يقيسون عليها الى التسعة نحو خماس ومخمس وسداس
ومسدس والسماع مفقود بل يستعمل على وزن فاعل
من واحد الى عشرة مع ياء النسب نحو الخماسي والسداسي
والسباعي والثماني والتساعي انتهى وتعلم انه
وارد في كلام العرب   العدل والوصف هذا

مذهب سيبويه

مذهب سيبويه وقال ابن السراج انما لم ينصرف
لكونه مثنى مثل معدولا عن لفظ اثنين وعن
معناه ايضا لانه عدل عن معناه مرة واحدة
الى معنى اثنين اثنين ففيه عدل لفظي وعدل
معنوي وقيل ان فيه عدلا مكررا من حيث
اللفظ لان اصله كان اثنين مرتين فجعل مرة ثم
غير لفظ اثنين الى مثنى وقال الكوفيون وابن
كيسان ان فيه العدل والتعريف كما في عمر اذ لا
يدخله اللام فكيف يكون معرفة وهو يقع حالا
نحو جاءني القوم مثنى   لان الوصفية العرضية
اه جواب لسؤال مقدر تقريره ان الوصف في ثلاث
ثلاثة عارض كما وضعه للاربع لانها موضوعة
للاعداد لا للاعداد حتى يكون وصفا بحسب
الاصل والوصف العارض لا يؤثر في منع الصرف
كما سينبئ عليك في محله وحاصل الجواب ان
المحدث لم يوضع الا صفات لا يستعمل الا مع اعتبار

معنى الوصف فيه ووضع المعدول غير وضع المعدول
عنه لاعتبارها فيما وضعا اى لاعتبار
الوصفية فالذى وضع له ثلث وثلث و
هو المعدود دون معنى ثلاث ذات موصوفة
بثلاثة ثلاثة اشد تأخرا تقديرا
لا ظهار كونه افعل التفضيل فاذا قلت زيد اخر
من عمرو فالمعنى انه اشد تأخرا منه
الى معنى غيره صار المعنى غير الاول فاذا قلت
جائنى نسوة اخر فمعناه انه جائنى نسوة غير
النسوة الاولى وقياس اسم التفضيل اه وعلم
ان هذا التعليل عليل لان ما ذكر قياس افعل التفضيل
وما نحن فيه ليس كذلك بل هو منقول الى معنى غير
كما اعترف به فلا يلزم ان يكون القياس فيه
ان يستعمل باحد منها حتى يكون معدولا عن
احدها فالاولى فى التعليل ان يقال ان اخر منع
لانه من جهتين احدهما الوصف والثانية
انه لا يتم

عنه انه لا يتم معناه الا باحد من هذا بين كان معنى ا
افضل لا يتم الا بمفضل ومفضل عليه فلما اشبه
استحق احكامه فى جميع تصاريفه مع التنكير بل مع
ال او الاضافة لمعرفة فلما خولف بها عن ذلك كان
ذلك عدلا لا نهما استحقه بمقتضى المشار اليه
توجب التنوين اى فى المضاف لان التنوين الحربى
ح انما يحصل بسبب الاضافة وحذف المضاف اليه
او البناء اى فى المضاف ايضا نحو بناء قبل
انما هى بسبب اضافتها الى ما بعدها وحذف المضاف
او اضافة اخرى اى فى المضاف اليه الاول المضاف
كاخواته فان اضافة الثانى الى عدالة كونه وجب
كون العدى المحذوف ومضاف اليه لان الاضافة
المذكورة قرينة على المضاف اليه المحذوف .
وليس فى اخره اى لا يجوز فيه شئ من هذه الثلثة .
لانه معرب غير منصرف وكل واحد من هذه الامور
منافى له على ما سيتلى عليك احد الاخرين يجوز

فيه ظم الهمزة وفتحها ويصح قرئ بالضاد المهملة

وهو الاكثر بالضاد المعجمة كما يجئ في باب التاكيد

فعلى افعل اى فعلاء الذى مذكره افعل

على فعل بسكون العين فاصلها اما جمع

هذا الترديد اما ان يكون اشارة الى الخلاف الواقع

فيها فان المشهور بين النحاة ان جمعا صفة ولكن

وقع الخلاف بينهم فى انه من اى الصفات هو من باب

احمر حمراء ام باب الافضل والفضلى والحق ان يقال

انه فى الاصل افعل التفضيل بشهادة اجمعون وجمع

فكان معنى قولنا قرأت الكتاب اجمع فى الاصل

انه اجمع اى قرأته من كل شئ ثم جعل بمعنى جمعيته

وانمحى عنه معنى افعل التفضيل ولا يجوز ان يكون من

باب احمر كما قيل لجمعه على اجمعون وذهب الفارسى

الى ان جمعا اسم لا صفة فالترديد اشارة الى ان جمعا

صفة فى الاصل لكنه صار بالغلبة اسما فالجمع

فيه يكون تارة باعتبار الاصل واخرى باعتبار الغلبة

والظ

والظ من الترديد هو المعنى الاول فاصله

التبيين اه هذا هو المشهور عن الخليل ان فيه مع

العدل التعريف الاضافى لان الاصل فى قولك قرأت

الشئ جميع جميعهن قيل وهو ضعيف لان تعريف

الاضافة غير معتبر فى منع الصرف كما تقدم ورده

الفاضل الرضى بان عدم اعتبار ذلك مع وجود المضاف

اليه لان حكم منع الصرف لا يتبين فيه واما مع حذفه

فما المانع من اعتباره وقال بعضهم فيه التعريف

الوضعى كالاعلام اى وضع تاكيدا بلا علامة التعريف

فالاخرى فيه التعريف باللام فى باب التاكيد

اسما بمعنى الكل كما سيأتى تحقيقه وفى اجمع

واخواته وانما تعرض لجمع ان البحث للجمع فيه اما

لرفع توهم انه مثل جمع وانه ذكره استطرادا

فعلى ما ذكرنا اه اى على ما ذكرنا من تفسير معنى الخروج

عن الصيغة الاصلية وبيانه بالامثلة لا ترد

الجموع الشاذة اى لا ينتقض تعريف العدل بها

والغرض من تكرار الكلام في هذا المقام دفع اعتراض
الشارح الهندي حيث قال بعد ان ذكر ان جمع معدول
عمّا ذكر يرد على هذا جميع الجموع الشاذة كانيب
واقوس اذ القياس اقواس وانياب ويجاب بانّها
ليست باوزان العدل المشهورة فيحمل على الشذوذ
دون العدل انتهى فالشارح اراد التنبيه على الجواب
بوجه اخرى فكرّر الكلام ودرج فيه فائدة اخرى
لم تفهم سابقا بقوله كيف ولو اعتبراه   كيف
ولو اعتبراه يعني انّ اقوس وانيب لو كانا مغيّري
اقواس وانياب لما صحّ نسبة الشذوذ اليهما لانّ
تلك النسبة امّا من جهة انّهما مجموعان على خلاف
قاعدة الجموع او لانّهما معدولان على خلاف
قاعدة المعدول لا سبيل الى الاوّل اذ الجمع ليس
الّا بمعنى الواحد ابتداء ولا الى الثاني اذ ليس للعدل
قاعدة يلزم من مخالفتها الشذوذ   فتبيّن
الفرق وحاصله انّ الشاذ هو الذي له قاعدة
قد خالفها

قال

قد خالفها الى غيرها والمعدول بخلافه فانّ العباس
في قوس ان يجمع على اقواس وليس العباس في
ثلاثة ثلاثة يخرج صيغته الى ثلاث
اي خروجا اه فالمصدر بمعنى اسم الفاعل وهو
صفة للاصل لا للخروج كما ظنّ الفاضل الهندي
وغيره   قد رفعهما اه بهذا التقدير امنا
العدل لا العدل التقديري عن التحقيق وفيه انّه نقل
الشرطية لا يستدعي تحقيق خصوص ما جوّزناه
الّا انّ يقال المناسب ان يكون الصفة الاصلية
لهذين العلمين عامر والعمارة وزاحر بمعنى السيد
لا غير   قطام بكسر القاف   مثل حضار
نقل عنه قدّس سرّه انّه علم لكوكب وفي القاموس
انّه جبل بمعنى اليمين والبصرة وحمار ومكان مرتفع
وفي بعض النسخ بعد حظار وبار وفي القاموس
انّه ارض في اليمن   وليس فيهما الّا سببان
هذا الكلام في قوة قوله وليس فيهما ما يوجب البناء

لان المناسبة في الوزن لا يوجب البناء والا لزم

كلاب وسحاب فيهما ما يوجب الاعراب اعني

الحلتين وح نقول الفاضل المحشي فيه انه لو اراد

انه ليس فيه شيء الا السببان فهو ظاهر المنع

اذ فيهما الموازنة وان اراد انه ليس فيه موجب

بناء الا السببان فيه انهما ليسا موجبي بناء و

فيهما وزن فعال وهو يوجب البناء في الضرب

وليس فيهما الا الوزن والوزن لا يستقل في ايجاب

البناء مردود لتحصيل سبب البناء وذلك

لان تقدير الاعراب والبناء في جميع الامثلة مستقلان

لكن قد ترجح احد التقديرين لعرض والعرض في ذا

الراء الا امالة اذ هي امر مستحسن والمصحح للامالة

هناك كسر الراء وهي لا تحصل الا بتقدير البناء

لانه اذا اعرب ومنع الصرف لم يكسر واذا كسر بني

دائما واما كون العلل الثلث موجبة للبناء

فلان الاسم بسببها ثقل ثقلا تاما كالفعل فمنع من

جميع انواع

جميع انواع الاعراب كالفعل وقد سبق الكلام

مجملا واما على ما ذكره الشارح الرضي فلان تقدير

العدل فيه يجعله متابها لنزال بمعنى انزل

معربا غير منصرف كقطام وحذام وانما

كان العدل تقديرا اذ ليس لنا قاطر وحاذم

عدل عنهما قطام وحذام كما لم يثبت لنا عامر

المعدول عنه معربا عمر انما هو الحمل اه

يفهم من هذا التحقيق الجواب عن الاعتراض المشهور

وحاصله ان تقدير العدل كما وجب البناء في ذوات

الراء لقوة تاثيرها في البناء لان تقدير العدل

لها اصالة واما عدل قطام ونحوه فللحمل على النظائر

فليس فيه تلك القوة والاصالة فلم يؤثر في البناء

ليس في محله في السيد ركن الدين وجدت

نسخة لهذا الكتاب مقروءة على المصنف ولم يكن فيها لفظ

قطام فسالت عنها عنها فقرر حذفها المصنف عنه

قراءة بعض المشتغلين عليه لعدم مطابقتها المقصود

وهو كون الاسماء اعلم ان الوصف يطلق على
معنيين احدهما ان يكون الوصف بمعنى الصفة
وهو الاسم الدال على ذات معينة ماخوذة
مع بعض صفاتها وثانيهما ماذكره الش وهو علة
منع الصرف لانها حالة في الاسم الغير المنصرف
لا الصفة لانها غير الاسم الغير المنصرف
لا علة فلذا اختاره الش موصوفة بالاربعية
اه ناقشه استادنا الحرفوشي وقال الصواب
متصفة لانها في حد ذاتها متصفة بالاربعية
فهو لازم لماهيتها سواء لوحظ او لم يلاحظ والموصوفية
لا يكون الا باعتبار الملاحظة وهذه مناقشة
حكمية لا تليق بابواب هذا الفن لا العربية
قال الفاضل الرضي لم يقم لي دليل قاطع على ان الوصف
العارض غير معتد به في منع الصرف واما قولهم
مررت بنسوة اربع مصروفا فيجوز ان يكون الصرف
لعدم شرط وزن الفعل وهو عدم قبوله التاء

فانه يقبلها

فانه يقبلها لقولهم اربعة لا لعدم شرط
الوصف ثم اطال الكلام كما هو دابه وطريقته
والجواب ان المراد من التاء في شرط وزن الفعل
هو تاء التانيث وتاء اربع ليست للتانيث
ولهذا يقال مررت بنسوة اربع في صفة المؤنث
بدون التاء ايضا المراد في شرط وزن الفعل
عدم قبول التاء بحسب اصل الوضع ولهذا اثر
وزن الفعل في اسود عند غلبة الاسمية مع قبول
التاء في نحو قال للحية الانثى اسودة واربع
لا يقبلها بحسب وضعه للمرتبة المعينة بل يقبلها
عند الاستعمال في المعنى الوضعي اه زالت
عنه ولكن بقي منها شيء بقرينة الامثلة الذكورة
فانه قد اختص ببعض افراده ما كان له حالمان لسبقها
فلا يرد ما قيل ان الزوال قد يضر في تاثير الوصفية
الاصلية كما اذا زالت الوصفية بالعلمية فانه
لا تاثير للوصفية حين العلمية بالاتفاق في الكلام

على اطلاقه لبس على ما ينبغي انتهى فلا تغتر
الفاء للنتيجة او التفريع ولو هجر استعمالها
لما عرفت من اختصاصها ببعض الافراد فبان
بهذا ضعف قول المص في شرح قوله بعد وخالف
سيبويه الاخفش هي قوله ومذهب سيبويه
اولى لما ثبت منقولا من اعتبار الوصفية
الاصلية وان زال تحقيقها معنى بل استدلال
له في باب احمر اذا انكر بعد العلمية بباب اسود
الغالب لان معنى الوصف في احمر اذا زال بالعلمية
تحقيقا لم يعد بعد التنكير لان معنى رب احمر اذا
رب مسمى باحمر كان فيه الحمرة ام لا والحق انه يجوز
في السواد ان المسمى كل واحد منهم باحمر رب احمر
قوله لقيته فاذا لم يعد تحقيقا لم يعتبر في منع الصرف
من الفعوة وتقدمه نعى الرجل اذا ساء خلقه
ذي خيل بكسر الخاء وسكون الباء جمع
خال والثاني هو الشقراق وهو طاير اخضر يتطاير به
قليل

قليل حمرة يصول على كل شيء كذا قال الفاضل المحشي
بقدر الامكان اشارة الى انه قد يتصرف في الاعلام
ايضا بالترخيم ونحوه وعدم التصرف في الاعلام
اذا كانت اعلاما في لغتهم واما ان كانت في غير الكلم
العربية وربما تصرف العرب فيها بالنقص وتغير
الحركة وقلب الحرف ان استثقلوها كما في جبرئيل وميكا ئيل
وارسطاطاليس فقالوا جبريل وجبرال وجبريل
بكسر الجيم وميكال وارسطو وارسطاليس ونحو ذلك
اوردوها على غير اوزان كلمهم الخفيفة وتركيب
حروفها المناسبة مع عدم مبالاتهم بما ليس من
اوساعهم ولذلك قالوا اعجمي فالعب بها ما شئت
بالتانيث المعنوي وهو ما كانت
تاؤه مقدرة لتخرج الكلمة ثقلاء ثقل على
يخرج وحاصله ان غير المنصرف لما حصل فيه علتان
ثقل فشابه الفعل فمنع منه الكسر على ما سبق
فاذا كان الاسم ثلاثيا او ساكن الوسط وهو غير

ثلاثى حصل فيه نوع خفة ينتفى فيه ثقل احد
العلتين فلم يثبت به الفعل لكن الحرف الرابع
عادل خفة الوسط فانا له وحركة الوسط تزيل
خفته لان حركة الوسط قائمة مقام الحرف الرابع
وهو منزل منزلة تاء التانيث واما وجوب
منع ماه وجور ونحوه ففيه تامل فاذا عادل احد
الاسباب خفة الوسط بقى سببان ولا ريب انهما كافيان
لا يقال لو عادلت العلمية خفة الوسط لم يبق
الا العجمية لان التانيث غير موثر عند عدم
العلمية بنحو صرفها لانا نقول العلمية لا
تزول لانهما يصيران نكرتين عند تقدير ذلك
الا ان خفة الوسط تزول بثقل العلمية فهى
باقية فاذا كان كذلك كان التانيث موثرا
علمين لبلدتين من بلاد فارس لان
الحرف الرابع اه قال الفاضل المحشى اى فيما هو على
اربعة احرف وكذا الخامس فيما هو على خمسة احرف
وبالجملة

وبالجملة الحرف الاخير فى الزائد على الثلاثة ساد
مسد التاء لان موضعها فى كلام فوق الثلاثة انتهى
وقد تكلف بعض النحاة وقال المراد خصوص الحرف
الرابع فان بناء القوم مبنى على حروف ميزان
التصغير اربعة لا يزيد ثم طرأ الزيادة اه
ولا يقيد بحرك الاوسط ولا العجمة لضعفها عن
التانيث فى الاصل بسبب تقدير علامته بين بل
التذكير الطارى فى الوضع العلمى فذلك الامر
الضعيف الا انه اذا سد مسد علامته حرف
باعتبار معناه الجنسى الذى تقليل التانيث
المعنوى انه سمع من العرب تانيثه وهو اجراء
احكام المؤنث عليه من الاشارة وارجاع
الضمير ونحو ذلك وذلك بسبب كونه اسم جنس
يطلق على الكثير والكثير جماعة فتانيثه
كتانيث الجمع لكن اطلاقه على الكثير على سبيل
التوبة ومثله عقرب والتانيث الحكمى

وهو الحرف الرابع لانه فى حكم تاء التانيث

المعرفة اى التعريف اه حاصله ان المعرفة هو الاسم الذى

عرض له التعريف كاجمل مثلا وعلة منع الصرف انما

هو التعريف اللازم العارض لذلك الاسم فالمراد

من المعرفة التعريف مجازا فالاشتراك بعيد واضافة

الصفة الى التعريف بيانية الباء مصدرية

وهذا المصدر للنوع فكانه قال التعريف شرطه ان

يكون تعريفا بالعلمية كما جعل البعض وهو

جار الله الزمخشرى لان فرعية التعريف

حاصله انك قد عرفت كل علة فرع لاصل حتى

انه اذا كان فيه علتان حصل فيه فرعيتان

فيمتنع من الصرف وفرعية التعريف للتنكير

اظهر من فرعية العلمية له لانهم بينوه بقولهم

لانك تقول رجل ثم تقول الرجل وذلك يفيد فرعية

مطلق التعريف للتنكير فى ضمن بعض انواعه الذى

هو المعرف باللام لا خصوص تعريف العلمى للتنكير

الآن

ان فرعية العلمى للتنكير بواسطة كونه معرفة

والتعريف فرع التنكير بواسطة المعرف باللام

فالتعريف فرع بواسطة ويمكن اثبات الفرعية

فى العلم ايضا بان الاعلام المنقولة عن معنى الى   صقيلة

العلمية فروع للنكرات التى هى اصلها وذلك

كثير فتحقق الفرعية للعلم ايضا بالنسبة الى

النكرة فى ضمن بعض الانواع لكن ذلك فى مطلق

التعريف اظهر اسم جنس وهو لفظ رومى

موضوع فى تلك اللغة لجنس الجبيل جعله الحق

لقبا لعيسى داعى الجودة قوامه تصرفاتهم

فى كلامهم اى فى كلام العرب كادخال اللام و

الاضافة فاذا لم يتصرف فيه بانهما لما ناسب

ان لا يتصرف فيه بادخال التنوين ايضا لانها

من مقولة واحدة فى كونها لاتمام الكلمة

او سمى لجام لانه كان بالعجمية بالكاف فتصرف

فيه العرب بابدال الكاف جيما فضعفت عجمية

فلو جعل علما في اللغة العرب لم يمنع من الصرف لتصرف
العرب فيه حتى صار كأنه من جنس كلامهم
لعدم علميته لا حقيقة ولا حكما   اختيار المص
وذهب الزمخشري الى انه نوحا لهند ولعله حمل
العجمة على التأنيث او حمله على ذلك تحتم منع الصرف
في ماه وجور   لانه اه تذكير الضمير الراجع
الى العجمة باعتبار انها سبب والمراد من الامور
المعنوية ان لا علامة لها في اللفظ والا فاسباب
منع الصرف كلها امور معنوية   واما
التأنيث اه جواب سؤال وهو ان التأنيث
المعنوي كيف اعتبر مع سكون الوسط في هند
فجاز منع صرفه ولم يعتبر العجمة معه في نوح مع كونهما
مشتركين في كونهما امرين معنويين وحاصل الجواب
ان علامة التأنيث في هند واشباههما وان كانت
مقدرة الا انها تظهر في بعض الاحوال كحالة التصغير
وشبهه فله نوع قوة   اسم حصن وفي القاموس
هو قلعة

هو قلعة بين بردعة وكنجه وعلى التقديرين يجوز
ان يكون منع صرفه للعلمية والتأنيث من
حيث انه اسم بلدة قو واما خص التفريع اه
جواب لاعتراض الشارح الهندي حيث قال وفي
ذكر نتيجة الشرط الثاني وترك نتيجة الشرط
الاول نظر وكان الاولى ان يقول فنوح وزيد
منصرف وشتر وابراهيم ممتنع وحاصل الجواب
انه لما كان في انصراف نوح خلاف وكان الخلاف
عنده المص نص عليه بالذكر قو والاول
تقدم وجوده لان الوجود اشرف من العدم فكذا
ما هو متفرع عليه قو واعلم اه هذه في نسخة مشهورة
لكنها منقوضة بنحو شيث وعزير فانهما منصرفان
كما يدل عليه النصوص قو يزنه معه حيث
قال هود وصالح وشعيب ونوح ولوط وهو يقرن
هود بنوح لا بشعيب فلو كان هود اعرابيا لقدمه ع
نوح وجعله مقارنا للشعيب قو الجمع اى العجمة

لانها العلة المانعة من الصرف وهي كون اللفظ
دالا على احاد مقصودة بجمع مفردة بتغير ما
وهي اي الصيغة التي اولها الخ سواء كانت
على وزن مفاعل ومفاعيل ام لا فيدخل فيه جمعا
نحو جماهير والمشهور في وزنها مفاعل ومفاعيل
وكان المراد الوزن العروضي لا التصريفي نص عليه الفاضل
الهندي في بعض الصور كالكالب واساور
اناعيم على ما عرفت فانتهى تكسيرها فان المنتهى
في عبارة المصنف بمعنى الانتهاء وقال صاحب الكشاف
انه قام مقام علتين لا لانه على هذه الصيغة بل لانه الجمع
مفقود النظير في الاحاد وقال له منقوض بالعبر والكلب
واجمال جمع ايمن وهو جمع يمن على صواحبات
في قوله انكن صواحبات يوسف ع وانما
اشترطنا اي اشترطا ان يكون على تلك الصيغة ليكون
صيغته محفوظة عن قبول التغيير الحاصل بسبب جمعه
جمع التكسير منقلبة عن تاء العرض من هذا

ان شرط

ان شرط الجمع ان يكون بغير تاء التانيث فالتعبير
عنها بالهاء اما باعتبار الصفة المقدرة اي هاء
كانت تاء التانيث وانقلبت حالة الوقف هاء
واراد بالهاء التاء من قبيل مجاز المشارفة
او المراد بها انه لطافة لا تخفى فلا يرد نحو فواره
فان هاءه اصلية لانه جمع فارهة ليست للتانيث
فهو غير منصرف والفاره الحاذق على انه كراهية
وتشابهها في المعنى ايضا من جهية المشبه ومصدرية
المشبه به وكون المصدر في معنى الجمع من حيث
الجنسية وكون الجنس حقيقة للكل لا افراد محتمل له
ولا حاجة الى اخراج اه دفع لاعتراض السيد
ركن الدين حيث قال ولو قال بغيرها وبياء النسبة
لكان اصوب لئلا ينتقض بمثل مدايني فانه صيغة
منتهى الجموع بغيرها مع انه منصرف نحو فرزين
او فرزان وهو معرب فا الفاضل الهندي هو علم
واما فرازنة فمنصرف وههنا استشكال
سؤال

والجواب ظ بخلاف فرازنة اي انه يحتاج الى الاحتراز عنه مع انه منصرف ع

الا فاصل وهو ان الانسان يأتي بفاء التفريع ويقول

موازنة منصرف والمقام ليس بمقام اما الاول فليس مقام

تفصيل وحل الاشكال ان شرذمة من النحويين ذهبوا

الى ان تاء التأنيث لا تخل بالصيغة لانها زائدة على البنية

وجودها كعدمها والمص اراد ابطاله فشرط اولا

ان يكون بغير هاء والكل ثانيا بقوله واما موازنة

اي مهما يكن من شيء فموازنة منصرف على ما افاده

سيبويه في قوله اما زيد فمنطلق وقد تقدم الكلام

فيه ويمكن ان يقال ان مساجد ومصابيح عديلان

لمعنى كانه قال اما مساجد ومصابيح فغير منصرف

واما موازنة فمنصرف ومصابيح عطف على مساجد

على الحال من مساجد مع انه مبتدا جوزه ابن مالك

وكان الش اختاره ولا اعتبار عليه وجوز بعضهم ان يكون

حالا من المستتر في غير منصرف وجاز ان يتقدم معمول

ما اضيف اليه غير اذا كان معنى النفي فانه في قوة

لا وفيه تكلف يطلق على الواحد والكثير اطلاقه

على الكثير

على الكثير ليس كاطلاق الجمع بل على واحد فهو بنا في

جمعيته كالجمعية الحالية اه تنبيه بهذا

ما يتوجه على عبارة المص من ان منع الصرف للجمعية

الاصلية لا لكونه منقولا عن الجمع وعلى هذا فقول

المص لانه تعليل لحذف وف انثى الضبعان في

الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر

والجمع ضباعين كسرحان وسراحين انتهى

والا لكان بعد التنكير منصرفا على ما ذهب اليه المص

في قوله وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف وان

كان فيه خلاف غير مسلم هذا مناف لما يفهم

من الحاشية المنقولة عنه ايضا وان كان حقا

في نفسه كما صرح به صاحب الصحاح والقاموس

تقصيت اه اي تخلصت وفي هذا التقرير

اي الكلام الشارح
اشارة الى وجه تقديم المص بحث حضاجر على سراويل

لا على زيادة سبب اخر للمص من هذا الكلام ورد كلام صاحب

المتوسط حيث قال ان هذا الجواب يستلزم ان يكون

علل منع الصرف عشرة فان الحمل على الموازن زائدة
على التسعة المذكورة فكانه سمي اعفافل
كانه لان السر والنار الجني بمعنى قطعة من السراويل
بل جاء بمعنى قطعة من الخرقة فيكون مفرد مجموعا
والدواعي مثال للجمع المنقوص الجواري
فانه جمع داعية وهي في الاصل داعوة من الدعوة
في حالتي الرفع والجر اشارة الى انهما منزلا
على الظرفية والعامل فيهما المماثلة المستفادة من
الكاف فذهب بعضهم وهو الاخفش
لان الاعلال اه ولان الاعلال سببه محسوس
هو الاستثقال فيكون اقوى ومنع الصرف سببه
امر معنوي فيكون اضعف بناء على ان الاصل
تعليل لقوله والتنوين اي ينبغي ان يقع بالنظم بلا تنوين
لوجود الجمعية في الاصل الا انه بنى الاعلال على
ما هو الاصل في الاسم اعني الصرف وذهب
بعضهم وهو سيبويه والخليل قوله مبنيا على تقديم

منع الصرف على الاعلال كما ذهب بعضهم والا لوجب
الفتح في قولك مررت بجواري كما في اللغة القليلة الجيدة
بل الاصل عنده جواري بالتنوين والاعلال لمقدم
على منع الصرف فحذف الياء للساكنين ثم وجد بعد
الاعلال صيغة الجمع الاقصى حاصلة تقديرا لان
المحذوف للاعلال كالثابت فحذف تنوين الصرف
فخافوا رجوع الياء لزوال الساكنين في غير المنصرف
المستثقل لفظا بكونه منقوصا فعوض التنوين من
الياء وفي لغة بعض العرب استحسنها
الفاضل الرضي ووجهه ان الجر خلاف سائر
الحروف فان الجر يدخل عليها فيكون في موضع الجر
مفتوحا عند امتناعه وعلى هذه اللغة ورد
قول الفرزدق ولو كان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال الفرزدق
لا يدل على فصاحتها وعدم قبحها لان ظاهر هذا
البيت هجو لعبد الله فاختار اللغة الفصيحة للهجو التعريض

بان عبد اقتد من اهل اللغة الفصيحة الخارجة
عن الفصاحة وجوز بعضهم ان يكون الياء الغير
المتكلم بالالف للاشباع وفيه انه لا وجه ح
لحذف اللام من الكلمة الا ان يقع حذف لضرورة
الشعر او حذف ياء المتكلم وعوض الالف منه كما
في يا غلاما لبناء من من لزوال الحاصل بسبب
الاشتغال وان لا يكون باضافته اي لا
يكون مركبا اضافيا كغلام زيد الى الصرف
اما الحكم على اختلاف الروايتين كما سيأتي
لان الاضافة اي التركيب الاضافي فلا يرد المنا
قشة في قوله فكيف يؤثر في المضاف اليه بان
المؤثر هو التركيب لا الاضافة ولا اسناد
اي مركبا من مسند ومسند اليه كتابط شرا
وهو لقب جابر بن ثابت والسبب في تسمية
بتابط شرا قال التبريزي لانه اخذ سيفا وخرج
الحادي قومه فقالوا تابط شرا وقيل قالت لنا امه

يوما ان

يوما ان الغلمان يجتنون لاهلهم الكماه فهلا تفعل
كفعلهم فاخذ جرابه ومضى فملاه افاعي واتى
متأبطا به اي جاعله تحت ابطه فالقاه بين
يديها فخرجت الافاعي منه تسعى فولت هاربة
فقالت لها نساء الحي ما الذي كان ابنك متأبطا
فقالت تابط شرا وقيل انه راى كبشا في الصحراء
فاحتمله تحت ابطه فجعل يبول عليه طول طريقه
فلما قرب من الحي ثقل عليه الكبش حتى لم يقله و
رمى به فاذا هو الغول فقال له قومه ما كنت
متأبطا يا ثابت قال الغول قال لقد تابطت
شرا فسمى بذلك كذا في الاغاني من قبيل
المبنيات هذا عند المص وجماعة من المعربات المحكية
بحالها عند اخرين فلا يصلح ان يحكم بعدم انصراف
وان لم يظهر اثره لفظا لكن لا فائدة في منع صرف
علمين قبل الجنس عشر وستة عشر لان سيبويه ونفطويه
مشهوران بالعلمية واعلم ان الذهاب ضبط المركب

يجتنون بمعنى چيدن

من المبنيات في غرتلعر في سبعة اقسام الاول اسم
بني مع اسم نحو خمسة عشر ونحوه الثاني اسم
بني مع صوت نحو سيبويه الثالث فعل بني
مع اسم نحو حبذا الرابع حرف بني مع اسم نحو لا رجل
الخامس حرف بني مع فعل نحو هلم السادس صوت
بني مع صوت نحو حيهلا السابع حرف بني حرف
نحو هلا وزاد قوم قسما اخر وهو فعل بني مع حرف نحو
يضربن وتضربن وهذا يستغني عنه بهلم   كانه لكنه
انما قال كان لانه قد ذهب بعضهم الى نحو خمسة عشر
علما معرب غير منصرف فلعل المنصرف واتفهم في منع
الصرف ثم لا بد من ادخالها الا في حيها
علم لبلدة فيه اشاذ لما ان كذلك فيجوز ان يكون
منع صرفه للعلمية والتانيث فلم يكن قطعا في تعين
التركيب في منع الصرف   المعدود ان التف
هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون وساير
الاسباب فلم خصه بالوصف بها قلت الشرط

للالف والنون

للالف والنون الخاص للمطلقهما فاحتاج هذا
الى التشبيه على الخصوصية المستفادة من كلام
العهد دون ساير المواضع   في منع دخول
تاء التانيث عليهما ضمير التثنية يحتمل الرجوع الى
الف التانيث والالف والنون او كليهما وعلى التقادير
المراد اشتراك المشبه والمشبه به في هذه الصفة
هذا واعلم ان المبرد قد ذهب الى ان جهة الشبه
ان النون كانت في الاصل همزة بدليل قلبها اليها
في صنعاني وبهراني في النسبة الى صنعاء وبهراء وفيه
ما لا يخفى اذ لا مناسبة بين الهمزة والنون حتى يقع
ان النون ابدلت منها واما صنعاني وبهراني فالقياس
صنعاوي وبهراوي كحمراوي فبدل النون من الواو
شاذ او ذلك للمناسبة التي بينهما   وللنحاة خلاف
اعلم ان ظاهر كلام الشيخ الرضي يدل على اتفاق النحاة
على ان تاثير الالف والنون لاجل مشابهة الف
التانيث وانما اختلفوا في انها هل تحتاج الى سبب اخر

ولا تقوم بنفسها مقام سببين كالالف لنقصان
المشبه عن المشبه به وذلك الاخر اما العلمية و
اما الصفة واليه ذهب الاكثرون او انها كالالف
غير محتاجة الى سبب اخر واليه ذهب بعضهم فـ
العلمية عنده في نحو عمران ليست سببا بل
شرط للالف والنون اذ بها يمتنع عن زيادة
التاء والوصف عنده في سكران لا سبب فلا شرط
والحق مع الثاني فان الخلاف واقع في الموضعين و
المذهب الاول من المذهبين المذكورين في الشرح
هو مذهب الكوفيين نبه عليه كثير من ائمة الفن
هو القول الثاني لان وجه اشتراط
الطابقة الاولى التاء غيرها يعني به
ما يقابل الصفة بقرينة ذكر الصفة فيما له
وقوله فان الاسم اه بيان لان الاسم المقابل
لها عامل للصفة ايضا فلا يصح ذكرها
او شرط ذلك الاسم هنا بعيد من سياق الكلام

لزوم

لزوم زيادتهما او ليمتنع التاء الاول با
عتبار المذهب الاول والثاني باعتبار
المذهب الثاني او صفة فانتفاء فعلانة
عطف باو على عاملين مختلفين عطف صفة على كان
وقوله فانتفاء على ان لان التقدير وان كان صفة
فشرطه انتفاء فعلانة وليس هذا مما جوزه المص كما
يجيء في باب العطف لينتفي مشابهتهما هذا
التعليل انما يصح بالنظر الى المذهب الثاني وهو ان
نعية الالف والنون انما هو باعتبار المشابهة
لالف التانيث واما بالنظر الى المذهب الاول فلا
فان قيل فاء التانيث وعدم لاجل الدخل في
تحقق الفرعية لما زيد عليه وعدمها عريان
بضم العين و وقيل وجود فعلى والاول اولى
فان وجود فعلى ليس مقصودا بذاته بل المطلوب
انتفاء التاء لان كلما يجيء منه فعلى لا يجيء منه فعلانة
في لغتهم الا عند بعض بني اسد فانهم يقولون

فى كل فعلان فجاء منه فعلى فعلانة ايضا نحو غضبان
وسكران فيعرفون اذن فعلان فعلى وهذا دليل
قوى على ان المعتبر تاثير الالف والنون
انتفاء التاء لا وجود فعلى فاذا كان المقصد
من وجود فعلى انتفاء التاء وقد حصل هذا المقصد
فى رحمن لا بواسطة وجود رحمى بل لانهم خصصوا
هذه اللفظة بالبارى تعالى فلم يطلق على غيره ولم
يضعوا منه مؤنثا الا من لفظه اعنى بالتاء ولا
من غير لفظه اعنى فعلى فيجب ان يكون غير منصرف
لانه متى كان مؤنثه فعلى الاتكون

فعلانة يعنى قطعا لا نظرا الى الاستعمال ولا نظر
الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا
الى الاختصاص الاستعمالى بالله تعالى لا يجئ فيه
فعلانة واما بالنظر الى الوضع فالدمهم فانتفاء
فعلانة فيه مبهم بل جانب المبهم بل جانب الوجود
راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث بالتاء اغلب

الحاق

والحاق المشكوك بالاكثر انسب كذا قال الفاضل
المحشى فان قلت مناسب هذا البحث قيل جاء الى المعلك رجل
اسمه حبان فقيل للملك اينصرف حبان اولا ينصرف
فقال الملك ان اكرمته فلا ينصرف والا فينصرف وتوجيه
قوله ان اكرمه فكانه احياه فيكون من الحى فلا
ينصرف للعلمية والالف والنون وان لم يكرمه
فكانه اهلكه فيكون مشتقا من الحين اى الهلاك
فينصرف ومن ثم اختلف فى رحمان والذى
يترجح عندى صرفه وصرف كل ما شك فيه هل
صرفته العرب ام لا لان الصرف هو الاصل فلا يعدل
عنه الا لدليل قطعى قال بعض المحققين فان قلت
كيف اشتبه حال استعمال رحمن على هؤلاء الاعلام
من علماء اللغة والنحو والبيان حتى تنازعوا فيه
على المقول ولم يكشف احدهم عن المعمول فلت
قلت انهم لم يجدوه مستعملا فيما نقل من العرب الا معرفا
باللام او مضافا او منادى وهو كون الاسم

الغرض من هذا الكلام دفع ما يرد على ظاهر عبارة

المص وهو ان اضافة الوزن الى الفعل بمعنى

اللام فيكون المعنى والوزن المختص بالفعل

شرطه اختصاص ذلك الوزن بالفعل ففيه

تكرار لا طائل تحته وحاصل الدفع ان الاضافة لمجرد

النسبة والربط بينهما لا للاختصاص وهذا هو

المراد بقوله وهو كون الاسم على وزن يعد من

اوزان الفعل اى ثبت للفعل ويعد من اوزانه

وان عد من اوزان غيره فقوله وزن الفعل اى

وزن منسوب الى الفعل فالاحسن وعنه ح بالخبر

مفيد الاختصاص الذى لم يفهم من المبتدا ولو

ابدل الشارح لفظ يعد بنسب ونحوه لكان اظهر

من التشبيه وهو المحوفد حاد اجعل علما لفرس الحجاج

لحدادتها وسرعتها فى التشبيه بذ بلها وفى

القاموس اشعلم لبنى مكة شرفها الله تم ومعناه

الفعلى اشرف ومعناه الموضح فى القاموس هو ما يسل

ومعناه

ومعناه الفعلى جعله ذا كبوة وحضم لرجل

قيل نمر ابن تميم ومعناه الفعلى الاكل والاكل باقصى

الاضراس وملء الفم ولعانم وشلم اه جواب سؤال

وهو ان بقم وشلم من اوزان الى الاسم لعدم استعمالها

فعل وحاصل الجواب انهما اسماء عجمية نقلت الى

العربية والاختصاص المذكور مشروط بكون ذلك

الاسم من اللغة العربية فلا يقدح وجود مثل هذه

الامثلة فى اختصاص وزن الفعل بالفعل فهما غير

منصرفين للعجمة ووزن الفعل غير مختص بالفعل

لوجوده فى الاسم كثيرا نحو حجر وعمر ونحوهما بناء بحلان

المجهول فانه لم يجئ فى الاسماء الالفاظ ملحقة فلم

بالعدم وهو الوعل لغة فى الوعل ودئم بمعنى الا

ودئل علما لقبيلة الا بعض النحاة وهو عيسى ابن

عمر يعرف انه منع من الصرف ما كان منقولا من الفعل

مثلا لقول الشاعر انا ابن جلا وطلاع الثنايا متى

اضع العمامة تعرفونى فالحد الدين ولا حجة فيه

نقل عن نسخة ابن اسحاق ان اسماعيل يفتح ولا يفتح الفعل الاسم الا

لانه محمول على ارادة انابن رجل وجلا الاسود

وجر بها فجملة جلا من فعل وفاعل فهو محكى لا

ممنوع من الصرف والذى يدل على ذلك الاجماع

على صرف كعسب اسم رجل مع انه منقول من

كعسب اذا اسرع انتهى وسيأتى ضعف هذا

الكلام انشاء الله تعالى فى باب النعت او يكون

غير مختص بقرينة المقابلة فانه من هذا القسم افعل

موجود فى الاكثر منه فى الفعل لان كل فعل

ثلاثى ليس من الالوان والعيوب يجى منه افعل

التفضيل ومن الالوان والعيوب يجئ افعل

فعلا نحو احمر حمرا واعور عورا وهما اسمان واما

افعل الفعلى فلم يجئ الا قاضيا من بعض الافعال

الثلثة كاخرج واذهب لامن كلها فلم يسمع نحو

افتل وانصر والنظم او هنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع فان

النسبة بين الشيئين عموم من وجه لافتراقهما فى يشكر

واحمر واجتماعهما فى يزيد وابشكر اى او لفظ الفعل

فهذا هو الظ

وهذا هو الظ لانه المذكور سابقا الان فيه

ارتكاب مجاز فان وزن الفعل عبارة عن الهيئة

الحاصلة للفظ من ترتيب الحروف والحركات و السكنات

وقد عبر عنها الشر بالكون والهيئة من حيث

هى ليس لها اول واخر حتى يقع ان الزيادة فى اوله

فلذا صرف الظاهر عن الظاهر لينبغى النسبة محفوظة

على حقيقتها وقال اى اول ما كان اه وهو الاسم فان

له اولا حقيقة اى زيادة حرف او حرف الفعل

ن ايل نشر على ترتيب اللف فالاول بالنسبة الحذف

فان الزيادة صفة وهيئة تعرض للحروف الزائدة ناسب

وزن الفعل الذى هو هيئة كما عرفت والثانى

بالنسبة الى ما كان على وزن الفعل فانه عبارة

عن الاسم الذى هو مركب من الحروف فيناسبه

الحرف الزائد وغرض الشر من هذا التقدير دفع الاعتراض

الذى اورده الفاضل الهندى بقوله فان قيل اول الدفع

احمر مثلا هى الزيادة فيتحد الظرف والمظروف و حاصل

اما اذا قدر زیاده حرف فلان الزیادة صفة ا
للاول فی قولک الحرف الاول من احمر زائد فیجوز
ویجوز نسبة الصفة الی موصوفها یعنی کما تقول
العلم فی زید واما اذا قلت حرف زائد فلان یاء قوله
اقله وبین الحرف الزائد عموم من وجه فان الحرف الاول
من الاسماء التی علی وزن الفعل قد یکون زائدا کاحمد
ونرجس وقد یکون اصلیا کنهشل فان وزنه فعلل
والامران اللذان بینهما عموم من وجه یجوز ان
ینسب احدهما الی الاخر یعنی کما یقع البیاض فی المشتق
احسن من الیاقوت فی صفاته فتامل فی هذا
المقام فانه معاقد الکتاب کزیادة ای مثل اه
هذا التقدیر لیوافق ما سبق ای حال الکون
وزن الفعل اه فیه نشر علی ترتیب اللف کما عرفت
والحال من المضاف لانه یمکن حذف المضاف واقامة
المضاف الیه مقامه فانه اذا جاز قولنا فی اقله
زیاده جاز قولنا فیه زیاده فهو من قبیل ملة ابرهیم حنیفا

قوله لا ینصرف

لاختصاصها اه ای لاختصاص هذه الحرکة
بالاسم فان الداخلة علی الفعل هی الساکنة نحو ضربت
اذا سمی به رجل فانه غیر منصرف للعلمیة
ووزن الفعل مع قبوله للتاء لکنه یقبلها علی
خلاف القیاس اذ القیاس ان یلحق التاء المؤنث
دون المذکر وظنی انه لا حاجة الی هذا التقیید لان
حال التسمیة لا یقبل التاء اذ الاعلام محفوظة عن التصرف
بقدر الامکان انما یحتاج الیه لتصحیح قول النحاة
ان انصرافه لعدم اصالة الوصف ودفع کلام
الفاضل الرضی الذی تقدم مثل هذا مع الجواب عنه
واحترز بذلک ای بقوله مؤثرة
مؤثرة بواحد من الجماعة المراد بالجماعة ما فوق
الواحد فلا یرد انه یوجب ان لا ینکر المشترک بین
الاثنین وحقیقة التنکیر فی هذا القسم ان لفظ زید
موضوع لواحد مشخص فاذا ارید المسمی بالزای والیاء
والدال الاسم جنس متناولا لما یدخل فیه کل من سمی به

فخرج عن العلمية الوصف المشتهر قيد الاشتهار
باعتبار الغلب والا لجوز ان يؤول بوصف غير
مشتهر بقرينة اي ظهر يعني ظهر من غير بيانه
بل في ضمن بيان منع الصرف وشرائطها ولذا
تبين على بين استثناء مما بقي من الاستثناء الاول
اي استثناء من حال الكلام لانه يؤول قوله لا يجامع
الا ما هي شرط فيه الى انه لا يجامع غيرها هي شرط فيه
الا العدل ووزن مستثنى من هذا المفهوم الذي
هو حال الكلام فالمستثنى متعدد وكذا المستثنى منه
اذا عرفت هذا علمت ان ما ذكر الفاضل اللاري تكلف
كما في ثلث واحرفان في مثلثا العدل وفي احمر
وزن الفعل وليست فيهما العلمية فلو كانت شرطا
فيهما لم تنفك عنهما بحال وهما متضادان شرطا
الجواب سوال مقدر وهو ان يقال اذا لم يكن
العلمية شرطا في العدل ووزن الفعل فبان يكون
كلية فيها العدل ووزن الفعل والعلمية فاذا نكر التي
العلمية

العلمية ولم يزل العدل ووزن الفعل والعلمية فيكره
غير منصرف فاذا لم يصدق كلما فيه علمية مؤثرة
اذا نكر صرف فاجاب بان العدل ووزن الفعل متضادان
لا يجتمعان بشهادة التتبع والاستقراء فانك قد عرفت
اوزان العدل وليس شيء منها على اوزان الفعل
المعتبرة في منع الصرف وهو كونه مختصا بالفعل
او اوله زيادة كزيادته اي لا يوجد شيء
هذا التقدير دفع لما يرد على ظاهر عبارة المص لان الاستثناء
فيها مفرغ فالمستثنى منه المقدر اما شيء ما اخذ
ما او سبب من هذين السببين والاولان خلاف
الواقع اذ يوجد مع العلمية غيرهما من اسباب
منع الصرف والثالث يستلزم اتحاد المستثنى مع المستثنى
منه توضيح الجواب ان العدل ووزن الفعل اذا قيسا
الى العلمية بالتحقيق فهما فيها اي يجتمعا معها
فتجتمع الاسباب الثلثة او يتحقق معها احدهما فقط
او وزن الفعل فقط فلتحققهما مع العلمية احتمالان

اعني

عند العقل الآن الواقع في نفس الامر الشق الاخير

اعني ما يكون في ضمن احدهما فقط واما الشق الاول

اعني ما يكون في ضمن مجموعهما فمجرد احتمال عقلي لا

وجود له فيستثنى منه المفهوم العام المنقسم الى

الامرين وذلك المفهوم العام المشار اليه بقوله

اي الامرين الدائر بين مجموع اه هو وجود العلمية

مع هذين السببين لانه الذي كان دائرا بين هذين

الاحتمالين في نظر العقل والمستثنى هو احد هذين

الاحتمالين بعينه وهو ما في ضمن احدهما فقط و

فائدة قوله فقط التنبيه على ان المراد احدهما

الماخوذ بشرط لا اي بشرط انتفاء الآخر لا الماخوذ

لا بشرط حتى يشمل مجموعهما بناء على ان تحقق الامرين

يتضمن تحقق احدهما في ضمنها الا انه مع تحقق الآخر

لا مع انتفاء الآخر والمقصود هو الثاني الاول

هكذا حقق الكلام في هذا المقام لا تلتفت الى ما في

بعض اهل الحواشي فانه اشبه شيء بالغول قوله

من حيث

من حيث هو سبب فان الاسم الذي فيه العلمية

والتانيث مثلا اذا نكر زالت علميته بالذات

واما التانيث فبان الآن وصف سببيته وكونه

معتبرا في منع الصرف يزول عنه بزوال العلمية /

فلذا قال لم يبق فيه سبب من حيث هو سبب واعلم

ان اقصى ما يمكن اجتماعه من العلل العلمية والتانيث

والعجمة والتركيب والالف والنون كما في اذربيجان ويرد

تاثير الجمع بزوال العلمية لان المشروط لا يوثر بدون

بدون الشرط   او من حيث بعينه مثل نفر ينفر

امر غير محقق للمحقق ما فيه من اللطافة

اي حث بكسرتين من حث يحث بكسر العين

بان يكون قد جاء على هذا وان لم يشتهر هذا لفاعل

او من حث يحث بضم العين لكن جاء امره بكسر الهمزة وان

ان لم يشتهر هذه القاعدة قال الفاضل المحشي احث علم

علم للمفازة سميت بلفظ يغلط احث بضمتين مبالغة

في شدة الخوف فيها يحث امر كل صاحب بالحث

ولا يمكنه حفظ لسانه عن الغلط من غاية الا
الاضطراب فاحمث غلط لا محمد قيل انتهى ولا يخفى
ان هذا الكلام من قبيل الهزل وخالف سيبويه
الاخفش نقل عن قاموس انه سيب فارسي وهو
التفاح معناه سيبويه اي رائحته وهو لقب
امام النحاة عمرو بن عثمان الشيرازي ونقل انه
كان صاحب رغبة بالتفاح بحيث لو راه صدر
عنه بلا اختياره صوت فجعل سيبويه لقبه ويؤيد
ذلك ما ذكر من انه مركب من اسم وصوت
فلما كان قول التلميذ اه رد لما نقله لما انه كان
الفاضل الهندي عن بعض الشراح حيث قال قيل
الاولى رفع الاخفش لان سيبويه استاذه ونسبة
المخالفة الى الاستاذ غير ملائم لو نسبه
لما ذكره من الفاعلة اعني قوله وما فيه علمية موثرة
اذا نكر صرف لكونه بمعنى الكل فاذا قلت جاء
القوم اجمعهم فمعناه جاء القوم كلهم سواء كانوا مجتمعين

ام لا فوصفية

ام لا فوصفية ضعيفة بسبب غلبة الاسمية
عليها والوصفية الضعيفة الزائلة لم يعتبرها
سيبويه بل الاخفش افعل اسما اي كالاسم
الخالي عن الصفة كارنب واجدل فانك اذا قلت
زيد افضل الناس معناه زيد لقبه افضل
فهو بعد التنكير منصرف بالاتفاق والكائن
معه من اوزان من نص في الوصفية بحيث لا يكون
لا محالة الوصفية بحال فاذا سمى رجل بافضل
من فهو بعد التنكير منصرف بالاتفاق الوصفية
وحذف الفضل فعلى هذا لا يكون مثل هذه الصورة
مستثناة عن القاعدة المذكورة مع انه داخل في
المراد بنحو احمر فيكون منصرفا عند الاخفش وغير
منصرف عند سيبويه وليس كذلك بل غير منصرف
بالاتفاق فلا بد ان يفسر نحو احمر بما يكون الوصف
فيه قبل العلمية ثم ولم يكن معه في اللفظ ما يكون
نصا في وصفيته بعد العلمية كذا قال بعض الافاضل

وظني انه غير وارد لان مثل هذا غير داخل في باب
احمر فان احمر على ما سياتي قد زالت وصفيته
الا ان سيبويه يعتبر ذلك الزائل بخلاف افضل
من فان وصفيته محققة بسبب من التفضيلية فيه
احدهما من الاخر قد زالت بالعلمية فان احمر
حال العلمية علم للذات ويجوز ان يكون متصفه
بالسواد فاذا نكر فالمراد به المسمى باحمر وان كانوا
كلهم متصفين بالسواد نعم اذا جعل مثل احمر علما
للذات المخصوصة الموصوفة بالحمرة لو تزل الوصفية
عنه بالكلية امكن اعتبارها كما في اسود وارقم
قوله وا ما الاخفش اي قال الاخفش في كتاب الاوسط
ان خلافه في نحو احمر انما هو مقتضى القياس واما السماع
فهو على منع الصرف وهذا القول اظهر فان
المعدوم من كل وجه لا يوثر في حكم واما قيل
بجواز اعتبار المتضادين في حكمين مختلفين نحو اثاني
وتقييد المخصوص من الجمع بما عدم الواو نصب الكحاو سيا
ما غير العلمية

فاعتبر العلمية في احوص من جهة منع الصرف وجمع
على احاوص واعتبر الصفة وجمعه على حوص فلك
لان حال احوص العلمية غير منصرف للعلمية ووزن
الفعل والحوص ضيق في مؤخر العين يقال رجل احوص
وامراة حوصاء ثم جعل احوص علما فالشاعر جمع
الاحوص في حال العلمية تارة على الحوص باعتبار الصفة
الاصلية وتارة على الاحاوص اعتبار الاسمية
العارضة بسبب العلمية وانما قلنا ذلك لان
افعل الصفة يجمع على فعل وافعل الاسم على افاعل
كما باب اي باب غير المنصرف بعنوان
اللام للعهد اي بصورة الكسر اعلم ان البصريين
فرقوا بين الكسر بلا تاء وبين الكسرة مع التاء فجعلوا
الكسر بلا تاء من القاب البناء وخصوا الكسرة مع التاء
في الحركة الاعرابية والبنائية فالمناسب ان يقول
يتجر بالكسرة فاصلحه الشريف لرايه بصورة
الكسر منصرف حيط هذا الاطلاق وكذا الذي بعده

في مقابلة المذهب الثالث   غير منصرف ط
هذا المذهب سخيف اذ الحكم بعدم الانصراف مع
زوال السببين او احدهما بسبب اللام او الاضافة
غير معقول ومناف للمطابقة المتفق عليها في قوله
وما فيه علمية مؤثرة اذا نكر صرف فليتامل
هو التنوين الدال على التمكن انما حذف الكسر تبعا
لانهما يتعاقبان في مثل غلام زيد فلو دخل الكسر
لتوهم جواز دخول التنوين ايضا فحذف الكسر
تخفيفا لحذف التنوين والتنوين لا يمكن مع اللام
والاضافة فدفعا الكسر مجيء المرفوعات ~~المرفوعات~~
جمع وانما جمع مرفوعات بصيغة الافراد مع انه المذكر
لارجاع الضمير له لمقام التعريف لان الرفع سابقا
بقوله الرفع علم الفاعلية فتعريف المرفوع هنا
يفيد انحصار المرفوع في نوع واحد وهو الفاعل
فازال ذلك الوهم بايراد صيغة الجمع الدالة على تعدد
انواع المرفوع   لا المرفوعة لما ذهب الوهم من تعريف
صيغة

مجيء المرفوعات

صيغة اسم المفعول الا ان المرفوعات جمع مرفوعة
قياسا على المكتوبات جمع مكتوبة ازال هذا الوهم
بقوله لا المرفوعة   لان موضوعه او لما كان المدعى
مشتملا على حكمين مختلفين بالايجاب والسلب استدل
عليهما بقوله لان موصوفه الاسم وهو مذكر فالاسم
مرفوع لا مرفوعة   وجمع هذا الجمع بالالف والتاء
صفة المذكر الذي لا يعقل من اشتراط شيء آخر كما ان
ان جمع المؤنث هذا الجمع   كالصافنات نقل
عنه قدس سره الصافنات من الخيل الذي يقوم
على ثلاث قوائم واقام الرابعة على طرف الحافر
وكالايام الخاليات اي الماضيات وقع الامر في ايام خلون
اي مضين   الدال على المرفوعات دلالة الجمع على المفرد
لان التعريف اه رد لما ذكره الفاضل الهندي حيث
قال ذكر الضمير مع رجوعه الى المؤنث اي المرفوعات
نظرا الى خبر الظهر اعني الا ان المبتدا هو الخبر
فيجوز مطابقة المبتدا لذكره مطابقة للعود اليه انتهى

وحاصل الدفع ان الظهر راجع الى المرفوع
المدلول عليه بالمرفوعات لان التعريف انما
يكون للحقيقة لا للافراد اى اسم اشتمل
الكلام فى مرفوعات الاسماء اى علامة كون
الشئ فاعلا اشارة الى ان الباء فى الفاعلية
مصدرية ان يكون موصوفا اى كالموصوف
بها فان الحركات والحروف الاعرابية وان لم يكن
موصوفا لكنها مشبهة بها لعدم استقلالها وتبعيتها
للاسم المعرب ولا شك ان الاسم موصوف
بها اه لما كان فى معنى الرفع المحلى خفاء وكذا فى
اشتمال الاسم عليه بين معنى الرفع المحلى و
اشتمال الاسم عليه ورد لما فى هذا الكلام
على الشيخ الهندى حيث خصص المرفوع بما اشتمل
على الرفع لفظا او تقديرا وعدم اعتبار الرفع المحلى
بناء على انه لا يكون الا فى المبنى والمرفوع من
اقسام المعرب وحمل البحث عن الفاعل اذا كان مضمرا

ونظايره

ونظاير على التعطل ما الشو نظرا الى ان الفاعل واخواته
كما يكون من الاسماء المعربة يكون من المبنيات ايضا
بلا تفاوت والبحث ايضا كما يكون من الفاعل المعرب
يكون من الفاعل المبنى ايضا وكذا فى اخواته ولما كان
المبنى يقع فاعلا وكل فاعل مرفوع فلا بد ان يكون
المبنى مرفوعا فاعتبر تعريفه على وجه يصدق على
المبنى المرفوع ايضا وجعله مشتملا على الرفع المحلى
لا يجعل المرفوع قسما من المعرب بل يجعله قسيما للاسم
لجواز ان يكون اعم منه فلا يلزم المحذور الذى
هو باعث لتخصيص الفاضل الهندى منه اى الفا
جواب شرط محذوف اى اذا عرفت هذا فنقول منه
الفاعل انما اشتمل يتجه قرب المرجع كما يرجح
الاول موافقة لغيرهو التى هى اصل الجمل وانما
كانت اصلا لان الغرض العام من الجملة هو الاخبار والفعل
الاصل فيه لانه لم يوضع الا للاخبار به ولان التركيب
فيها اشد وامتزاج احد الجزئين وهو الفعل بالآخر

الكتى ولا منها تشمل الخبر والانشاء وضعا لجوزها
من غير حاجة الى وسيلة خارجة خلاف الاسمية
فان انشائيتها بالادوات الخارجة عنها كقولك زيد
قائم فان انشائية هذه الجملة الاسمية انما هو
بسبب الهمزة ولان عامله اقوى وقوت
المؤثر يقتضى قوة الاثر ووجه قوة عامله انه
لفظى ومحسوس اعنى الفعل بخلاف عامل المبتدا
فانه معنوى غير محسوس ولانه يغلب على عامل
المبتدا اذا دخل على المبتدا وينسخ ابتدائيته واعلم
ان كون رافع الفاعل ما ذكرنا هو المشهور وذهب
قوم من الكوفيين الى ان الفاعل يرتفع باحداثه
الفعل وذهب خلف الاحمر الى ان العامل فى الفاعل
معنى الفاعلية وذهب هشام الى انه يرتفع بالاسناد
قال ابن فلاح ويرد ذلك ان العامل اللفظى مجموع
عليه والمعنوى مختلف فيه والمصير الى المجمع عليه
اولى من المصير الى المختلف فيه فالمذاهب بجملتها اقواها
المذهب المشهور

المذهب
المشهور وقيل اصل المرفوعات المبتدا وهو
مذهب سيبويه واستدل عليه بدليلين
احدهما ان الاصل فى المسند اليه التقدم لان
المسند صفة من صفاته وحقها التاخير وهو
كذلك فى باب المبتدا بخلاف الفاعل فان المسند اليه
موخر وثانيهما ان المبتدا يحكم عليه بالاحكام الجامدة
والمشتقة نحو هذا حجر وهذا قائم بخلاف الفاعل فانه
لا يحكم عليه الا بالمشتق حقيقة كان المشتق او حكما
فلا يرد انه يحكم على الفاعل بالمصادر واسماء الفعل
والظروف وليس شئ منها مشتقات فاذا كان كذلك
كان المبتدا هو الاصل لانه اكثر تصرفا ووجدانا فى
الكلام وفى دلالته هذا اين الوجهين على المدعى نوع
خفاء اى اسم حقيقة او حكما فان قلت ما فائدة
تفسيرك الفاعل بالاسم وتخصيصها به ثم تعميم الاسم
بما يتناول الحقيقى والحكمى قلت لما قيد كلهم فى تعريف
الاسم المرفوع بالاسم بناء على ما سبق لا بد ان تفسيرها

في تعريف الفاعل الذي هو قسم من المرفوع بالاسم
ليصنا وليصنا لو لم يفسّر ما بالاسم لصدق تعريف الفاعل
على الذات الذي هو معنى الفاعل مع ان الفاعل عند اهل
هذا الفن هو الاسم لا معناه وان كان الفاعل في الحقيقة
هو المعنى   ليخرج عن الحد توابع الفاعل فان اسناد
الفعل اليها بتبعية الفاعل فان ذلك اذا قلت جاء زيد
العاقل اسند الفعل الى زيد اولا وبالذات والى
العاقل ثانيا وبالعرض لانه عبارة من الاول في المعنى
وكذا البدل والمعطوف ولا ينافيه قولهم المقصود
بالذات هو البدل والاول ذكر للتوطئة لان تلك المقصودية
من جهة المعنى وهذه المقصودية من جهة اللفظ فقول
بعض المحققين يخرج عن الحد بعض توابع الفاعل غير محقق
وكذا المراد يعني لا بد من اعتبار قيد الاصالة
في تعريفها لاخراج توابعها   ليتناوله اي ليتناول
الفاعل المعرف نحو هذه الامور   واعرف بناه
اعلم ان الكوفيين لم يفرقوا في الاسنادين قولهم ضرب زيد

و بين

و بين قولهم زيد ضرب فجعلوا زيد في المثالين
فاعلا فلا حاجة عندهم الى هذا القيد بل لو اوجب
تركه واما عند البصريين فالفعل في صورة تقديم
الاسم عليه مسند الى ضمير الاسم والجملة الفعلية
مسندة الى الاسم فالاسم في الفعل الذي يسند الى
الاسم والاسم مبتداء لا فاعل فلا حاجة في اخراجه
عن التعريف الى قيد التقديم بل خرج بقيد اسناد الفعل
اليه ظاهرا كما زعم الكوفيون او بواسطة ان اسناد
الفعل الى ضمير الشئ اسناد الى ذلك في الحقيقة كما
صرح به الشارح اعتبر قيد التقديم لاخراجه
نقل عنه عليه وجوه بالانه الفرد الكامل والمطلق اذا
اطلق ينصرف اليه   ليخرج عنه اي عن تعريف الفاعل
فانه يصدق على هذا الموصول الواقع مبتداء انه
اسند اليه شبه الفعل مقدما عليه لغرض المبالغة
في الاختصار وغير [illegible] اما انه جائز   نحو في الدار تصدق
على حد الابتداء اسند اليه شبه الفعل اعني الظرف مقدما

عليه وجوبا فيدخل في تعريف الفاعل وليس بفاعل
تقديره نوعه اي تقديره الكل الحاصل في ضمن جميع الافراد
وليس المتقدم في باب الخبر كذلك فانه هنا وجب تقديم
هذا الفرد منه لمانع وهو كون المبتدأ نكرة كما سيتلى
عليك   اي اسنادا واقعا على الطرف على انه منصوب
على المصدرية لا سند الا انه يلزم منه الفصل بين
العامل والمعمول بالاجنبي وهو قوله وقدم واما قال
المطاع على جهة قيامه ولم يقل قائما به ليدخل فيه الفاعل
الذي لا يقوم به الفعل حقيقة نحو ضرب زيد ومات
زيد ولم يقم زيد فان الضرب امر اضافي اعتباري ليس موجودا
في الخارج والموت امر عدمي فليس لهما قيام حقيقي بالفاعل
لكنهما اسند اليه على طريقة اسناد الفعل الى فاعله وهو
صيغة المعلوم فهما مسندان الى الفاعل على جهة القيام
اي على صورته وطريقته   كاسم الفاعل فان زيد قائم
ابوه بمنزلة زيد يقوم ابوه وقس البواقي   كصاحب المفصل
وتبعه الشيخ عبد القاهر واكثر البصريين قال الفاضل الكي

وخلافهم

وخلافهم لفظي راجع الى انه هل يقال له في اصطلاح
النحاة فاعل ام لا او ليس خلافا معنويا   اي مما
ينبغي ان يكون الفاعل عليه والاصل في اللغة ما يبنى عليه
الشيء وفي العرف بمعنى القاعدة الكلية كما يقال الاصل
في الفاعل ان يكون مرفوعا اي القاعدة الكلية فيه الرفع
وقد يطلق في العرف ايضا على الاولى وما ينبغي ان يكون
عليه الشيء كما يقال الاصل في الواو المضمومة ان
تقلب همزة او ما يناسبها كما في تراث والا فقد لا تقلب
كما في وجوه والشارح حمله على هذا المعنى اذ لو حمله على المعنى
الاول للزم من حملها على لفظ القاعدة غيرها
مع التجوز هنا ثم الاصل بهذا المعنى اما ان يراد به
ما يتناول الواجب فيكون صورة وجوب تقديمه على الفعل
داخلة تحت الاصل واما ان يراد منه الاولى المنفك
عن الوجوب فصورة وجوب تقديم الفاعل على الفعل في
الاصل   ان لم يمنع مانع كقصد الحصر ونحوه مما ياتي
في باب وجوب تقديم المفعول على الفاعل ولو ترك قوله

ان يمنع مانع لكان احسن لانه يوهم انه مع وجود
المانع ليس الاصل فيه التقدم مع ان اصله التقديم
مطلقا ولهذا يقال فى قولنا ما ضرب غلامه الا
زيدا الفاعل مقدم على المفعول رتبة

الفعل المسند اليه وصفا الفعل بكونه مسندا الى
الفاعل تنبيها على ان المراد من الفعل هو المسند لا
معناه الاصطلاحى لينتا ول الحكم بفاعل شبه
الفعل لكونه مسندا الى الفاعل ولهذا قال الاصل
ان يلى المسند لكان اوضح واشمل من غير ان
يتقدم عليه شيء من معمولاته فان تقدم معمول
الفعل على مجموع الفعل والفاعل لا يقدح فى اصالة
كون الفاعل يلى فعله مثل زيدا ضربت لشدة
احتياج الفعل اليه فانه علة لوجوده فاحتياج الفعل
اليه احتياج المعلول الى علته فيما هو بمنزلة كلمة
واحدة فلو لم يكن الفاعل كالجزء لم يسكن كما لم يسكن فى
ضربك مع توالى الحركات الاربع لان المفعول فضلة

لبس

للبس بجزء والفاعل جزء وذلك غير جائز والاوط
جوازه لورود فى كلام الفصحاء قال حسان ولو ان
مجدا اخلد الدهر واحدا من الناس ابقى مجده الدهر
مطعما وقال غيره كسا حلمه ذا الحكم ثواب سودد ورقى
نداه ذا الندى فى ذرى المجد وقال غيرهما جزى ربه
بالغيلان عن كبر وحسن فعل كما يجزى سنمار وقال
غيرهم لما رأى طالبوه مصعبا ذعروا وكاد لو ساعد
المقدور ينتصر الى غير ذلك كقوله يغني حلاها هند
عن حلى مثرى البدراه احسن الزين وكقوله الا
ليت شعرى هل يلومن قومه زهيرا على ما جر من
كل جانب الى غير ذلك من الابيات ونحن حصرنا مواضع
الاضمار قبل ذلك فى كتابنا الموسوم بمنتهى النحو فى مواضع
احدها ان يكون الظاهر مرفوعا بنعم وبئس وحبذا بهما ولا يفسر
الا التمييز نعم رجلا زيد ثانيها ان يكون مرفوعا باول
المتنازعين العمل ثالثها ان يكون مخبرا عنه ويفسره
خبر نحو ان هى الا حياتنا الدنيا قال الزمخشرى هذا ضمير

لا يعلم ما يعنى به الا ما يتلوه واصله ان الحياة الاخرة لنا
الدنيا ثم رفع هى موضع الحياة لان الخبر يدل عليها
وبينها رابعها خبر الشان والعقبة نحو قوله تع قل
هو الله احد فاذا هى شاخصة ابصار الذين كفروا
خامسها ان يجر بعد ويفسره التمييز نحو ربه رجلا سادسها
ان يكون مبدلا منه الظاهر المفسر له كضربته زيدا
سابعها ان يكون متصلا بفاعل متقدم ويفسره
مقدم موخر كضرب غلامه زيد واما نحن فيجوزه
مطلقا ما عرفت جزى ربه البيت دعاء والكلاب
العاديات كلب غير الضيل والاشيه وقوله وتلك
نعل اى ربه تعلى الله به هذا الفعل وهذا الكلام
نقل عنه بالوضع اعترض بعضهم بانه اذا كان
دلالة الاعراب على المعانى بالوضع ولا شك ان
الحركات الاعرابية الفاظ فيكون لفظا موضوعا لمعنى
مفرد فيلزم ان يكون كلمة معربة والجواب اولا بمنع
كون الاعراب اللفظى كلمة وثانيا بان المعرب ما يكون
مركبا

مركبا من اجزاء مرتبة فى السمع والاعراب يسمع والاعراب
يسمع مع اخر المعرب ان كان بالحركات ونفس الاخر
ان كان بالحروف فلا يرد ان ذكر الاعراب
رد لما الاعتراض الشيخ الهندى حيث قال وكان ينبغيه
ان يقول واذا انتفى القرينة اذ الاعراب من
القراين وهذا الايراد مبنى على انه اراد بالقرينة
الامر الدال على المعنى وليس كذلك بل القرينة هى
الامر الدال على تعيين المراد باللفظ او على تعيين
المحذوف فلم يكن الاعراب مستغنى عنه ح فان
معنى العبارة ح اذا انتفى الاعراب وانتفى القرينة
الدالة على الاعراب الساقط لفظا متصلا بالفعل
الا ترى ترك قوله بالفعل لينتا ول المتصل بشبه الفعل
باسماء الفعل فانه ايضا يجب تقديمه فلما فاته
الانفصال لا الانفصال بمعنى لو تقدم المفعول المذكور
بعد الفعل على الفاعل المتصل به يلزم انفصال الفاعل
مع جواز ان يكون عمرو ومضروبا الشخص اخر

قال الفاضل الاذى هذا ظاهر فى المثال المذكورة ونظائر
مما كان الفاعل خاصا اما اذا كان عاما فلا نحو ما
ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لو بقى احد حتى يصح
ان يكون زيد مضروبا له والجواب انه اذا كان الفاعل
عاما فلا يكاد يوجد صادق لبلاهة كذب جنس
ضاربية كل احد فى زيد والكواذب لا يعترض بها
على القواعد الادبية ولا يصح الا ذا خصص الاحد
بجماعة معينة ويجرى فيه ما يجرى فى المثال المذكور
فى الشرح واما دعوى ظهوره فيما اذا كان الفاعل خاصا
فغير مستقيم لانه لا يصح فى مثل ما خلق الله على احسن
الصور الا يوسف مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا
لغيره وكذا فى نظائره هذا المثال ورفع الشبهة ان المراد
بجواز كون المفعول لفاعل آخر الجواز بالنظر الى الهيئة
التركيبية فان هيئة القصر فى مثال الشرح تمنع كون الفاعل
فاعلا لغير هذا المفعول ولا تمنع كون الفاعل مفعولا
لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتى فيما يأتى كمثال يوسف

من

من خصوص المادة فلا ينافى دعوى الجواز قطع القصر
قبل تمامها يعنى ان ضاربية زيد صفة فقد تعلق القصر على
عمرو فلو قيل الا عمرو وقيل ذكر زيد يلزم قصر الصفة قبل
تمامها فيفسد المقصود لان الاحتمال المذكور فيما بعد
الا انما يكون فى الفاعل اذا ذكرت مفعولا خاصا نحو ما ضربنى
الا زيد وكذا يكون فى المفعول اذا ذكرت فاعلا خاصا
نحو ما ضرب بى الا زيد اما اذا لم تذكر الفاعل والمفعول او ذكرتهما
عاميين فليس يجد الاحتمال المذكور فاعلا كان او مفعولا
نحو ما ضرب الا زيد وما ضرب احد الا زيد فى الفاعل وما
ضرب احد الا زيدا فى المفعول وكذا اذا ذكرت فاعلا
ومفعولا مع عامين نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا او
تذكرتهما عاملين ولم تذكرهما نحو ما ضرب الا زيد
عمرا الى ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا فى المستثنات
غير محتمل اذ ليس هنا لك غير ذلك المفعول العام شىء
يتعلق به المفعول المستثنى كما كان حين ذكرتهما خاصين
فيكون فيما ضرب الا عمرا زيد المضروبية المطلقة مقصورة

على عمرو والقضا ربية المطلقة مقصودة على زيد و يختص
فضربته عمرو بن زيد فذلك غير الحق الذي اوردنا هذا
مع استثناء شيئين باداة واحدة بلا عطف غير جايز
مطلقا عند الاكثرين لضعف اداة الاستثناء اذ الاصل
فيه الا وهي حرف فلا يستثنى بها شيئان لا على وجه
البدل ولا على غيره فلا تقول على البدل ما سمي احد
شيئا الا عمرو الدينار ويجوز مطلقا عند جماعة وبعضهم
فصلوا فقالوا لو ان كان المستثنى منهما مذكورين والمستثنا
بدلين منهما جاز نحو ما ضرب احد احدا الا زيد عمرا
وذلك لان الاسمين بكونهما بدلين مما قبل الا كانهما
واقعان موقع ما ابدلا منهما اي كانهما وقعا قبل الا وليس
بمستثنين فكانك قلت ضرب زيد عمرا ومثل هذا
عند الاولين بدل وعند لمعمول عامل مقدر من جنس
الاول لا بدلان والتقدير ما ضرب احد احدا الا زيد
ضرب عمرا وان كان المستثنى منهما مقدرين نحو ما ضرب الا زيد
عمرا او كان احدهما مذكورا دون الاخر نحو ما ضرب القوم الا بعضهم
بعضا

بعضا او كان احدهما مذكورين لكن المستثنين لم يتبدل لا منهما
نحو ما ضرب احد شيء الا زيدا او الا زيد السوط لم يجز لان
المستثنين اذا ليسا البدلين [illegible] قبل الا وهي تضعف عن
استثناء شيئين الا على الوجه المذكور فان استدل
من اجازه مطلقا بقوله تعالى نريك الا الذين هم اراذلنا
بادي الرأي فانه لم يذكر المستثنى منهما اي التقدير وما
نريك اتبعك احد في حالة الا اراذلنا وبادي الرأي اي
اي بلا روية فوقية فلعلهم ان يجدوا بانه منصوب
بفعل مقدر اي اتبعوا في بادي الرأي او بان الظرف
يكفيه رائحة الفعل فيجوز فيه ما لا يجوز في غيره
فان اوردت في الاصل المسالة اعني ما ضرب الا عمرا زيد
ان زيد مقدم معنى فليس بمستثنى وان المراد ما ضرب زيد
الا عمرا فالمعنى لا ينعكس فلا يلزم استثناء شيئين باداة
الا ان اكثر النحاة منعوا ان يعمل ما قبل الا فيما بعد المستثنى
بها الا في مواضع خاصة ليس هذا منها كذا افاد العلامة
الرضي الراجح للفاعل في هذا التوصيف اشارة الى ان المراد

اشارة من الفعل العامل لا الفعل الاصطلاحي اذ ليس
رفع الفاعل من خواصه فيدخل في الفاعلة شبه الفعل
العامل في رفع الفاعل اي حذف جائز اشارة
الى ان جواز حذف رافع اسم الفاعل فنصبه على
المصدرية باعتبار موصوفه الذي هو حذف
واما قد ما لفعل دون الخبر اه الغرض
من هذا اعتراض الفاضل الرضي حيث قال الظ
ان زيد مبتدا لا فاعل لان مطابقة الجواب للسؤال
اصلي وما اجاب الش فهو جواب ظاهري وان شئت ا
الجواب التحقيقي فاستمع لما يتلى عليك فنقول ان من قام
جملة اسمية صورة وفعلية حقيقة تقديره اقام زيد
ام قام عمرو ام قام بكر الى غير ذلك لان الاستفهام بالفعل
اصل لانه يدل على الزمان المتجدد والنفع فيقبل الكل اقوم
عنه هل تغير ام لا بخلاف الذوات الثابتة كزيد وعمرو
فلما تضمن من معنى الاستفهام قطعا المنافة التطويل وجب
تقديمه لذلك وكان دالا على ذات الفاعل صار الجملة

الجملة

اسمية فتقدم المسند لذلك في الظم ففي الجواب
معنى المطابقة مع الحقيقة دون الصورة
متعلق بضارع فان تعلقه بسبيل المقدر لا يليق بمن شرح
يزيد على غير القياس اذ القياس يطيح في
جائني رجل ان زيد فانك لو قلت جائني رجل لكان
فيه ابهام بدون ذكر مفسره اعني زيد بخلاف قوله
فان استجارك احد بل لابد له من الفعل نسب
الى الاخفش لجواز وقوع الاسمية بعدها بشرط كون
الخبر فعلا في المثال الاول على مذهبه ليس من قبيل ما
نحن فيه ابن الفعل اه اما حذف الفاعل وحده فلم
يثبت الا عند الكسائي كما حكي في الشائع لعدم
قيام ما يؤدي مؤداه لان نحو قرينة تدل على لفظ الجملة
المحذوفة ولفظ الجملة تدل على معناه فلا شئ يؤدي
مؤدى الجملة والحذف الواجب لابد له من شيئين القرينة
وما يؤدي مؤداه فان المفسر في الماء يؤدي الثاني
وحرف الشرط هو الاول فنامل لئلا يكون الجواب مطابقا

السؤال وايضا يلزم تكثير الحذف بحذف الجملتين
الاسمية الكبرى والفعلية الصغرى واقتصر على الفعل
يجوز ان يراد بالفعلين الفعل والعامل على طريقة تغليب
الاكثر على الاقل او الاصل على الفرع لكن ينبغي ان يقيد
العاملان بغير المصدر اذ في نحو اعجبني ضرب وقتل
زيد لا يصح فيه التنازع اذ لا يمكن فيه الاعمال لانه
مصدر في الغرض فعلين مثل ما ورد في الدعاء
من قوله اللهم صل على محمد وآل محمد كما صليت وبارك
ورحمت وترحمت على ابراهيم وآل ابراهيم فان
اعملت الفعل الاخير كما هو مذهب البصريين الحرف
الفاعل في الافعال الثلاثة وكذا العكس **قوله**
اذا المتقدم عليهما والمتوسط اه هذا رد لقول بعض الشراح
حيث جوز التنازع في صورة التقديم عليهما اذا كان
التنازع ايضا الفاعلية في المفعولية والاول مقتضى
الفاعل والثاني المفعول ثم الرضي جوزه الصورة
الاولى من هاتين الصورتين ونحن قد رجحنا كلامه
في بعض

في بعض تعاليقنا على الشرح بما حاصله ان طلب الفعلين
لذلك المفعول المتقدم على السوية فلا يرجح الاول بقربه
اذ لو كان القرب علة موجبة او مرجحة لكان في صورة
وقوعه بعدهما معمولا للفعل الثاني فقط ولم يقع فيه
نزاع بين الفريقين وهذا الكلام بعينه جار في صورة
التوسط فلا تغفل نحو ما ضرب واكرم الا انا هذا
اذا كان المتنازع فيه مرفوعا منفصلا اما اذا كان منفصلا
منصوبا نحو ما ضربت وما اكرمت الا اياك ففيه تنازع
وقد حذف المفعول مع الاضمار في الاول او من الثاني
مع اعمال الاول اذ المفعول يجوز حذفه بخلاف الفاعل
وكذا المجرور والمنصوب المحل نحو قمت وقعدت بك
فعلى هذا يجوز التنازع في المضمر المنفصل المنصوب
والمجرور ولا سيما اذا نقل من ذلك الطرفين على العاملين
نحو اياك ضربت اكرمت وبك قعدت وقمت فقول المصنف
ظاهر غير وارد وهو رده لا يمكن قطعه اي دفع التنازع
باعمال الاول والثاني لانه عن هذا التعليل انما يجري

فى الضمير المنفصل المقترن بالا كالامثال المذكورة اما اذا كان
ضميرا منفصلا بدون الا نحو زيد عمرو ضاربه ويكرمه هو
واتى بهو دفعا لتوهم جريانه فالدليل خاص
المدعى عام والجواب ان التنازع فى مثل هذا
فقد يكون الفاء جزاء الشرط والجملة جزائية ويجوز ان
يكون الفاء للاعتراض والجملة معترضة والجزاء فعلم
فان اهملت الاول كان قوله ويختار بالواو وعليها فى
اكثر النسخ وقوله ويختار وان كان بالفاء على ما فى بعض
النسخ فى الفاعلية اه واعلم ان التنازع فى عمرو كما يتم
فاعله داخل فى التنازع فى الفاعلية اما باختيار مذهب
من جعل مفعول ما لم يسم فاعله داخلا فى الفاعل او بتعميم الفاعل
اعم من ان يكون حقيقيا او حكميا فى المفعولية ينبغى
ان يتم المفعول ليشمل التنازع الواقع فى الحال نحو او
وضربت عمرو راكبا وليس هذا فيما نحن فيه لان
قاعدة المقسم فى كل قسم ان يكون مقيدا بالوحدة وهل
نحو فى التنازع من حيث انه قسم ما ملك يكون فى الفاعلية
المتنازع

المتنازع فيه ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع
قسمين فهو خارج عن المقسم يعنى قد يكون
اشار بهذا التقدير الى حالية مختلفين والى ذى الحال
والعامل هو المعنى الفعل المستفاد من الضمير المستتر فى قوله
فقد يكون لرجوعه الى تنازع الفعلين المدلول عليه
بقوله اذا تنازع الفعلان لا الى نفس الظاهر كما يتبادر
منه لان المظهر لا يحمل ولو رجع الى المصدر
المتنازع فيه واحد اسما ظاهرا على وجوه كثيرة
وجه ستة عشر وجها صرح الشارح باربعة منها فى الامثلة
الاربعة واشار الى اربعة اخرى بقوله وغير ذلك كما
يكون الاسم الظاهر فيه مرفوعا ونزل ثمانية اخرى مجموعة
عند اقتضا الفعل الاول المفعول والثانى الفاعل
النحاة البصريون ليس المراد من البصريين ان يكون جميعهم من
البصرة بل لو كان بعضهم من البصرة ووافقهم اخرون يسمى كلهم
بصريين فلا يرد ان الكسائى كوفى فكيف عده من البصريين
مع تجويز اعمال الفعل الاول اشارة الى ان المراد بالاختيار

هو الاختيار بطريق الترجيح لا بطريق القطع والجزم

بدا ه اه ينبغي ذكر هذا عقيب قوله وعندنا والبصريون

لان قوله فان اعملت نزل على ترتيب اللف فللبس

فيه ابتداء بمذهب البصريين وتحقيق هذا المقام

في تعليقاتنا على شرح اللباب واسند للشارح عليه بانتي

عشر دليلا وللزوم التكرار اه يعني ان في معمول الفعل

الاول عند اعمال الثاني ثلاث احتمالات الاظهار والحذف

والذكر واختار والاظهار وجواز في العمدة ولم يختار الحذف

لانه يلزم حذف الفاعل لانه يوجب تكرارا في اللفظ

دون المعنى فصرح به ليترتب عليه قوله خلافا

للكسائي ويظهر اثر الخلاف اه اي يظهر الفرق بين

الحذف والاظهار في التثنية والجمع والتانيث واما

في المفرد فلا فرق نحو ضربني واكرمت زيدا ما لثم الكثير

بمثال التثنية حصول المقصود به وجاز الجملة اعتراضية

لبيان قول الفراء تشريك الرافعين وتشريك الناصبين

ايضا وقد نقله عن بعض شراح الرسالة واشار اليه

يعني /

شيخنا المحقق الشيخ حسن في المعالم الا انه غير مشهور

عنه كاشتهار تشريك الرافعين فلذا نكره اسنادنا

العلامة واعترض على شيخنا المحقق في حواشي المعالم

او اظهاره بعد الظاهر يعني روى عنه ايضا

عند اقتضائهما الفاعل اعمال الثاني واظهار الفاعل

في الاول بعد الاسم الظاهر كما في صورة فاخير الناصبين

اذا اقتضى الفعل الثاني المفعول والاول الفاعل نحو

عنه ايضا اعمال الثاني واظهار الفاعل في الاول بعد الاسم

الظاهر فشبه الصورة الاولى المروية عنه بالصورة

الثانية المروية عنه ايضا ومثل الشارح صورة اعمال الثاني

واظهار الفاعل للاول بعد الاسم الظاهر بالمثالين

المذكورين ورواية المتن اه اي الرواية التي حمل الشارح

عليها عبارة المتن فلا يرد ما اورد في بعض الحواشي

من ان عبارة المتن مجملة يمكن تطبيقها على جميع الروايات

عنه ان استغنى عنه مثل ضربني واكرمني زيد

لا تقول ضربته واكرمني زيد وقال المالكي يجوز ذلك

علمتُه   نحو حسبني منطلقا وحسبت زيدا منطلقا
فان حسبني وحسبت تنازعا منطلقا الاخير واعمل
فيه حسبت فوجب اظهار مفعول حسبني وهو منطلقا
الاوّل   لا يجوز حذف احد مفعولي باب حسبت
اي اذا كان المفعول الآخر مذكورا على ما هو المشهور
وذلك لكون مضمون الفعلين هو المفعول الحقيقي
لانّ المعلوم في قولك علمت زيدا قائما مصدر المفعول
الثّاني مضاف الى الاوّل اي علمت قيام زيد وجوّز
بعضهم حذف احد مفعولي باب علمت بقيام القرينة
لان كل واحد منهما في اللفظ منصوب برأسه ظاهر
في المفعولية كما اعطيت وقد جاء في القرآن
والشعر امّا ولا يحسبنّ الذين يبخلون بما آتاهم الله
من فضله هو خيرا لهم اي بخلهم هو خيرا الحذف
اوّلهما وقال الشاعر لا تخلنا على غرائك انا طالما
قد وشى بنا الاعداء اي لا تخلنا اذلاء فحذف ثانيهما
ولا يخفى انه جواب سؤال تقريره ان

ترك الشارح

شرط ان يصحّ اعمال كل واحد في المتنازع بعدهما
وههنا ليس كذلك اذ لفظ منطلقا لا يصح ان يكون
مفعولا ثانيا للفعل الثّاني لكونه مفردا وكون المفعول
في الثاني مثنى وكذا منطلقين لا يصلح ان يكون مفعولا
ثانيا لحسبني للاختلاف بينهما فالجواب ظ
خالفنا المفعول الاول وهو غير جائز لانهما مبتدأ
وخبر في الاصل وتطابقهما في الافراد والتثنية والجمع
والتذكير واجب   وذلك لان لو يجعل مدخوله
فذلك لان لو لامتناع الشيء لامتناع غيره فيلزم
كون المثبت في سياقها منفيا وجوابها منفيا
والمنفي فيهما مثبتا اذ امتناع النفي اثبات وامتناع
الاثبات نفي فيكون الشيء لادنى معيشة منفيا
اذ هو مثبت في سياق لو ولو عجله ولو الطلب
تقليل لكان الطلب للقليل مثبتا اذ هو منفي في سياق
جوابها وهما اي الشيء لادنى معيشة وطلب القليل
واحد في المعنى فيؤدي الى اثبات شيء ونفيه في كلام

ما حمل وعن الفاريان ما ولم اطلب للمحال فيح
لم يكن م شبوت الطلب للقليل اذ تقدير لو كنت
ساعيا لمعيشة دنية كفاني قليل مع اني غير طالب
له فيصير من باب التنازع فاقتضى او لوجه اعمال الفعل
الاول لانه عدل عن اعمال الفعل الثاني مع امكانه الى
الاول على ضعيف وهو حذف المظهر من ولم اطلب ولوله
لم ان اعمال الاول او طعا اغتفر حذف المظهر لكنه محتمل
غير منصوص والمحتمل لا يصلح حجة لاثبات مشارع
فيه اي مفعم فعل او شبه فعل في هذا التعميم رد
على الشر الرضي حيث قال مفعول الفعل الذي لم يسم
فاعله وكانه حمل الفعل على الكامل وانه ذكر الاقوى
بعض النحاة هو علامة الزمخشري مثل مفعم
ابوا دلفظة كل في التعريفات مع دلالتها على الافراد
والمقصود في مقام التعريف هو الحقيقة والماهية قلت
الا ان الادباء والاصوليين لم يتحاشوا عن ذلك
وانما اضيف الفاعل الى المفعم في قوله فاعل مع ان الفاعل المفعم
انه يضاف

انما ايضا فالى الفعل يقال فاعل الفعل لملابسة
كونه اي الملابسة كون الفاعل فاعلا لفعل وذلك
الفعل متعلق بالمفعول فلاجل هذه الملابسة
والمناسبة اضيف الفاعل الى المفعم اذا كان
عامله فعلا بقرينة قوله ان يغير صيغة للفعل وترك
ما كان عامله شبه الفعل بالمقايسة فشرطه اذا كان
شبه الفعل ان تغير صيغة شبه الفعل الى اسم المفعم
اي الماضي المجهول قال الفاضل الهندي و
هذا من ذكر باب الحلم وارادة صفة المشهورة
نحو لكل فرعون موسى اي لكل جابر عادل واعم وفيه
نظر لان الماضي المجهول مصطلح الاصوليا نه ذكر بطريق
التمثيل في معنى فعل ونحوه فينبئا ولما مثل افعل
اي لما اطلقنا قوله صيغة الفعل الى فعل فعل
بما نرى فيبنئا ولما كان ظاهرا قبل التاويل
من باب علمت المراد به الفعل او شبهه المتعدي
الى مفعولين الاول منهما مسندا اليه والثاني مسند

ويدل عليه تعليله فلا ينحصر في افعال القلوب بل
يتمشا ولاحتمل قولنا جعلت زيدا افضل واعتقدت عمرا
شاعرا ونحو ذلك بخلاف اعجبني جواب سؤال
تقريره ان كون الشي مسندا ومسندا اليه جايز وواقع
في مثل اعجبني ضرب زيد فان المصدر بالنسبة الى
الفعل مسند اليه لانه فاعله وبالنسبة الى المضاف
اليه مسند لان المضاف اليه فاعله معنى فهو
من باب اسناد المصدر الى فاعله وحاصل الجواب
ان الممتنع اذا كانا تامتين وههنا اسناد المصدر الى
ما بعده غير تام لان الكلام لا يتركب من المصدر دون علمه
فرد الفاضل الرضي تعليل القدما امتناع قيام المفعول
الثاني مقام الفاعل وهو تعليل الذي ذكره بهذا
المثال هو دعوى انما المتاخرون فقالوا يجوز نيابة
عن الفاعل اذا لم يلتبس كما اذا كان نكرة والاول المفعول
معرفة نحو ظن زيدا قائم لان التنكير يرشد الى انه
هو الخبر في الاصل قال الفاضل الرضي والذي دل عليه جواز
فتأمل

قياما نيابة عن الفاعل معرفة كان او نكرة واللبس مع
نفع مع الزام كل من المفعولين وذلك بان يكون ما كان
خبرا في الاصل بعد ما كان مبتداء فلا يجوز في نحو علمت
زيدا اباك مع اللبس تقديم الثاني على الاول في ذا لزم
كل واحد حركة لم يلتبس اذا قام مقام الفاعل وفي
مكانه واللبس صحح قيام المفعول في غير الفاعل ان يلي
الفعل بلا فصل بل معناه ان يرتفع بالفعل ارتفاعه
فتقول علم زيد اباك والمرفوع واي المفعولين اتبع
والذي ما اختاره هذا الفاضل ومنهم كون الشي مسند
او مسند اليه ممنوع ومعارض بجواز كون الشي مضاف
ومضافا اليه كغلام في قولك فرس غلام زيد
فان النصب والاشعار ايضا فان النصب بسبب جعله
مسندا اليه ومرفوعا وفي الاشعار بسبب قوة الخبر
المشعر بالعلية فلم يرد ما قيل ان ذكر النصب مستدرك
بخلاف ما اذا كان مع اللام فان المشعر بعلية
مكونه مفعولا له هو اللام وهو لم يتغير تعين المفعول

فاجاز الاخفش والكوفيون اقامة غيره مع وجوده
ومنه قراءة ابو جعفر ليجزى قوما بما كانوا يكسبون
ومثلها قول الشاعر ولو ولدت قفيرة جرو كلب
بذلك والكلاب وانما قام بقوله ذالك مقام الفاعل
مع وجود المفعول به اعنى الكلاب وقول الاخر
لى من العدى نذيرا به وقيت الشرط مستطيرا
والاول من باب اعطيت وكذا المفعول الاول من باب
علمت اولى من الثانى لان الاول عالم والثانى
محلهم على ما هو الاصل فيهما وهو كون المسند
مسندا اليه وكون الخبر مسندا الى المبتدا وهذا انما
يتم فى القسم الاول منه فالعامل المعنوى وهو
الابتداء فانه اقتضاهما فعمل فيهما وفسروا الابتداء
بتجريد الاسم عن الاسناد ويكون معنى الابتداء
فى المبتدا الثانى اعنى الصفة بتجريد الاسم عن العوامل
لاسناده الى شئ والاعتراض بان التجريد امر عدمى فلا يؤثر
مردود بان العوامل فى كلام العرب علامات لا مؤثرات

افترا خر ذلى

وفسّر الجزولى الابتداء بجعل الاسم فى صدر الكلام
تحقيقا وتقديرا للاسناد اليه اى لاسناده فسلم من الا
عتراض بان التجريد عدمى وهذا المذهب وهو كون
الابتداء والمبتدا عامل فيهما مذهب الزمخشرى والجزولى
وهو الذى رجحنا فى كتابنا الموسوم بمفتاح اللبيب
ذهب سيبويه الى ان الابتداء عامل فى المبتدا والمبتدا
عامل فى الخبر وقال الكسائى والفرا هما يترافعان
واختاره الفاضل الاسترابادى وقال بعضهم المبتدا
اسما يرتفع باسناد الخبر اليه وقال بعض الكوفيين
المبتدا اذا كان اسما يرتفع بالظهر العائد من
الخبر اليه واشتراطهما الظهر والخبر الحامل ايضا و
ذهب العلامة الشيرازى الى ان الابتداء عامل
فى المبتدا وهما عاملان فى الخبر وجميع هذه المذاهب
ابطلناها فى كتابنا المذكور بدلايل ذكرها يوجب
التطويل اى الذى لم يوجد فيه عامل لفظى اشار
بهذا الكلام الى ان حقيقة التجريد غير مرادة هنا
انتهى

بأنه وجد فيه اللفظي ثم جرد عنه فانه غير لازم لكن
لما كان اللائق في المعربات وجود العامل اللفظي عبر
عن عدم وجوده بالتجريد   اصلا اشار به الى ان
المراد عدم وجود العامل اللفظي فيه بطريق السلب
الكلي لا رفع الايجاب الكلي كما يتوهم من ظاهر الجمع اعني العوامل
والمراد بقوله اصلا ان لا يوجد فيه العامل لا لفظا
ولا تقديرا   ما يكون مؤثرا في المعنى فلذلك لان
المؤثر لفظا مؤثر معنى فلا يخرج عن تعريف المبتدأ
مثل بحسبك زيد فان تاثير عامله ليس الا في اللفظ لانك
لو حذفته وجدت المعنى باقيا على حاله بخلاف فصلك
ان مثلا من قولك ان زيدا قائم لفوات التأكيد المدلول
عليه بان واشار بقوله وكان اه الى بعده   كقرشي
فانك اذا قلت قرشي عندكم كان معناه المنسوب الى قريش
عندكم اه   كما لا كذلك ان النافية في قولك
ان ضارب الا زيدا   وما من نحو ما ضرب زيد ومن ماذا
على ان يكون ما ومن الاستفهاميتين مفعولين لفعل

ولو قال الواقعة

ولو قال الواقعة بعد النفي لكان اخصر لانه يندرج فيه
ما وقع بعد كلمة غير في قول الشاعر غير ماسوف
على زمن ينقضي بالهم والحزن على وجه وانما قلنا ذلك
لان فيه وجوها احدها ان غير مبتدأ والا صل له
بل لما اضيف الى مرفوع بغير من الخبر وذلك لان
في معنى النفي والوصف بعده مخصوص لفظا وهو
في قوة المرفوع بالابتداء فكانه قيل ما ماسوف على
زمن ينقضي مصاحبا الهم والحزن فهو نظير ما
مضروب الزيدان والنائب عن الفاعل الظرف ثانيها
ان غير خبر مقدم والاصل زمن ينقضي بالهم والحزن غير
ماسوف عليه ثم قدمت غير وما بعدها ثم
حذف زمن دون صفته اعني ينقضي بالهم فعاد
الظاهر المجرور بعلى على غير مذكور فاتي بالاسم الظاهر
مكانه ثالثها ان خبر لمحذوف وماسوف مصدر
جاء على مفعول كالميسور والمراد باسم الفاعل والمعنى
انا غير اسف على زمن هذه صفته وفيه ارتكاب

خلاف الظاهر فالأولى عندي في التعبير عن
الوجه الأول أن يقال إن ما سوغ من القسم الثاني
للمبتدأ ما انتقل إعرابه إلى غيره بسبب كونه مضافا
إليه لنحو نحو أخوه إذا الداعي المثوب قال يا لا
لم يجز تثنيته لما سيأتي من أن الفعل وشبهه إذا أسند
إلى الاسم الظاهر لا يثنى ولا يجمع   وأقائم الزيدان
واعلم أني رأيت في الصفة الواقعة بعد حرف النفي
والألف الاستفهام مذهبا عجيبا نقلته في كتاب
الفوائد وهو أن الصفة في أقائم الزيدان ونحوه خبر
مقدم ومبتدأ وأقيم المظهر مقام مضمره والتقدير أقائمان
الزيدان الزيدان فالزيدان الأول مبتدأ والثاني
تكراره وقائمان خبره فحذف المبتدأ أعني الزيدان
الأول لدلالة الثاني عليه ثم حذف المضمر الذي في
قائمان وعلامته أي الألف وأقيم المظهر أي الزيدان
الثاني مقامه فصار أقائم الزيدان وهو غير بعيد من الصواب
لأن غاية ما فيه حذف المبتدأ مع القرينة وإقامة
المظهر

المظهر مقام المضمر وهما شائعان وعلى المذهب المشهور
يلزم القول بأن النكرة مبتدأ مع وجود المعرفة والقول
بأن الصفة مبتدأ مع وجود الذات والقول بأن
المسند مبتدأ مع وجود المسند إليه وكلها ظاهرة
البطلان وكان المحقق الشريف يزيف المذهب المشهور
ويقول هذا بالحقيقة قول بوجود المبتدأ بدون
الخبر وإنما ألجأهم إليه الاضطرار   المغاير للصفة
المذكورة وجه المغايرة أن الصفة السابقة رافعة
لظاهر مجملة ههنا فإنها رافعة لظاهر وظاهر ما يفهم من كلامه الواقعة
بعد النفي والاستفهام   المسند إليه إلى المبتدأ فخرج
الصفة لأنها على المبتدأ لكنها مسندة إلى فاعلها
السادّ مسدّ خبرها   أو يجعل التابع معنى إلى قوله
فكان النكتة في تغيير العبارة أن لا يشتبه بالمسند إليه
المذكور في تعريف المبتدأ ويظهر لقوله به فائدة وإلا
لا حاجة إليه   ليسند إلى شيء كما في القسم الثاني
من المبتدأ أو يسند إليه شيء كما في القسم الأول عنه

اى ما ينبغى ان يكون المبتدا عليه سواء تحقق
هذا فى ضمن الوصف او بالاولوية فعلى هذا يجوز ان
يراد بالمبتداء ما يطلق عليه المبتدا شاملا لقسمه
فان القسم الثانى من المبتداء يجب تقديمه على ما هو
سادّ مسدّ الخبر اعنى الاسم المظهر ويجوز ان يراد القسم الاول
فقط اذا كانت الاصالة بمعنى الاولوية المغير البالغة
الى حدّ الوجوب لان المبتدا اذا كان قيل هذ
الدليل جار فى الفاعل فينبغى ان يكون اصل التقديم على
الفعل والجواب ان تقديم الحكم فى الجملة الفعلية لكونه
عاملا فى المحكوم عليه وحق العامل قبل مرتبة المعمول
فكان ذلك لا يحالا من ناه فى الرجل والمراة مبتدان
ان تخصصا بانهما فى بيان للاحد المعلوم كونه فى الدار لديهم
حصوله فى اى الفردين وهذا التخصيص كما انه حاصل للمتكلم
حاصل للمخاطب ايضا لان الخبر لرجل معلوم لما انه فى الدار
وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغى لما التعيين فى الجواب
فاندفع ما ذكره الفاضل الرضى من ان هذا التخصيص عند المتكلم
والنافع

والنافع التخصيص عند المخاطب لا انه يلزم بما ذكره
الشارح امتناع ارجل فى الدار ام هل رجل فى الدار لعدم لفظة
ام التى تدل على ثبوت العلم لاحدهما عند المتكلم فالاولى
ان يقول المجوز لذلك وقوعها فى سياق الاستفهام
وذلك لان النكرة فى سياقه فى تاويل المعرفة اذ المعنى
هل الجنس فى الدار ام ذلك الجنس وليس المراد واحد
بعينه اولا بعينه وتعينت وتخصصت اما الرضى
من هذا التحقيق دفع اعتراض المحقق الرضى وحاصله
انه لا تخصيص هنا لان معنى العموم وكيف يوصف
الاحد بالعموم والخصوص جميعا وحاصل الجواب انه
انما يلزم الجمع بين الضدين لو اريد بالتخصيص هذا
التعرف الذى هو ضد العموم والشمول وليس كذلك
بل المراد تقليل الشيوع والابهام الحاصل فى النكرة
وهنا كذلك لان ما انتفى عن كل واحد من جميع الناس
ان يكون ضرامن المخاطب لم يبق للسامع اشتباه لان
الاشتباه انما يكون اذا اراد واحدا من الجماعة غير معين لتعيين م

فيشتبه على السامع ان ذلك الاحد من هو فالتخصص
هنا يحصل بالعموم بهذا الطريق فلا يلزم الجمع بين
الضدين   تمرة خير من جرادة نقلته اهل السنة
عن عمر وابن عباس ونقلته الشيعة عن الامام
جعفر ابن محمد عن ابائه عليهم السلام في تعيين فدية الحاج
اذا قتل محرم جرادا ان فديته اي تمرة كانت
والحكم ليس بتمرة دون تمرة   اذ يستعمل في موضع
او لانه كان في الاصل فاعلا لامر قدم لافادة
التخصيص والحصر   فهو في قوة رجل موصوف
وهذا هو الفارق بين قام رجل ورجل قام حيث
جاز الاول واصح الثاني فانك في الاول قدمت
الصفة ثم حكمت على الرجل بها فانت قد حكمت
على رجل موصوف بصفة القيام وفي الثاني
اوقعت الحكم على رجل مجهول غير مخصص بعد ذكر الحكم
وهذا مثل لرجل قوي ادراكه البحر في حادثة اي (او ادراكه)
البحر في حادثة او بسبب حادثة حتى انه صار بصوت ويستغيث
بالخلق

بالناس ليعاونوه على اموره مثل الكلب الذي يصيح
من هرير طارق الشر وقيل ان هذا المثل [illegible]
العرب اذا سمعوا هرير كلب في وقت الابهرة في محله
الاقوام فكان مورده هريرا يتشأم ويخشى منه السوء
هذا هو المشهور اي كون المبتدأ معرفة او نكرة
مخصصة   وقال بعض المحققين هو ابن الدهان واستحسنه
الفاضل الرضي وهو في محله   لانها راجعة الى
الفعلية بمعنى انها نائبة عن الفعلية والا فان الظرفية
جملة لاشتمالها اسناد الفعل الى الظرف   كاللام في نعم
الرجل فانها لاستغراق الجنس كما ذهب اليه البعض
والجنس مشتمل على المخصوص وغيره فيجري استعماله مجرى
الذكر اللفظي واما التعريف المعهود كما ذهب اليه الاخر
فالمعهود هو المخصوص فلا حاجة الى الظهر قال بعض المحققين
وفيه ان الجملة انشائية فلا بد من تاويله بمقول في حقه
نعم الرجل فيكون الخبر مفردا الشهر وعلى ما اخترنا من
جواز وقوع الانشائية خبرا لا يحتاج الى تاويل كما سمع

ان شاء الله تعالى   ووضع المظهر اه وهذا انما يكون
للتعظيم فالرابط في الحقيقة هو الضمير الذي وضع الظاهر
موضعه   اذا كان ضميرا انما حذف الحذف وبا
الظهير لان كون الخبر عن المبتدأ لا يقبل الحذف
ووضع الظاهر المظهر لنكتة يفوت مع الحذف وكذا
لام العهد اذ مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى
الضمير   نحو الكراء الكر اثنا عشر وسقا والوسق
ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن وقوله
اى الكر منه الجار والمجرور حال من ضمير بستين والظرف
في قوله السمن منوان منه صفة منوان ولذا صح الابتداء به
او جار ومجرور واعلم ان الظرف حقيقة في ظرف الزمان
والمكان وقد يطلق بحيث يشمل الجار والمجرور كما فعل المصنف
هنا   او حاول الغرض من هذا التاويل دفع ما اعترض
به الفاضل الهندي وحاصله ان المقدر هو الجملة لا الخبر
الذي هو ظرف فظاهر العبارة ان الخبر مقدر بها وحاصل
الجواب ان التقدير بمعنى التاويل والغرض فمعناه ان الظرف
مؤول

مؤول ومعرض حال الكونه ملصقا بجملة قال العصام
فاضل التقدير لان التقدير يوهم ان يقدر بالجملة
في نظم الكلام فيلزم ان تكون الجملة محذوفة وغيرها
وليس كذلك بل الخبر والجملة هو نفس هذا الظرف بتاويل
الجملة انتهى ولا يخفى ما فيه ثم انهم اختلفوا في الخبر
فقال بعضهم الخبر هو الفعل المقدر لا الظرف الساد مسده
وقال بعضهم الظرف وقال بعضهم هو الفعل مع الظرف
وخير الامور اوسطها والدليل عليه ان الكلام
ان المعنى بلا احتياج الى ذلك الفعل المقدر وما اتفقوا
عليه من تقدير المتعلق فظني انه لا يعاين الا لفظي حيث
ان الجار والمجرور مفعول بحسب المعنى فهو معمول فلا بد
له من عامل لان المعنى يحتاج الى تقديره كما فهمه
الاكثر فان العربي الفصيح يقول زيد في الدار ويفهم
نسبة الظرف الى المظروف بلا احتياج الى تقدير
وكذا اختلفوا في ان الضمير مستقل من الفعل المقدر
الى الظرف ومحذوف مع الفعل فانه ابو علي ومن تابعه

انه متنقل اليه واليه يشير كلام المص بتقدير
الفعل وهو من الافعال العامة الشاملة للافعال
غالبا كالحصول والكون لدلالة الظرف عليه
وقد يكون من الافعال الخاصة اذا دلت القرينة
على تقديرها ولا يجوز اظهار ذلك العامل لقيام
القرينة على التعيين وسد الظرف مسده
والاصل في الخبر الافراد ليتوافق الركنان اعنى المبتدا
والخبر لكونه معرفة فكون من نكرة ولا يجوز الا خاد
بالمعرفة عن النكرة وسيبويه جوزه في المبتدا اذا كان
متضمن لمعنى الاستفهام وانا اقول ان من وان كانت
نكرة من حيث اللفظ الا انها من حيث المعنى كما اشار
اليه بقوله فان معناه اهذا البول اه والمص مال اليه
هذا متساويين في التعريف او غير متساويين فلو اكتفى
بمتساويين لتوهم المساوات في التعريف وقيل
المنطلق مثالا لكونهما معرفتين سواء كانا متساويين
ام لا فان في اعرفيته الاعلام من المعرف باللام
اول وبها

اي تساويهما خلاف سياتي انشاء الله ثم وان الحق
اعرفيته الاعلام وقال بعض المحققين لا التباس
هنا سواء قلت زيد المنطلق او المنطلق زيد فان
الاسم تعين الابتداء به لكونه ذاتا جامدا و
الصفة تعين للخبر لكونها صفة ومشتقة واول
هذا لبس بسديد لان الخبر يصح اشتقاقه وجموده
في الاصح ولصحة وقوع الاسم خبرا بمعنى المسمى وكذا
والصفة مبتدا بمعنى الذات الذي تتصف بكذا
فلا قرينة فلا قرينة ح اما اذا وجدت القرينة المعينة
للمراد فلم يجب التقدير ومثل ابو حنيفه ابو يوسف
اذ المقصود تشبيه الثاني بالاول لانه تلميذه فتشبيه
بالاستاد كما هو المتعارف ومثل قول الشاعر بنونا
بنوا ابنائنا وبناتنا بنوهن ابناء الرجال الاباعد
في اصل التخصيص المجوز لكون النكرة مبتداء
فان تخصيص غلام لواسطة وتخصيص خير بلا واسطة
فان اسم التفضيل وهو مشابه للفعل مشابهة تامة

حتى الحقه بعضهم بها من جهة ان اللام لا تدخل
عليه كالمعارف افضل منك افضل منى فان الاول
مبتدا والثانى خبره وهما متساويان فى نسبة التخصيص
لان كلا منهما افعل التفضيل مع من وهذا التخصيص
بالعمول كما ذكره بعضهم فى قوله عليه السلم امر بالمعروف
صدقة ونهى عن منكر بالمعمول اعنى الظرف لكونها
اى هذه النكرة فى معنى المضاف فكانه قال امر معروف
ونهى منكر وقس عليه ما نحن فيه فعلا له اى فعلا
مسندا الى المبتدا فان الاسناد الى ضمير الشئ اسناد
اليه فى الحقيقة فيكون فعلا فالمراد من كون الخبر
فعلا له كونه جملة فعلية فاعلها الضمير الراجع الى
المبتدا فلا يرد ان فى مثل زيد قام ليس الخبر فعلا
له بل جملة كذا قال بعض الافاضل والظاهر ان المراد
بالفعل المعنوى هو الحدث والاثر لكن فى ضمن
الفعل الاصطلاحى فلا يرد ما قيل بل فان الخبر فعل
للمبتدا ولم يجب فيه التقديم كالتاء فى ضربت
هذه

هند فانها حرف ولكن تدل على انها نسبة الفاعل
الذى ليس بجملة اه اشارة الى دفع ما
قيل ان الخبر فى اين زيد جملة لانه ظرف وقد وقع ظرفه
فى الاكثر انه متعلق بجملة فكيف قال انه خبر مفرد
فحاصل الجواب ان المراد بالمفرد ما ليس بجملة
صورة واين مفرد صورة اذ الضمير المستكن لم اعتبار
للاستفهام قال بعضهم لا يتصف الخبر من
موجبات التقديم الا الاستفهام ويرد عليه ما قائم
زيد فانه يجب تقديمه لتضمنه النفى من حيث
انه مبتدا انما قيل الحيثية لان تقديم الخبر للداخل
له فى ذات المبتدا اعنى كونه اسما مجردا عن العوامل
اللفظية فانك لو قلت ما الرجل لصدق عليه هذا
التعريف الا انه شرط كونه مبتدا وهو التخصيص
مفقود فالتقديم مصحح للوصف لا للذات فتلبس
التابع لداه فانما امتنع تقديمها لان جزءه ولو
قدم عليه للزم تقدم الشئ على نفسه على انه

عبده متوكل فان عبده مبتدأ ومتوكل خبره وعالله
متعلق الخبر وقد في المبتدأ ضمير راجع اليه مع كون
مقدما على الخبر ولكن المتعلق هنا ليس تابعا
له تبعية يمتنع معها التقدم بوفا ان المتعلق هنا
ليس جزء للخبر لان الخبر هو متوكل على الثمرة هذا
هو الذي اخترناه كما سلف اشار الرضي ويجوز
ان يريد بالخبر ذلك المقدر لان الجار والمجرور
متعلق به والمجرور ومحله متعلق بعامله لان الجار
ليس بمتعلق في الحقيقة بل بسببه يتعلق المجرور بالفعل
وما اختاره الشارح اولى لانه على هذا لا فرق بين المثالين
مثال الواقعة مع اسمها وخبرها المالوكي
خبر المبتدأ خبران اصطلاحا اشار الى الكسائي
في عبارة المصنف والمراد انه خبر بما يتركب منه ان
من غير تعدد الخبر عنه قيد به تصحيحا لتقليل
قد قال ان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير
فانها في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية

المؤثر

المتوسط بين الحلاوة والحموضة لا اثبات انفسهما
ومنظر بعض النحاة هو الفاضل الرضي
في الاقتصار عليه لذلك اي لو جعلنا التعدد في
عبارة المصنف على الاتيان عطفا للتعدد من غير عطف
لذلك كما لان التعدد بالعطف لا خفاء به
وهو مسببه الاول سببا لتحقق الثاني او الحكم
بتحقق الثاني فالاول نحو ان كانت الشمس طالعة
النهار موجود والثاني نحو ان كانت النهار موجودا
فالشمس طالعة ومنه قوله تعالى وما بكم من نعمة مع
ان النعمة التي حصلت بالمخاطبين ليست بسبب
حصول النعمة من الله نعم بل الامر على العكس فان صدورها
من الله سبب لايصالها والتصافها بهم لكنها سبب
للحكم به والاخبار عنه اي وما حصل بكم من نعمة
نحكم الخبر انها صادرة من الله تعالى والفاضل الرضي
فسر مع الشرط بلزوم الثاني للاول فلا يرد وما بكم
من نعمة لانه يخالف تفسير المصنف وكلام النحاة

فلذا عدل الشارح نظرا الى مجرد تضمن المبتدا معنى

الشرط تعليل لصحة الدخول وعلة اى انما صح

الوجهان بالنظر الى مجرد تضمن المبتدا معنى الشرط وانما

لم يجب دخول الفاء لان تضمن المبتدا دخل في

هذا المعنى خالف الشرط في جواز ترك الفاء في خبره

واما اذا قصد له اى اذا قصد الدلالة على سببية

الاول للثاني في العبارة اللفظية كما ان يعني الذي ياتيني

فله درهم الذي ياتيني ان اتاني فله درهم فيجب دخول

الفاء لكان حرف الشرط في اللفظ حتى يكون واجبا ولا في

المعنى حتى يجوز الامران وان كان موافقا في اللفظ

في المبتدا المتضمن له الا انه لم يقصد ذلك المعنى يجب

حكم عدم دخول الفاء وفي حكم الاسم الموصول او

لانهما في حكم لفظ واحد وكذا الحال في المضاف والمضاف

اليه والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اى الجملة

الشرطية لا يكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون

انشاء باب كان فبما علمت الخ وان لم يخرجا الكلام عن

ويجوز

من الخبرية الى الانشائية الا ان العلم والكون ينافيان

الشرط حيث انهما يدلان على تحقق وقوع ما بعدهما والشرط

يدل على التعليق والتحقق ينافيه ووجه ذلك

التخصيص اى وجه تخصيص ليت ولعل ببيان الاتفاق

بالنظر الى الحروف المشبهة الاهتمام ببيان الواقع

في الحروف المشبهة غير ليت ولعل ولو لم يذكر قوله

بالاتفاق لم يفهم ان في بقية حروف المشبهة خلافا

في المنع عن دخول الفاء محتجا بان صدارة

الشرط قد بطلت بدخولها فكان تضمن المبتدا له

ضعيفا لانها لا يخرج الكلام آه اقول هذا الكلام

غير جيد فان علة المنع لا تنحصر فيما ذكر الا ترى

ان علمت وكان يمنعان من دخولها مع انهما لا يخرجان

الكلام كما قبل العلة في المنع ما سمعت سابقا

فلعل بقيل منهم اجاب سيبويه عن قول ان

الفاء ليست بجزائية بل هي زائدة او هي للتعليل والخبر

محذوف بدليل تركها مع ان في بعض الآيات وقد يجيء

حذفه وقال بعضهم لا يجب حذفه اصلا لانه ركن
اصل في الكلام ونحو اهل الحمد لله اهل الحمد ونظايره
محمول على حذف الخبر وهو كلام واد ان حذف الفاعل
واضرابه مسلم الثبوت لنعلم انه كان في الاصل اه
حاصله ان اهل الحمد مثلا كان مجرورا صفة لما قبله فغير
اعرابه قصدا للمبالغة في المدح وذلك لا يتغير الا لوقف
زيادة ايقاظ للسامع للاصغاء اليه ولان الكلام
الذي بالمدح صار جملتنا في الحال والاصل وتقدير عليه
نطعنه للذم والترحم ونحوهما تقديره هو زيد وانما
حذف للعلم به وسنده غيره فصل وسياق الكلام فيه
لان المقصد المستهل اه اي مقصود المستهل تعيين
ذلك الشئ المرئي بالاشارة وان تحكم عليه انه هلال
لينظره الناظرون وليس المقصد ان هلالا المعروف هو هذا
وتحقيق هذا مبني على قاعدة ذكرها ارباب العربية
وهو ان المعلوم المعروف عند المخاطب هو الذي يقع
مبتدأ والمجهول عنده يقع خبره مثلا اذا عرفت زيد

بسم

فلو يعرف انه اخوه ام لا تقول زيد اخوك وبالعكس
تقول لزيدا اذا تحققت هذه القاعدة فنقول في
المثال لان المعروف عند المخاطب انما هو شئ مشار اليه
بلفظ هذا غير معروف بانه هلال فتقول له الذي هو
معلوم لك بالاشارة الهلال لا غيره ليتوجه اه
علة للتعيين والحكم اي تعيين ذلك المرئي والحكم عليه
بالهلالية ليتوجه اليه الناظرون لانهم لا يعرفون
انه هلال الا بالنظر اليه اما لو قال الهلال هذا فكنت
الهلال المعروف لكم هو هذا المشار اليه فلا يلتفت
اليه السامعون لانه معروف عندهم على عادة
المستهلين فان عادتهم ذكر القسم في امثال هذا
ليصدقهم الناظرون ولئلا يتوهم اه اي لئلا
يتوهم ان اخر الهلال ساكن لاجل الوقف وحينئذ
ان يكون مرفوعا بل يحتمل ان يكون منصوبا على تقدير
ابصر على المذهب الاصح انما قيد به لان فيه
مذاهب احدها ان اذا ظرف مكان خبرا عن الشيء يليها

ان يكون ظرف زمان خبرا عما بعده بتقدير المضاف
اى فى وقت خروج حصول النتيج وانما قدر المضاف
لان الزمان لا يقع خبرا عن الجثة ثم لانها انها
ظرف زمان مضاف الى ما بعده وعامل محذوف
اى نفاجاءت وقت خروج النتيج وفى كل منها تكلف
فلذا قال على المذهب الاصح فاذا النتيج واقف
فذا اكثر الشارحين حين الخبر عاما وهو موجود
او حاصل مستدلين بان اذا المفاجاة ظرف وهو
يدل على الفعل العام كالوجود والحاصل ونحوه فتقدير
الخبر الخاص كقائم وواقف لانه لا يجوز الا بقرينة
ولا قرينة ههنا اذ الظرف لا دلالة له على الفعل
الخاص وظني ان ما قدره فى محل والقرينة على تقديره
لفظ خرجت فان مفاجاة النتيج بعد الخروج بمناسبة
الخبر الخاص غير سادة مسده لو سد مسده لكان
الحذف واجبا لا جائزا فان الحذف الواجب لما كان
معه قرينة مع شئ يسد مسده سيأتيها يرتفع الا ان او
التهاون

التهاون بالشئ والاحتقار لما انى لو لم يكن
الشعر يجر مرتبة العلماء لكنت اشعر من لبيد
وهو شاعر مشهور اى لولا وجد زيد
وذلك لمشابهة لولا حرف الشرط والاختصاص لولا
التخصيصية بالفعل فيحمل لولا الامتناعية عليها
لولا هي الرافعة لانها حرف مختص بالاسم
فيحمل فيه كتاب الحروف او عليهما لو يذكر
له الشرط الا معنى المثال قوله نضا ربنا فى معنى على تمكن
على صيغة المصدر اذا كان زيد مفعولا به قيل
به لئلا يلزم تكرار المثال ضرب زيد قائما يحتمل ان يكون
الحال هنا من الفاعل ومن المفعول والمصدر منصوب
الى صاحب الحال وقوله او قائمين مثال الكون الحال
عنهما وفيه تكلفات كثيرة لحذف هذا فاذا
مع الجملة المضاف الناقصة اليها ولم يثبت فى هذا
المكان وثانيها العهد ولعن ضاهرة معنى كان النالى قصه

الى معنى كان الناقصة لان معنى قولهم جاء زيد اذا
كان قائما ظاهر فى معنى الناقصة فالنها قيام الحال مقام
الظرف والذى حملهم على تقديره اذا كان المترتب
عليه هذه التكلفات اشتراط اتحاد العامل فى الحال
وصاحبه لانه لا يجوز ان ضربى مبتدأ ولا يجوز
ان يكون حاصل المقدر لاختلاف العامل لان
العامل فى الحال حاصل وفى صاحبها ضربى وهو
الباء او زيدا والحق انه يجوز اختلاف العاملين
على ما ذهب اليه المالكى بلا لبسه فانما ان ضربى لزيد
بلا لبس زيدا بوقوعه عليه بلا لبسى قائما ومعه
ملابسة لى كونه صادرا منى او الخبران فى قوله
ان تقديره مستريحين من تلك التكلفات لانها
مبنية على تقدير اذا كان وما ذهب اليه الرضى حال عند
من غير سد مسده فلا يكون الحذف واجبا
بل جائزا لقرينة الدالة عليه مع انه داخل فيما
يجب حذفه عندهم وتقييد المبتدأ المقصود

عمومه

عمومه بل بيل الاستعمال التحقيق هذا المقام ان المصادر
اذا اضيفت يكون عاملة بل لا له الاستعمال فيكون
ضربى زيدا قائما اخبار عن جميع الضربات فى حال
القيام فيلزم منه انه لو يضرب به فى غير حال القيام او
لو ضرب به مرة فى غير حال القيام لكان منافيا لقوله
ضربى زيدا قائما واما لزوم تقييد المبتدأ على تقرير الكوفى
فبيانه انه اذا قلنا اما لما كان متعلقا بقوله ضربى كان
معناه كل ضرب منى وقع على زيد حال قيامه فانه حاصل
ولا يلزم منه انه لم يضربه فى غير حال القيام ليكون
مناقضا لقوله ضربى زيدا قائما وهذا معروف بالوجدان
لا بالبرهان اى ضربى زيدا ضربة قائما اى حاصل ضرب اياه
الا هذا الضرب المقيد وهو ضعيف لان حذف المصدر
مع بقاء معموله غير معهود لانه فى قوة ان الموصولة
مع الفعل ولا يجوز حذف الموصول مع الفعل مع بعض
صلته ولان الحال لا يدل على هذا المصدر فيلزم
حذف الخبر بلا قرينة وذهب بعضهم هو ابن

درا سيبويه ولو كان ما ذهب اليه صحيحا لتم الكلام
بغيرها وبغير ذيل بغير ذكر الحال وعطف عليه شئ
بالواو المظهر انما راجع الى المبتدا او هو الذي فهم
الفاضل المحشي من ظاهر العبارة وعندي انه راجع
الى الخبر كما ستعرف بمثل هذا اي كل رجل مقرون
مع ضيعته اعلم ان البصريين قالوا والخبر محذوف بعد
المعطوف اي مقترنان لزعمهم ان المعطوف معطوف
على المبتدا فهو مبتدا فيحتاج الى خبر فرد عليهم
ان الخبر المحذوف خبر المبتدا الثاني فلا يسد المسد
الثاني وهو قوله وضيعته مسده اذ المبتدا لا يكون
سادا مسد الخبر فلا يكون حذفه واجبا بل غالبا
كما اعترف به البعض والشارح الفاضل قال بالخبر محذوف
وعطف وضيعته على ضميره فلا يكون مبتدا حتى
يحتاج الى الخبر وزعم الكوفيون ان هذا الكلام تام
لم يحذف منه الخبر زعما منهم ان الخبر هو قوله وضيعته
لان الواو بمعنى مع ولو قيل كل رجل مع ضيعته لم يحتج الى

فكذا ههنا

فكذا ههنا والجواب ان جعل الواو بمعنى مع لا يخرجها
عن العطف الاصلي حقيقة والعطف الاصلي يمنع جعله
خبرا لان الخبر لا يعطف على المبتدا فلا بد من تقدير
الخبر بجملة فرجع ضيعته فان مع ظرف حقيقة يقام
مقام متعلقه وهو كاين فلا يحتاج الى تقدير الخبر
والضيعة في اللغة العقاء التي هي الارض والنخل
والمتاع وهنا كناية عن الصنعة اذا عرفت هذا
فاعلم ان الحذف في مثله اغلبي لا واجب بدليل
اثباته في نهج البلاغة الذي هو كلام بعض الصحابة
حيث قال انتم والساعة في قرن واحتج المعطوف
اي على الخبر والحذف اي على المبتدا واجاب عن الاعتراض
السابق بان المعطوف وان كان من تتمة المبتدا لكنه
يذكر بعد الخبر فيصح ان ينوب عن الخبر ويشغل مكانه
ولا يخفى ما فيه من التكلف يكون مقسما به في
معنى الذي للتعجب ينتقل من سماعه الى كونه مقسما به
ليكون قرينة حذف خبره الذي هو قسمي فلو كان

غير متعين له لم يجب حذف خبره كقولك امانت
الله لافعلن كذا   اى لعمرك وبقاؤ اشاره بالعطف
الى اتحاد المعنى   اى ما اقسم به اشارة الى ان الحمل
مجاز لان العمر ليس بقسم بل مقسم به فان القسم معنى
مصدرى فلا يصح الحمل حقيقة   ولا يستعمل مع اللام
اما علم ان استعماله فى القسم على وجهين بغير اللام
وباللام فان لم يات باللام نصبه المصادر وقلت عمرك
لافعلن كذا ومعنى عمرك احلف واذا دخلت عليه
اللام دفعته بالابتداء واللام فيه للابتداء وليست
هى الموطئة للقسم كما ذهب اليه بعضهم
اى من المرفوعات اشار به الى ان قوله خبر ان واخواتها
مبتداء كلام وقول الفاضل الهندى نبه على ان ذكر خبر
ان ليس لانه من خبر المبتداء بل لانه من المرفوعات
بعيد   لا بالابتداء كما ذهب اليه الكوفيون لقوله
ضعفه   ان الابتداء عامل ضعيف فلا يؤثر وجود
ما اقوى منه   بعد دخول احد زاد لفظ   احد
يصدق

ليصدق التعريف على كل من افراد المعرف لفظا او معنى
اما لفظا فبالحمل واما معنى فلا يخرج معانيهما الى
معانيهما فان مثلا تفيد التاكيد وهو حاصل
فى المبتداء والخبر وعلى كل تقدير لا يشخص التعريف
بمثل يعقوم بان يقال انه مسند الى شئ اخر وهو ابوه
بعد دخول ان فينبغى ان يكون خبرا وليس كذلك بل الجملة
خبر لانا نقول ان كل من معنى المدخول وهو التاثير لفظا
او معنى مفقود فى يعقوم محله وحاصل فى المجموع فان
الرفع المحلى للجملة وكذا التاكيد فيكون هو الخبر لا الفعل
وحده   ولا يحتاج الى اجابه تعريض بالفاضل
الهندى   فيلزم منه عطف على قوله يجاب وحاصله
انه يلزم على هذا الجواب ان يكون قول المص بعد دخول هذه
مستدركا فانه اذا حمل الاسناد على الاسناد الى معمولها
ولا يكون الاسم اسما لها الا بعد دخولها يلزم المحذور
فيحتاج الى تاويل الجملة اه والاصل عدم التاويل
ولا يلزم من ذلك اه هذا الكلام تعريض بعض الائمة الرضى حيث

قال وقد جيئا لفضربها خبر المبتدأ او في غيرها ذكره المص

ايضا وذلك ان خبرها لا يكون مفردا صنفها له صدر

الكلام انتهى فحاصل كلام هنا الفاضل اعتراض على

المص بانه ينبغي ان يقول الا في تقديره والا في نفسه

استفهاما وحاصل الجواب ان المراد حكمه حكم خبر المبتدا

اذا صح كونه خبرا لها وههنا لا يصح اما لان التحقيق

ينافي الاستفهام واما لانه يفوت صدارته

اي ليس اجزاء الغرض من هذا النقل تحصيل الشيء منه

المفهوم من فحوى الكلام ان من البيان لسحرا وان

من الشعر لحكمة هذان الكلمتان من حضرة ذات كلام

الرسول ص ومعنى الفقرة الاولى ان بعض البيانات

الصادرة من بعض الناس لتوثيرها في القلوب تاثير السحر

فرب كلمة حق تبين معناها بعض الزاهدين ابلغ

في التاثير من الكتب السماوية التي فيها بعض الفاسقين

ومعنى الفقرة الثانية ان بعض الشعر حكمة اي كلام حق على نهج

قانون الشرع كالديوان المنسوب الى مولانا امير المؤمنين عليه السلم

ومن الحكم

ويحلك لتوسعهم في الظرف ما ه وذلك لان كل

محدث لا بد ان يكون في زمان او مكان فصار الظرف

مع الشيء كالقريب المحرم للشخص يدخل حيث لا يدخل غيره

والجار والمجرور اجري مجراه للمناسبة اذ كل ظرف جار

ومجرور في التقدير اي لنفي صفة وان كان صفة

يلزم من نفيها نفي الجنس تحولا ولا موجود فالتسمية

مطردة فتامل وتسمى ايضا لا التبرئة لانها تبري الجنس

من الصفة ما عرفت من الورود لا يرد اثرها لفظا

او معنى فلا يرد وجه الورود ان يتم يلزم على

التعريف ان يكون ضرب باسم الفعل بعده خبر لا وليس

كذلك بل مجموع الجملة خبر لها والجواب ظ بعد ما عرفت

لا احتمال حذف الخبر والمثال ينبغي ان يكون

نحو لا هو فيما يمثل له على ما هو الظ وانما في كلام

يجوز ارتفاع صفته حملا على المحل لمشابهتها لان

في افادة المبالغة فان للمبالغة النفي وان لمبالغة

الاثبات وهو الوجه في عملها فكما ان صفة اسم ان يجوز

خبر لا التي لنفي الجنس

على الحمل نكتة ما شابها الا انه دخل في النظم بل منعوم لا تتقيد بالظرف لان الظرف عبارة عن كلام

خارق للعادة يحمل السامع على الضحك ونحوه وهذا الا

كونه في الدار ونحوه كالحال لا ينبغي حمل الظرف

لدلالة النفي عليه لان النفي يقتضي منفيا فلا يمكن

هنا فيه خصوص محل على امر شامل اي لا اله موجود

الا الله وجد ما سواه تعالى من الالهة لا نفي امكان

وجوده وان قدرت ممكنا لم يلزم منه الاثبات وجوده

على التقديرين لا يتم التوحيد لانه انما يتم بنفي امكان

الوجود عما سواه تعالى من الالهة واثبات الوجود له

وعلى الاول لم يلزم نفي امكان غيره وعلى الثاني لم يلزم

اثبات الوجود له تعالى والجواب من وجوه ما ذكره

الزمخشري من ان المرفوع بعد الا خبر ولا تقدير لفظا

والاصل في كلمة الشهادة الله اله ثم قدم الخبر الا

عدل عن الاول الى الثاني لارادة الحصر والتخصيص على نحو

المنطلق زيد ثم اريد التصريح باثبات الالوهية له تعالى ونفيها

عما سواه

عما سواه تقدم حرف النفي ووسط حرف الاستثناء ثانيها

انه يجوز تقدير موجود بل يتعين مادة الاشكال لان نفيه

يقتضي نفي الامكان اذ لو كان اله لا الله ممكن شريكا لكان

موجودا لا محالة اذ شريكه لا يكون الا واجبا بوجود

فلا يدخل شريكه في حيز الامكان ثالثها تقدير ممكن

والتقريب قريب مما وخامسها ما قدره بعضهم وهو

قولنا لا اله موجود اذ لا بد او ثمن انه دافع للشبهة وهو

كما ترى سادسها حمل الا بمعنى غير ويكون هو الخبر

ينفي نفي كل اله غيره سوى فرض معبود الحق او غيره

ذهب اليه بعض المعاصرين وفيه حمل الا على صحة استعمالها

فيه نادر سابعها ان هذه الكلمة الشريفة شرعت للرد

على الكفرة الذين اتخذوا الاصنام الهة معبودة

من دون الله تعالى فالموحد يقصد بها الرد عليهم فيها

ثامنها ما قال بعض المحققين وهو ان كلمة الشهادة غير تام

في التوحيد بالنظر الى المعنى اللغوي لان التقدير لا يخلو

عن احد الامرين وقد عرفت انه لا يتم وانما تعلق كلمة الشهادة

في بعض النسخ ان يقدر خبر او موجود على ان الانفع موجود

فالمنفي اذا معنى التوحيد لانها تدل صادقت علما عليه
شرعا والوجه الثاني عندي هو الارجح فيكون معنى
قولهم انه تكون حالامن اسماء الافعال وذيفه المنز بان
اسم الفعل لم يكن على مثل هذه الصيغة على الصفر على الاصل
لان ليس لنفي الحال وان نفت غيره بقرينة كقولك الخبر
وما مثل فيهم ولا كان مثله وليس يكون الله هو ما دام
يزيل على مورد السماع وهو النكرة من صلاه كتب
في الحاشية الصدور والمعراض والراح الزوال والظهر
في نيرانها الحرب اي من اعرض عن نيران الحرب فانا فال
عنها ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس فيه رد على الفاضل
الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع
بعد لا فان التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها
اعلم ان المراد ذكره هذه الفائدة في بحث الفاعل
فلا وجه لاعادتها فلا يشمل التوابع كالبدل العشل كما لا
في ما زيد لحوك فانما فيصدق عليه انه مسند اليه بعد دخول
ليس صح انه اسم والجواب انه مسند اليه بالتبعية

لانه

نكتتها اذ كثرة الشئ المقتص بالبيان تستدعي الاهتمام به
والاهتمام يقتضي التقديم علامة كون الاسم مفعولا
اي من حيث انها علامة كون الاسم مفعولا فلا ينقض
حد المنصوب بمسلمات في قولك مررت بمسلمات
اي حكما كما في الملحقات بالمفاعيل من الحال والتميز وغيرهما
اي من المنصوب المذكور في ضمن المنصوبات
موافقا للظهر هو في قوله هو ما اشتمل او مما اشتمل
ويرجح بقرب المرجع لصحة اطلاق صيغة المفعول هذه
الصحة انما هي بالنظر الى اللغة واما بالنظر الى الاصطلاح
فيصح الاطلاق على كل من الجملة فان مفهومه اصطلاحا
ما مر من بفعل الفاعل ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق
تعلقا مخصوصا اسم ما فعله كلمة ما عبارة عن حدث
لان ما فعله فاعل الفعل هو الحدث ليس الا بحيث يصح
اسناده اه المراد بصحة اسناده صحة انتسابه الى فاعله
كما تقول ضرب زيد ومررت بزيد ونحوها لان يكون موثرا
فيه كما ذهب اليه بعض الشارحين نظرا الى ظاهر اللفظ فيخرج الا مثل

الآتية فانما زيد لفظ الاسم اه لما كان تعريفات

سائر الصفات عيل بحيث نزل فيها اللفظ الاسم فهو اسم

ذلك المعنى ويدخل فيه المصادر اى قوله اسم ما فعله

وانما سمى المصدر مصدرا لانه من صدر اذا خرج

وهو محل رجوع الفعل اليه لاخذه منه على مذهب البصرية

او محل رجوعه الى الفعل على مذهب الكوفية او اسما

عطف على قوله مذكورا ولا يعنى ان الفعل المذكور

يشمل الملفوظ والمقدر مع الاسم لان المراد اعم من الفعل و شبهه

كما هو الشايع فاندفع اعتراض الفاضل الهندى بخروج

مثل مناديب ضربا بل المراد ان معنى الفعل مشتمل عليه

فيلزم خروج المضمر المنطر النوع العددى عن تعريفه

لانها يدل الان على امر زايد على معنى الفعل فلم يكن الفعل مثلا

عليه اشتمال الكل على الجزء فالجواب ان معنى المفهوم الكلام

هو ذات الحدث التى دلت عليه اللفظ وكون

الحدث نوع كذا معدود كذا من عوارض ذلك المعنى

واو صافه وكذا خرج به مثل كرهتكراهتى فانه مفعم به

مع صدق التعريف عليه وحاصل الجواب ان لعزائم

كراهتى اعتبارين احدهما بحيث كونها قائمة بالفاعل

واشتمل معنى الفعل عليها فهى مفهوم مطر داخل فى الحد وثانيهما

كونها بحيث وقع عليها فعل الكراهة كما فى قولك كرهت

قيامى فالفعل ليس مشتمل عليها فهى بهذا الاعتبار خارج

عن التعريف بقوله بمعناه انبته الله نباتا فان

مصدر انبت انباتا وفعل نبا نابت مصدر زيداه

جواب عما يقال انه غير ليس بمصدر وقد جعل المص

مثالا له فاجاب بان مصدر يته مجازية اكتسبها من

غيرها من الموصوف لكونها معنى غد وما او من المضاف

اليه اعنى مقدم اى سماعا اشار الى ان سماعا

صفة وجوب الذى هو بمعنى واجب فيا النسبة

محذوفة يعلم لم ظابط اه اشارة الى تعريف

الحذف القياسى اريد اثباتية الكلم الحذف لها

الحظ المثبت علمها اريد اثباته لا يجب حذف فلما شرع

من علة وجوب الحذف لا يكون منه اى من المفعول المطلق

المحذوف فعله فانه مذكور لكان مرفوعا على الخبرية
فلم يكن من باب المفعول المطلق او وقع اه هنا المنع الخلو
دون الجمع بدليل قولهم ما انت الا سيرا سيرا وكذا
اما ان كان مكررا الا انه لم يقع في موضع الخبر اذ ليس
قبله مبتدأ وانما جمع اه يعني لم يفصل الضابطة
الثانية عن الاولى بقوله منها لاشتراكهما في بعض القيود
والمعنى تشبه به فعله فان سير البريد ليس فعل
الفاعل الاول بل فعل الفاعل المشبه به اي ما انت الا
تسير مثل سير البريد والبريد البغلة الموسطة في الرباط
معرب دم بريد ثم سمي به الرسول المحمول عليها ثم استعمل
في اثني عشر ميلا وكان من عادة الملوك انهم يبعثون الى الرباط
ويقصون البغال فيها ويقطعون اذنابها وكانت موقوفة
فيها لاجل اصحاب الحاجات والمراد بالبريد هنا حامل الكتب
فانما وجب حذف الفعل في الضابطتين لوجود القرينة
والثاني مسند المحذوف اما القرينة في الضابطة الاولى فهي
ما المشبهة بليس فانها تقتضي خبرا ولا يصلح خبرا الا فعل

هذا المصدر

هذا المصدر واما الثاني مسند المحذوف فهو لاستثناء
واما القرينة في الثانية فهو المبتدأ فانه يقتضي خبرا
ولا يصلح خبرا الا فعل هذا المصدر واما الثاني مسند
المحذوف فهو المصدر الاول والذي اعتمد في تعليل
وجوب الحذف ما عول عليه الفاضل الاسترابادي و
هو ان وجوب الحذف من حيث ان المقصود من مثل هذا الحصر
اما التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه ولزومه
له ووضع الفعل على الحدوث والتجدد فلما كان المراد
التنصيص على الدوام واللزوم لم يستعمل العامل اصلا لكونه
اما فعلا وهو منصوب موضع على التجدد واسم الفاعل
وهو مع العمل كالفعل لمشابهته فصار العامل لازم
الحذف فاذا تحققت وجوب الحذف ظهر لك علم وجوبه
في تلك الامثلة التي احترز عنها اي انما تمنون منا اه ولما
وجب الحذف في هذه الصورة لان ضابطة هذا القسم
ان يذكر جملة تتضمن مصدر ويطلب منه فوائد واغراض فاذا
ذكرت تلك الفوائد والاغراض بالفاظ مصادر منصوبة

عقيب تلك الجملة وجب حذف تلك الافعال لان
تلك الاغراض تحصل من ذلك المصدر الذي تضمنه
الجملة المتقدمة فيصح ان تقوم تلك الجملة مقام ما
يتضمن تلك الاغراض الذي اي الافعال الناصبة لها
فلما صح لك فتكررت تلك الفوايد استثقل ذكر افعالها
قبلها فالتزم قيام الجملة مقام تلك الافعال وبعبارة
اخرى هو انه انما وجب الحذف لسدة الجملة المتقدمة
مسد المحذوف لما بينهما من جهة انه تفصيل لاثر
مظمونها صوت حسن مرفوع اما على انه بدل من
الاول او صفة له فلم يكن مما نحن فيه وطني ان هذا
وامثاله خارجة بقيد المفهوم الخ فلا حاجة الى الاحتراز
منها في هذا المقام لان الزهد ليس من افعال
الجوارح فيه تعرض بالفاضل الرضي حيث قال ويجب
انه يظم الى التعريف شرطا اخر لاخراج مثل له علم علم الفقهاء
وله هدى هدى العلماء فان الثاني يكون مرفوعا لا غير
محاصل الجواب ان مثل هذا خارج بقوله علاج
لوازم

تفسير الشأن الزهد والعلم وامثالهما ليست من
افعال الجوارح كالصوت بل هي من الكيفيات النفسانية
بعد جملة اه وانما وجب حذف الفعل في هذه
الصورة لقيام الجملة المتقدمة بتلك الاوصاف مقامه
فكون الناصب هو الفعل المقدر هو المشهور وظاهر
كلام سيبويه ان المصدر منصوب بقوله له صوت
لا بفعل مقدر لان الجملة عنده بمعنى الفعل والفاعل
فهي يصوت لانها تدل على المصدر الحادث وعلى
ما قام ذلك المصدر وقد اقترن بالجملة ما دل على ان
المصدر الحادث اي الحال الماضية وهو لفظ مرة فهي
مثل التنازل المجموع كالفعل والفاعل فقوله بجزء الاعتبار
فلا يحتفي ما فيه وقال بعضهم العامل في المصدر المنصوب
الاسم الذي بمعناه في الجملة المتقدمة لان المعنى
فاذا له تصويت والتصويت مصدر يعمل عمل فعله اذا لم
يكن مفعولا مطلقا وهي كما تقول عجبت من مزيك من الجسير
اي من ان صوت ضرب الامير وفيه نظر

مصدر وقع مضمون جملة اعلم ان المظنون المعروف سابقا
بقوله مصدرًا المنسوب الى الفاعل اه هو مضمون
الجملة الفعلية وههنا المراد به مضمون الجملة الاسمية
فلا تعارض وانما وجب حذف الفعل لان الجملة
الاولى تدل عليه وتعينه عنه حيث انهما متحد
المظنون لانه انما يؤكد نفسه اشارة الى ان
اللام فى قوله لنفسه صلة للتاكيد لا للتعليل كما
ستسمع لا امر يغايره ولو بالاعتبار اى ان
احتمال يؤكد نفسه وذاته ولا يؤكد غيره ولو كان
ذلك المغاير مغايرا له بالاعتبار اى ليس يوجد هنا
امر يغايره لا ذاتا ولا اعتبارا حتى يقال انه يؤكد ذلك
الغير الاعتبارى كما يظهر فى المسئلة الاتية فان
فيها امرا يغاير المضمون بالاعتبار فيتوهم مؤكدا
لغيره محققا مصدر وقع مضمون جملة اه اعلم ان
كلام المص وتقرير الش اشارة الى تحقيق المقدمة المشهورة
وهى ان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب فاكثرهم

اخذها على الظاهر وقال ان الصدق والكذب
متكافيا الاحتمال من زيد قائم مثلا وبعض المحققين
كالمص ونجم الائمة قالوا الجملة الخبرية نص فى الصدق
والحق بحيث لا احتمال فيها لغيرها من حيث مدلول
اللفظ فلو قالوا الخبر يحتمل الصدق والكذب
ليس المراد ان الكذب مدلول لفظ الخبر كالصدق
بل المعنى انه يحتمل الكذب من حيث العقل اى لا يمنع
عقلا ان لا يكون مدلول اللفظ ثابتا وجعل المص حقا
مضمون الجملة الا انها تحتمل غيره صريح فى اختيار هذا
التحقيق لانها تحتمل الصدق والكذب والحق
والباطل الاصلى تلك الحق والصدق لانهما مدلولا الجملة
لا يحتملها كالكذب والباطل ووجه ذكره ان الاحتمال
للجملة لها كغيرها انما هو فى مقام التاكيد والرد على الشاك
لانك انما تؤكد اذا توهم المخاطب ثبوت نقيض الجملة التى
فى نفس الامر فيخفف ذهنه كذب مدلولها وصار مدلولها
ونقيضه محتملان عنده من غير ترجيح تاكيدا لغيره

هذا اصطلاح المتأخرين وسيبويه يسمي التأكيد لنفسه
التأكيد الخاص والمؤكد لغيره التوكيد العام
لانه من حيث هو منصوص عليه اه هذا الكلام اشارة
الى تحقيق بديع وهو ان المصدر المؤكد لغيره مؤكد لنفسه
في الحقيقة والآخر مؤكد لان التوكيد تقرير الامر الثابت
بان يكرره واذا لم يكن الشيء ثابتا فكيف يقوى واذا كان
ثابتا فكرره انما يؤكد نفسه فكيف قال المص وغيره تأكيد لغيره
فلتوضيح ما ذكره الشارح انه يؤكد نفسه حقيقة ويؤكدها
لغايره اعتبارا اه ذلك لان ما بعد النوع من المفهوم من حيث
انه منصوص عليه بلفظ الحقيقة وعبر بها عنه ليؤكد
نفسه لانه يؤكد الحقيقة التي هي مدلول زيد قائم من حيث
انه الحقيقة احد محتملاتها عند السامع فالمؤكد اسم مفعول
هو الجملة الموصوفة باحتمال غير الحق والمؤكد بالكسر هو
الحقيقة المنصوصة الغير محتملة الشيء ويحتمل ان
يكون المراد [illegible] هذا الاحتمال ذكره المص وحاصل ان اللائق
ليس صلة التأكيد حتى يحتاج الى التكلفات المذكورة

بل للتعليل

بل للتعليل في المعنى ح ان حقا تأكيد لاجل ان يندفع الغير
وهو الاحتمال الخارج عن الباطل ورده الفاضل الرضي
بفوت المقابلة بينه وبين ما سبق عليه وعلته وجوب
حذف الفعل هذا ما سبق في نظيره فيه بحث
تحليله لقوله ينبغي ان يكون المراد بالمؤكد نفسه
غير مذكور منهما على هذا الاحتمال فتأمل في هذا المقام
فانه مضاف من مزال الاقدام ففي جعل المثال
لانه مثل لبيك وهو مضاف للمفعول المقيد
مفهوم من المثال لكنه تكلف اذ الشارح تميم التعريف
بدون المثال يحذف الفعل اه وانما خلف
لان تثنية المصدر تقوم مقامه او ليفرغ المجيب
بالسرعة من التلبية فيفرغ لاستماع المأمور به
حتى يمتثله تتعلق به اما نفيا او اثباتا ولهذا
يقولون في مررت بزيد وانما صح اخواته مع انه مفعول به
لانه ليس مفعولا به على الاطلاق في اصطلاحهم بل مفعول به
بواسطة حرف الجر والكلام في المطلق والمفعول المطلق اه اي
يخرج المفعول به بواسطة حرف الجر من قوله فما وقع عليه فعل الفاعل

فلا يحتاج الى التكلف المذكور   ولا اشكل على تقدير
تقديم الفاعل   كوقوعه في حيزان اي كوقوع المضمر في
حيز ان بان يكون بعد الفعل المصدر بان لان ما في
حيز ان لا يتقدم عليها   العامل في المضمر والاشارة
الى ان المراد من الفعل العامل فيدخل فيه شبه الفعل
في باب الاغراء نحو اخاك اي الزمه   على المدح
نحو الحمد لله الحميد   او الذم نحو مررت بزيد الفاسق
او الترحم نحو مررت بزيد المسكين   اي انتهوا
عن التثليث نهي الكفار عن القول بثلثة عليهم ذلكم
واقتصروا وامرهم بقصد التوحيد وطئت سهلا
السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض
بتقليبه كلمة او لبنح المطلق   كما اذا ناديت مطلق
للتوجه بالقلب   مثل يا غافله نداؤه تعالى
لتنزهه عن الاقبال اذ لا وجه ولا قلب   وقال بعض
الظاهر ان مراده انها اسماء افعال بمعنى ادعو افعل المضارع
المتكلم   قوله التي يرفع بها المنادى اه المقصود من
هذا التحقيق دفع ما اورد على هذه العبارة وهو ان الضمير

يرفع

يرفع راجع الى المنادى مع ان المنادى لا يكون مرفوعا
في هذه الحالة لان الرفع من القاب المعربات واجاب عنه
باحد ثلثة وجوه اما بجعل الضمير على حاله لكن المراد رفعه
قبل حالة النداء وتسمية منادى قبل هذه الحالة
مجازا باعتبار ما يئول اليه او يكون الفعل مسندا الى الجار
والمجرور ولا ضمير فيه والتقدير يبنى المنادى على ما
يرفع به الرفع من حركة او حرفا ويكون الضمير راجعا الى
الاسم والتقدير و يبنى المنادى على ما يرفع به الاسم
ورده الشارح بانه غير ملائم لسوق الكلام لان الضمير
في قوله ويبنى راجع الى المنادى   فلو عاد ضمير
يرفع الى غيره لزم انتشار الضمير   او الفعل اه عطف
عليها قبله بحسب المعنى فانه قال يرفع به المنادى في قوة
ان يقال ان الفعل مسند الى ضمير المنادى وكانه قال الفاعل المسند
الى ضمير المبتدا اه او مسند الى الجار والمجرور   لفظا ومعنى
واما معنى فلان معناهما الخطاب   افرادا وتعريفا
وانما اعتبرهما لتقوى جهة الاتحاد ولا يلزم بان المضاف

دما فى حكمه فالنكرة الغير المعينة وانما قلنا ذلك
اى جعلنا البنا لمشابهة الكاف الحرفية بواسطة لم
يجعل لمشابهة الكاف الاسمية بعد النداء وتعلق
بالقصد اى بلام بدل خلقه اشارة الى ان اضافة
اللام الى الاستغاثة لادنى ملابسة اذ ليست الا
معنى للام بل معناه هو الاختصاص وانما فتحت
مع انها لام الجر وهى مكسورة كان الظهر اى كان اول
لعدم وقوعه موقع الظهير نه فى المرتبة بعد
المستغاث مع لام المعطوف لانه اختيار منادى مستقلا
فلا قرينة فارقة فمشكل لان الذى يقتضى الفتح
وقوعه موقع كاف الضمير واذا لم يكن المنادى هو الكاف
مثلا بل كان محذوفا فالمنادى المحذوف هو الذى
قام مقامه وكاف الظهير فلا وجه لفتح اللام لكن يجوز ان
يكون وجه الفتح وقوعه موقع كاف الخطاب صورة
او تقديرا مثل يا غلامى ان كان معربا قبل
دخوله اه اخرج بهذا القيد يا يوم ينفع الصادقين
داخله

ونحوه مما هو مضاف الى الجملة ومبنى على الفتح لانه لم
يعرب قبل النداء فلم ينصب لفظا وتقديرا بل محلا
يا طالعا جبلا فى للكفاضل الخ هذا المثال من
المزالق النحوية فانه لا معمل لعمل طالعا وتقدير الموصوف
مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوف منادى
مفرد معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون هناك
شبه مضاف انتهى وهو وجيه وبيان كون الموصوف
تعريف صفته تقول يا طالعا جبلا الظريف ويمكن
ان يقال انه معتمد على موصوف معرف تقديرا بدليل
تعريف صفته والتقدير يا ايها الطالع جبلا فخذ فاى
للاختصاص ثم حذف اللام ليلا يجتمع التعريف ثم نصب
طالعا لكونه مضافا للمضاف ويحتمل ان يكون المنادى
على قول الاخفش والكوفيين فانهم يجوزون عمل اسم الفاعل
بدون الاعتماد بوقيت لنصب رجلا لا يقبله
اى نصب الرجل وقت بفعل لغير معين مستدلا
يا حسنا وجهه ظريفا نقل عنه فى الحاشية انه قال انما قلنا

بقولنا ظريفا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به
معين خاصة لو قصد به معين لقال يا حسنا وجهه الظريف
اعم من ان يراد بها معين او غير معين
فان قصد التعيين فمثال للمشبه بالمضاف وان قصد
عدمه فهو للقسم الرابع لان توابع المستغاث له
لانه ليس مبنيا على ما يرفع به لان تقديره مثل النداء بالضمة
وبناء حالة النداء على الضمة فانهما لما اتفقت
جملة معترضة لبيان تناول المفرد للمضاف بالاضافة
اللفظية وشبه المضاف اما تناوله الثاني فظاهر لعدم
مطلق الاضافة واما الاول فلانها في حكم الانفصال
فوجه لذا المفرد دخل وقوله ليدخل على القول انا
جعلنا الحسن الوجه برفع الحسن الوجه برفع الحسن
الاول ونصب الثاني وجر الوجه منهما الحسن وجهه والحسن
وجهه برفع الحسن الاول ونصب الثاني ورفع الوجه
فيهما على الفاعلية والمنفرد معطوف اي مفردة كانت
او ما في حكم ليدخل فيها يا زيد الحسن وكذا عطف البيان

الضرب

نرفع على لفظه قال الفاضل المحشي هذا من غوامض
النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع والتابع
باعراب سابقه من جهة واحدة وتفصيل الكلام في بيته
ويحوج الى التطويل الظاهر ان المقلد ربما يوسوس العامل
للمتبع ممن لا يقدر عليه ذكرنا على الطريق التمثيل
والانجح حرف النداء كما قال وابو العباس المبرد
اعلم ان كلام المبرد ايدل على خلاف ما نسب اليه المص
وذلك انه قال لما كان اللام في العلم اخترت مذهب
الخليل لان الالف واللام لا معنى لهما فيه ولا يفيدان
التعريف بل يلمح بهما الوصفية الاصلية فقط فكانه
مجرد عنهما لان تعريفه العلمية وان كانت اللام في الجنس
اخترت مذهب ابي عمرو لان اللام اذن يفيد التعريف
فليس الاسم كالمجرد عنها فعلى هذا من مذهب المبرد
في الحسن والصعق النجم كان في الاصل اسم الحل كوكب ثم جعل
علما مع اللام للثريا نزع اللام منه مظنة زوال العلمية
والصعق كان اسما لكل من رمي بصاعقة سماوية

ثم جعل علما مع اللام نحو بليل بن نفيل المادي بالصاعقة
حين هبت الريح وشتها وقال بعض الشعراء يخاطب الاشله
ابوك خو بليل فابكي عليه فيثل الريح في البلد التهامي
لانها اذا وقعتاه هذا التعليل في سلوة نجاتي في المضاف
بالاضافة اللفظية والشبه بالمضاف المبني
عن جواز ظمه فان الفتح لما كان من القاب البناء فيفهم ان
في الفتح فهو مبني بلا تحلل واسطة كما هو المتبادر
لكثرة وقوع المنادى اه ولان المنادى في الحقيقة مضاف
لان اضافة كاضافة الموصوف اي اذا اريد نداء هما
كان نداء المعرف غير جاين معرفا الكلام عن ذلك هو مجملة
على الارادة مثلا ذكر مثلا لافادة ان الكلام هنا على
سبيل التمثيل وليست كلمة ايا ولا ايها ولا الرجل معتبرة ههنا
بخصوصها بل سائر حروف النداء مثل يا في عدم اجتماعه
مع اللام التعريف واحتياجه الى الواسطة وايضا سائر
الاسماء المبهمة مثل في هذا الاعتبار وايضا سائر الاسماء
المعرفة بلام مثل الرجل نحو يا هؤلاء الكرام ويا هذا المراة

بتوسيط

بتوسيط اي وانما وسطت هذا الامور المبهمة
دون امور معينة قلت لان الاصل في المنادى ان يكون
معلوما فاذا كانت تلك الوسائط معلومة وقف
الذهن عليها فلا يحتاج الى الاسم المعرف باللام فلما
كانت مبهمة سيما من المبهمات الموصفة احتيجت الى
ما يرفع ابهامها فاشتدت الحاجة الى ذلك المعرف باللام
ومن هنا تسمعهم يقولون انه المقصود بالندا مع عدم
مباشرة حرف النداء له رفع الرجل والمبرد والزجاج
جوزا النصب فيه ايضا كغيره ويدل عليه قراءة قل يا ايها
الكافرون المقصود بالنداء اي بحسب نفس الامر لتكون
حركته الاعرابية اه فان حركة الرجل حركة اعراب وحذف
التنوين انما هو لوجود لام التعريف وهذا عند ذاه
اي التزام الرفع في صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالندا
بمنزلة المستثنى من قاعدة جواز الوجهين في صفة المنادى
فكانه قال وصفة المنادى المفرد يجوز فيه الوجهان
الا اذا كانت اي تلك الصفة مقصودة بالندا ولاختصاص

بصفة المنادى المبهم ثم لو كان تخصيصا به لا حوجه من
ثم علة جواز الوجهين فى صفة المنادى المبنى بان
يقول من التاكيد والصفة الاصفة الاسم المبهم و
بالجملة ان صفة المنادى اذا كانت مقصودة بالنداء
يلتزم رفعها اى صفة كان من اقسام المنادى واذا كان
المقصود حالة النداء غير الصفة جاز فى الصفة
جواز الوجهين ولو كان المنادى اسم اشارة نحو يا هذا الرجل
اذا قصد نداء اسم الاشارة   منادى معرب بثقله
لفظ المنادى اندفع ما اورده صاحب المتوسط على ظاهر
عبارة المص وهو ان تابع المعرب يجوز ان يكون تابعا
لمحله اذا غاير لفظا جميعا على اعراب لفظه نحو يا زيد بن عاصم
رفعا بالنصب والجر وحاصل الجواب ان هذا الجواز
فى المعرب لا فى المنادى المعرب   وجواز الوجهين ا ه
وما احسن ما قال بعض الشراح ان الرجل فى يا ايها الرجل
النحاة اذا قيل لم وجب رفعه هو فى الحقيقة المنادى المفرد
المعرفة الذى باشره حرف النداء لكونه مقصودا فتحت قيل

على هذا ان

على هذا ان يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع مثله قيل الرجل
هو نفس المنادى المطلوب بل مثله وهى اجتماع الى الكفاءة
التى جوزوا فيها اجتماع حروف النداء مع الالف واللام
وانما اشترطوا فيها هذان الشرطين لان الالف واللام
بوجودهما يخرجان عن كونهما حرف تعريف لان حرف
التعريف زائدة على حروف الكلمة ليست عوضا عن احدها
واحد من شانها ان تكون جائزة الانفكاك فاذا لزمت
صارت كانها جزء من الكلمة فلم يكن للتعريف وعلل بعض
الافاضل جواز نداء عز وجل بلا توسط مبهم بان الى تستلزم
التعدد ها للتنبيه وهو نفسه منزه عنهما وبالالادة
الحسية وهو غير محسوس وظن ان هذه كلها تكلفات
فان التعريف لله بالعلمية لا بالالف واللام فلا يلزم
اجتماع ادا فى التعريف الا ان يقع استنكره الجمع بين
ما شابه لام التعريف لفظا   عوضا عن محذوف
ثم قطعنا الهمزة فى النداء   من اصله اله اخوه واشت
محليه بالوصل ومعنى تمنا ان ذلك واحوت وقول شارح

الاباة من اجلك متعلق بمحذوف او اتحمل المشاق من
اجلك فيا الغلامان اخوة ايّاكما ان تبعثا الى شرّا
تاكيد لفظي لما لم ينوّن امّا لان التاكيد
اللفظي في اغلب ان يكون حكمه حكم الاول بلا تغيير اما
لانه غير منصرف لكونه علما لقبيلة مكان النصب
اي النصب الذي سبق جوازه من سيبويه والمبرد
اتباعا لنصب الثاني لان تيم عدي عطف بيان للاول
فهو كالصفة في يا زيد بن عمرو لا ابا لكم قال الجوهري
معنا لا ابا لك انك ماجد شجاع لا يحتاج الى من يقرك
كالاب وقال الازهري هو شتم لا شتم فوقه ومعناه
انك لست يابن رشيد فليس لك اب جعين وضاع
نسبك والحق ما في القاموس من انه دعا بفقد الاب
يريد تيم بن عبد مناة وهم قوم عمر اي لا يوقعنكم عمر
في مكروه لا تحمل تعرضه لها جاتا اي اصنعوه عن جهاتكم
حتى تمنعوا شره عنكم اما تابع مضاف بالاضافة
كما ذهب اليه سيبويه من انه تاكيد لفظي او تابع مضاف
بالوصف

بالوصف كما هو مذهب المبرد والسيرافي بافتناي
فانه لو حذف منه الياء للالتباس بالمنادى المفرد
المعرفة وهذان الوجهان اعني من على ظاهر
العبارة وحاصله بان فعل المضاف اليه يستدعي
جواز هذه الوجوه الاربعة في كل مضاف مع ان الوجهين
الاخيرين لا يجريان في يا عدوي بابدال الياء بالالف
لمناسبتها في انهما يزادان في اخر الاسم على وفق حركة
الياء فانها هي الفتحة كما هو المشهور وقيل هو السكون
جرى مجرى المفرد المعرفة لانه اسم في اخره تاء التانيث
ويا امتا بالالف عطف بحسب المعنى على مقدر اي
بلا الف وبالالف اي ما صح حمل الجواز على الوقوع لانه
مشترك بينه وبين العقل والمراد هنا الاول والتقييد
بعلم الضرورة يفهم من تقييدها بلفظ قوله وهو
في قوله ضرورة اي لضرورة حمل النصب ضرورة على
مفعول له واللام مقدره لكن يجب على هذا ان يقدر
عامله فعل الترخيم المفهوم من فحوى الكلام والتقدير

وهو مخ غيره يرخم ضرورة ولا جايز ان يكون جايز
لان الضرورة صفة الشاء لانه المضطر والجواز صفة
الترخيم فلم يحصل شرط حذف اللام وهو ان يكون
فاعله وفاعل عامله واحد ومثاله في الضرورة قول
ذي الرمة ديار مية اذ مي تساعفنا ولا يرى مثلها
عجم ولا عرب وقول المتنبي لله ما فعل الصوارم والقنا في
وجاب صبة الاغنام لاعلة اخرى نحو ثمود مثل قاض
لان حذفه للاعلال فهو لعلة لا للتخفيف نعم هذا
اي على تقدير كون الطمع ما جاء الى ترخيم المنادى
تدخل فيه المشبه بالمضاف فانه مضاف من حيث المعنى
فان قولك يا طالعا جبلا بمنزلة قولك يا طالع جبل
واجاز الكوفيون ترخيم المضاف ويقع الحذف في اخر
الاسم الثاني نحو قوله خذوا حظكم يا ال عكرم واذكروا واصرنا
والرحم بالغيب تذكر اي يا ال عكرمة نظرا الى المعنى لان المنادى
في يا غلام عمرو الغلام لكنه لا يظهر ويعرف بذلك ذكر
زيد نظرا الى اللفظ ولذا اعرب الجزء الاول فحذف شرط
الترخيم

اي اشتراط كون المنادى المرخم لا يكون مندوبا
محكية جملها نحو تأبط شرا فلا تتحكم لها فتسقط دلالتها
على القصة التي هي سبب التسمية وبعض العرب يرخم
الجملة بحذف عجزها نحو يا تأبط على ما الفي اي حذف
او ان المحذوف يفهم من المذكور لتلازمهما لم يلزم
نقص الاسم اه وحاصله ان نقص الاسم المعرب عن اقل
ابنية الاسم اعني ثلاثة احرف غير جايز بلا علة موجبة
وتقييده بالمعرب لاخراج المبني نحو من وكم وبلا علة
موجبة لاخراج مثل عصا بالتنوين فانه معرب تقديرا
الا ان هذا النقصان لعلة موجبة اعني التقاء الساكنين
والفراء والاخفش جوزا ترخيم الثلاثي المتحرك الاوسط
لان حركة الوسط كالحرف الرابع ونقل ابن الخشاب عن الكوفيه
جواز ترخيم الثلاثي على ساكن اوسطه او متحركه اذا وقع
موقعا ذلك الموقع هو اخر المنادى من نحو يا صاح اه واغا
كان شاذا لفقدانه شرطا اعني العلمية فتاء الثانيث
فان التاء والنون اي الياء في ثمانية والنون في مرجانة وذلك

لانه يقال ثمانى وجرجان بغير تا فرانا احتيج اليها دخلت

من الوساطة فاسما اصله وسما قلبت الواو همزة

كانا بالالف والهمزة زيد تا معا لانها اسم زيد تا عليها

فصارا اسمتا من باب عمارا اى مما يحذف منه حرفان

الالانه داخل فى الضابطة الاتية فيخرج منه نحو سعلاه

تعريض للفاضل الرضى حيث قال وكان عن المص ان يقول

حرف صحيح غير تا التانيث قبل مدة زايدة لاخراج نحو

سعلاه والباء اخرجها عن تعلف السعلاه الغول وساحرة

الجن وهو اعم من ان يكون اى الحرف الصحيح فى

حكم الصحيح اى الياء والواو المدغم فيها فى حكم الحرف الصحيح فى

كونهما اصلين مثلهما الاغلية فى هذين المثالين شابه

الحرف الصحيح فيحذف منها الحرفان كالصحيح ثبون جمع ثبة

وحملة الفاضل الرضى وقال هو ثبون جمع ابن وهو غلط

لان ثبون لم يستعمل الاكثر فيعنى الجماعة والثبة وسط

الحوض وقلون جمع قلة وهى راس الجبل وعود البيت

صلت على الاصل وبيت على النقل احملت على الاصل وجاريته

بلت

بلت اى حصل لى بول من خوفى من النقد اى صغار الغنم

شبه الحرف الصحيح لقوته وعدم جواز حذفه غالبا باللام

وحرف العلة الذى يكون فى غالب الامر زايدا بصغار الغنم

اى كيف تصولون وتجترؤن على حذف حرف الصحيح لقوى

الذى هو كالاسد وتذلون عن حذف حرف العلة

الضعيف الذى هو مشابه لصغار الغنم بعلبك

وخمسة عشر علمين فانما قيل به لانهما لو لم يكونا علمين

لكانا داخلين فى قسم الاضافة فى وقد عرفت انه لا يرخم

اى فيحذف فانما قال بصيغة المضارع مع ان

ما سبق كان بصيغة الماضى قلت الذى حداه على هذا

دخول الفاء فانها لا تجوز دخولها فى الجزاء اذا كان ماضيا

خاليا من قد فيقع الفاء فصيحة اذا عرفت ذلك فيقع

وفى بالكروان فى الحاشية هو طاير ضعيف طويل العنق

قد للتقليل فان قيل القياس ان يكون جعلها يقع بعد الترخيم

اسما براسه وهو الاكثر لان المحذوف لعلة موجبة كما فى

عصا ونحوه فى حكم الثابت والمحذوف لا لعلة بل لمجرد التخفيف

ملحق بباب الترخيم كان لم يكن في الجواب ان المنادى ههنا
لم يكن مقصودا بالذات بل هو تنبيه المخاطب لينبغي الى
ما يجئ بعده من الكلام المنادى له صار حذف الترخيم مطردا
كالواجب فعومل المرخم في الاغلب معاملة المحذوف عصا
كادلجم دلو فان اصله ادلو قلبت الواو والضمة كسرة فصار
ادلي الضمة على اليا ثقيلة حذفت وحذفت اليا لالتقاء
الساكنين فصار ادل   اي يقع مانع الاعلال اه توضيحه
ان الواو في كروان لم تقلب الفا مع تحركها وانفتاح
ما قبلها لمانع وهو وجود الساكن بعدها فيلزم اجتماع
ما اذا حذفت الالف حال الترخيم فان قدرنا انها ثابتة
مانع الاعلال اي قلب الواو الفا باق بحاله وان قلنا ان
ذلك المحذوف صار نسيا منسيا فالواو متطرفة وليس
بعدها ما يمنع من الاعلال   فالحد شامل لقسمي المندوب
اي ما يتفجع على فقده وما يتفجع على علته وفي هذا الكلام
تعريض ببعض الشارحين حيث ق وقد اخل المص باحد
النوعين المندوب وهو المتوجع منه نحو واحزناه واويلاه

عنا ذلك

امثا

مما نابه عن المنادى هذا الكلام اشارة الى
دفع ما يرد على ظاهر العبارة وهو ان المندوب ليس مخصوصا
بوا لانه يستعمل فيه يا على ما عرفت بل الامر بالعكس فان الوا
لا تدخل على غير المندوب وحاصل الجواب ان الاختصاص
بمعنى الامتياز فكانه قال وميزنا المندوب عن غيره
من المنادى بوا وقالا رضي معنا . واختص المندوب
بالندبة بسبب لفظ وا وفيه تكلف   اذ الميم اصله الضم
جواب عما يق ان الواو كيف يجانس حركة اعني الميم مع انه
ساكن فاشار الى انه في الاصل مضموم حتى ان بعض القراء ضموا
الميم في انتم وكم لكن حذفت حركتها في ضربتم ونحوه تخفيفا
لبيانها اي لبيان الالف فانه لو لم يكن بعدها ها التبس
في التلفظ انها فتحة   الشاميتين اي اللتين بينهما منقصة اهـ
الشام   ونعني بزاه رد على من قال المراد باسم الجنس ما صح
دخول اللام عليه   لم يبق الذهن اه بل يلتبس بالمفعول
اذا قلت رجلا   لانه كاسم الجنس له مجوز الكرة وترك حرف
حرف الندا منه اعتبارا بكونه معرفة قبل الندا واستشهادا

بقوله تعالى ثم اتم هذا الاورده بالفاضل الرضي حيث قال
ان المختص لو بقي كلفظة الله فيما لا يحذف منه حرف النداء
وهي منه حرف النداء وهي منه لانه لا يحذف منه الا
مع ابدال الميمين نحو اللهم قال الفراء اصله يا الله امنا
بالخير فخفف بالحذف لكثرة الدوران على الالسن واكثر
على ان اصله يا الله فحذف حرف النداء وعوض عنه الميم
المشددة ورد الفاضل الرضي كلام الفراء بانه يقال اللهم
لا تؤمهم بالخير ورد هذا الكلام شيخنا البهائي في حواشي
الاربعين بقوله يجوز ان يكون الاصل امنا بالخير لا تؤمهم
ثم شيخه كلام الرضي لو سمع منهم اللهم لا تؤمنا بالخير لحصل
التناقض صريحا فكانه قال امنا بالخير لا تؤمنا بالخير والظاهر
انه لم يسمع اصلا وهذا لو سمع وهو بعينه المثال الذي ذكره
الفاضل الرضي كلام الفراء وقد شاع في المحاورات التعبير عن
امثال هذه العبارات المشتملة على تقييد الخبر عن المتكلم بلفظ
الغيبة فان كان المتكلم اذ قال ما يغني عنها الالفاظ التي يعبر
بها عن نفسه بلفظ ابي لان المقسم بالنداء وصفه وهو معوذة قوله

قبل النداء

قبل النداء فلذا جاز حذفه وان لكن اي اسم جنس معرفا
بالنداء من غير ان يتصفاه لانه اذا لم يتصف به
يكون مبهما مشتبها باسم الجنس والمضاف عطف على قوله
لفظ اي امراة امرئ القيس اسمها جندب وكانت باغضة
فسألها عن السبب فقالت انك ثقيل الصدر خفيف العجز
سريع الاراقة بطيء الافاقة وقع في الليل علي نوسليك
بن سلكة فلما وقع عليه ذلك الشخص خصا اي ربح اصابه
ولو تقتله معه اخيل مخنوقا اي اعط فدية نفسك
لتسلم عليها فقال سليك الليل طويل وانت امن من ان اغنا
لك نعم استجالك ثم ضغطه سليك فظرطت فقال سليك
اخراجا الا قد بست بما امثالها بخلاف قراءة الاعلى
ما سجدها اه في قوله تعالى وزين لهم الشيطان اعمالهم فصدهم
عن سبيل الله فهم لا يهتدون الا يسجدوا اي انك يسجدوا
ولا زائدة اي فهم لا يهتدون الى السجود اي قد دعاه
مثل قولك زيدا ضربته اعلم انه قد وقع الاختلاف
في العامل في هذا الباب فالبصريون اتفقوا على ان العامل

فيه مقدر وما الكسائي والفراء الى ان ناصبه هو الفعل المتاخر
عنه اما بلفظه ان امكن نحو زيدا ضربته والا فبمناسبه
نحو زيدا مررت به وجاز عمل العامل الواحد فيهما لاتحادهما.
ذاتا لان الضمير عبارة عما رجع اليه ويكون فائدة تسلطه
على الظاهر بعد تسلطه على الضمير تاكيدا لايقاع الفعل عليه
وبعض النحاة قال اما انا فلا اعرف عامل هذا الاسم والاصح
مذهب البصريين اى فى متعلق ذلك الاسم وهو المثال
واحد فان غلام فى قولك زيدا ضربت غلامه يسمى متعلق
الاسم ومتعلق الظاهر لانه من توابع زيد وصفا فالضمير
الا ان قرب المرجع يرجح الاحتمال الثانى كما هو الظاهر انه
متعلق بقوله لنصبه بالمفعولية ويحتمل الرجوع الى جميع
ما ذكر من التعريف وههنا صور اربع اى ما خلت فى تعريف
ما اظهر عامله كما لا يخفى فى وجهه وهو طول من اقسام المشتغل
بالظهير عن الفصل بينهما بما ليس بينهما الابتدا والمعقول
ونحوه لان الخبر ما يحتمل الصدق والكذب والظاهر انه
لا مانع من وقوع الانشاء خبرا لان خبر المبتدا كما انه

الى المبتدا الى ما احتمل الصدق والكذب بل هذا الاحتمال
انما هو فى الجملة الخبرية التى هى مقابل الجملة الانشائية
لا الخبر الذى هو قسيم المبتدا فى لغلطه انما انشا من اشتراك
لفظ الخبر بين الجملة الخبرية وهو قسيم المبتدا كيف لا وقد
وقع فى افصح الكلام كقوله تعالى بل انتم لا مرحبا بكم وابن زيد و
من القتال وانت لك هذا ونحوه وتفسير معقول فى جميع على
تعسف ولا يقدر معمولها فلا يقال لم زيد ابن به
ولا لن بكرا يقتله فانه يجوز وان استقبحه النحاة
اى يجوز تقدير الفعل بعدها فيكون من باب الاضمار
وان عده بعض النحاة مما يعجبه القبح ان هل فى الاصل
بمعنى قد فاذا قلت هل زيد قام فهل بمعنى قد فالة
الاستفهام هى الهمزة حذفت الهمزة لكثرة الاستعمال
وتطفلت هل عليها فى الاستفهام فصارت اداته فاذا لم
تر فعلا فى حيزها نحو هل زيد قام غفلت عن طلبه
وجاز بلا قبح واذا وجد فى حيزها كما فى باب الاضمار
حنت الى الفها وطلبته لاقترانه معه لان اصلها التى قد

ولحيث الدخول عليه فكان تقديره قبيحا اى الالتباس
ما هو مفسر له هذا الكلام رد لما اعترض به بعضهم على
ظاهر العبارة حيث قال مراده من الالتباس المفسر بالصفة
اما الالتباس فى حال النصب والالتباس فى حال الرفع والاول
باطل لان المفسر لا محل له من الاعراب فكيف يلتبس بالصفة
وكذا الثانى اذ فى حال الرفع ليس فيه مفسر وحاصل الجواب
ان الالتباس انما هو بين المفسر فى حال النصب وبين الصفة
فى حال الرفع وهو ظاهر من الكلام وفيه تعريض بالفاضل
الرضى حيث زعم انه على تقدير الوصفية والخبرية وحال
غير متفاوت المعنى كما هو مذهب المعتزلة من ان
الافعال الاختيارية صادرة من العباد لا من الله ثم قد
يفهم من كلامه هذا الكلام ان المعتزلة لم يقل باختيار النصب
فى مثل هذه الآية وليس كذلك بل المنقول من رؤساء علم
النحو كالشيخ عبد القاهر وجار الله والسكاكى الذين اكابر
المعتزلة اختيار النصب والاولى فى التعليل ان يقال كونه
جملة خلقناه مفسرا لا صفة او غيره هو الظاهر المتبادر

اى عنده

اى عنده اى فى داره اه هذا الكلام اثر على تقدير النصب
بكون الجملة الفعلية معطوفة على الجملة الصغرى واعنى
وضمها ظاهر يعود الى زيد وقد تقرر ان المعطوف حكمه
حكم المعطوف عليه ضحى ان يقدر فى الجملة الثانية
ايضا ضمير يعود اليه ليصح العطف فاشار الى تقديره
بقوله عنده اى فى داره او عند زيد اوفى الدار زيدا
والا يفتح الهمزة وتشديد اللام اعنى اذهب
على صيغة المجهول زيدا يلتبسه الذهاب اعنيناه
زيدا الذى هو منه به فالمعنى بمعنى اسم الفاعل المفعول
والاتحاد فيما ذكره مفقود لان الفعل الاول مسند
الى الذى هاب اه الى الضمير على ما عرفت والفعل الثانى
اعنى ذهب مسند الى الجار والمجرور القائم مقام الفاعل
قال قدس سره فى الحاشية الفرق بينه وبين زيد حيث
عليه مع الكل منهما مبنى للمفعول ان القائم مقام الفاعل
هو الجار والمجرور فهو يعمل فى غير زيد دفعا لالتباس
مجملا وحسب فان قائم مقام فاعل الفعل المتكلم واما الجار

والمجرور فهو يعمل في ضمير زيد اعني عليه فهو منصوب
محلا اي تحقيقه ان ضربت عليه يستلزم ملابسة فاعلها
المتكلم ومفعولها زيد واما ذهب فانه يقتضي ملابسة
احدهما بما لم يعلم فاعلها فالاول يستلزم فعلا معلوما
ينصب زيدا اذا سلط عليه والثاني يستلزم فعلا مجهولا
يرفع اذا سلط عليه   بل الكرام الكاتبون اي الملائكة
الذين يكتبون اعمال العباد اعني رقيبا وعتيدا
وكل صغير وكبير مستطر اي كل عمل صغير وكبير مسطور في
صحيفة الاعمال   لا يغادر اي لا يترك سيئة صغيرة
ولا كبيرة   شاذة عن بعضهم وهو عيسى ابن عمر والنحو
وذهب الى ان الفاء للعطف   مرتبطة بمعنى الشرط
فيكون الباء صلة ومعناه ان هذه الفاء مربوطة
بالمبتدا المتضمن معنى الشرط فهي كالجزاء له   ومثل هذا
الفاء انما قال هذا لان الفاء اذا كانت زائدة او غير
واقعة موقعها لغرض نحو فاما اليتيم فلا تقهر جاز عمل
ما بعدها فيما قبلها اي اسم عمل فيه ترتيب للفعل ان المجهول
بتاويل المجهول

بتاويل المعمول فيه من قبيل المحذوف والاتصال
على صيغة المجهول الخ هذا الكلام رد لما قال الفاضل
الرضي وحاصله ان ذكروا ان كان على صيغة المصدر يكون
معطوفا على مجهول وهو بعيد من حيث المعنى لان التحذير
ليس نفس الذكر بل المذكور وان كان على صيغة الماضي
المجهول فكذلك لان اوجهها متصلة من حيث المعنى
فينبغي ان يليه مثل المذكور قبل كما في ضرب زيدا
وعمرو وحاصل الجواب انه على صيغة الماضي المجهول ولكن
المعطوف عليه مقدر لا ملفوظ كما توهمه
لا بد من ظهور في المعطوف حاصل الاعتراض اذا عطف ذكر
على حذر او ذكر لا بد ان يكون فيه ظهور راجع الى المعمول
كما في المعطوف عليه وحاصل الجواب ان ههنا ظهرا اقيم الظاهر
مقامه اشعارا بان المعمول في هذا القسم هو المحذور
وفيما سبق هو المحذر   والاسد عن نفسك هذا
بان الحاصل المعنى وان هذا المعنى لازم للمعنى السابق
وهو ضرب بالعصا نقل بعض الشراح هذا النقل بعينه

ثم قال وانما نهى عن رمي العصا الى الارنب لانّ ذلك
يقتلها فلا تحل لا يقال اتقيت ذيلا فلو كان فعل
الامر ناصبا لكاف الخطاب لصح نصب فعله الماضي للاسم
الغائب كما تقول علم نفسك وعلمت زيدا فان المعنى
على بعد نفسك فيه بحيث متعهد وهو له على هذا
التقدير لا يكون من النوع الثاني لان نفسك ح ليس
محذرا منه بل محذرا وحاصل الجواب ان المراد
بتحذير النفس تبعيدها من الرذايل التي تؤذيك فانك
اذا لم تبعدها عنها يصيبك منها الاهوال والشدايد
فالنفس على هذا محذر منه لا محذر قيل لفظ الا
هذا الاعتراض لم الاعنز وحاصله ان الاسد جزء من
التحذير ولتوقف افادة الاسد معنى التحذير عليه مع
انه خارج من تعريف المفعول اما خروجه عن القسم الثاني
فظ لان الاسد ليس مكررا واما خروجه عن القسم الاول
فكذلك ايضا لانه ليس معمولا بتقدير اتق عند من يجعله
بل المعمول اياك فالصحيح ان يقسم التحذير على ضربين الملفوظ منه
مكررا

مكررا او لفظ المحذر مع المحذر منه وحاصل الجواب ان
التحذير عبارة عن المعمول واما لفظ الاسد فهو من
التوابع وان توقف استفادة المعنى عليه
لو ثبت الاثنا ورا اجازه ابو علي حسن لانه يقول نعم وله
على الذين اذا ما اتوك لتحملهم قلت التقدير وقلت
تضمنا في ضمن الفعل اي يكون ذلك الحدث مذكورا في ضمن
الفعل الاصطلاحي العامل في المضمر كقولك ضربت يوم
الجمعة فان الفعل اللغوي في يوم الجمعة اعني الضرب مذكور
في ضمن الفعل الاصطلاحي اعني ضربت فانه جزء معناه
اذا كان العامل مصدرا كقولك اعجبني ضرب زيد يوم
الجمعة فان الضرب فعل في يوم الجمعة وهو مذكور بلفظه
الدال عليه بالمطابقة لا حاجة الى هذا لان قولنا
مثل يوم الجمعة يوم طيب وان فعل فيه الان ذكره ليس
من هذه الحيثية بل من حيث الاخبار عنه بانه يوم
طيب فيما قصد اخراجه بقيد مذكور يخرج بقيد الحيثية
اشاره الاستقم المفهم فيه اشارة الى ان هذا القيد لادخل

في الاحتراز كاخواته بل هو لبيان التحقيق مبهما كان الزمان
او محدودا والمشهور بين النحاة بل المجمع عليه ان ضحى
المبهم من الزمان هو الذي لا حد له يحصره سواء كان معرفة
او نكرة كحين والحين ووقت والوقت والمحدود
ما له نهاية تحصره معرفة او نكرة كيوم واليوم وسنة
والسنة ووهم بدر الدين المالكي فجعل اليوم واضرابه
من المبهمات وجعل المحدود هذه الاسماء اذا اضيفت
كيوم الخميس والجمعة ونحوها كانه فهم من الوقت المعين
ما هو اللفظ   وفسر المبهم من المكان بالجهات الست
سواء كان معرفة او نكرة وهذا مذهب الاكثر من المحققين
ويبقى فيه تفاسير احدها ان المبهم ما كان نكرة منها
ويخرج منه خلفك وامامك مع انهما منصوبان على الظرفية
بلا خلاف ثانيها ان المبهم ما ليس بمحدود   مع
منصوب على الظرفية ثالثها انه الذي يحل اسم اعتبارها
لمريد خل في مسماه كالفوق مثلا فان هذا الاسم مثلا
يطلق على هذا المكان مثلا بالاضافة الى التحت وكذا غيره
من الجهات

من الجهات ولا شك ان التحت غير داخل في مسمى الفوق
ويندرج في هذا التفسير عند ولدى لانه لا يطلق
باعتبار ذات المكان بل باعتبار المضاف اليه وهو ليس
بداخل في مسماهما فلا حاجة الى الحمل والمص لما فسر المبهم
بالجهات الست احتاج الى النفي عنهما فاجاب بانهما محمولة
عليها بعد ما دخلت وما يقاربه من نحو سكنت
لا يتم الدار وبدون الدار اقول الفرق بين ضربت
ودخلت في غاية الاشكال فتامل لا يصح ان يقول
دخلت البلد الظاهر انه لا فرق بين المثالين في الصحة
وعدمها بل الصحة جارية فيهما فالاصح ما اختاره
نجم الائمة من ان دخلت فعل لازم وما بعده مفعول فيه
فالتفصيل فيه بعينه كما مر تقول في اختيار الرفع
يوم الجمعة سرت فيه وتنا وبما يوم الجمعة سار
فيه عبد الله وبيوم الخميس سار فيه عمرو ووجوب النصب
انا يوم الجمعة سرت فيه سرت وهلا يوم الجمعة
سرت فيه   احترازا عن نحو اعجبني الذي فيه

فانه يصدق على التاديب انه فعل لاجل الا انه
غير مذكور كما فى ضربت زيدا فمفعول له اعنى التاد
اى الذى حصل بسبب ضربك مذكور معه فى ضربت
تاديبا اى اذا قال قائل ضربت زيدا تاديبا فمفعول له
التاديب فيصدق على التاديب انه فعل لاجل فعل
اعنى الضرب وهو مذكور معه الا انه فى تركيب اخر
ولا يخفى ان هذه مغالطة فان التاديب الذى هو محل
النزاع ليس مذكورا مع الضرب والتاديب المذكور
معه مفعول له اراده مع الحمل فيه اى يكون ذلك
الفعل عاملا فى المفعول له بخلاف خلافا اشار الى
هذا فانه على انه مفعول مطلق ادبته بالضرب بيان
لكون ضربت بمعنى ادبت بالضرب او ضربته ضرب تاديب
او بيان لكونه للنوع بعد ان ذكر احتمال كونه للتاكيد
والتقدير ضربت ضربا مثل الضرب الذى للتاديب
وهذا ايضا خلاف اصطلاح القوم فان المجرور
بفى كما عرفت يسمونه المجرور مفعول به بواسطة

ولم يكتف

ولم يكتفناه اى لم يقدر وانما يجوز بدون ذكر الحذف
ليكون الضمير راجعا الى نفس اللام لا دالا التنبيه
على ان الحذف والتقدير متحد فى المعنى فاقام المظهر
مقام المضمر ردا على من فرق بان التقدير هو الترك
فى اللفظ والنية والحذف هو الترك فى اللفظ فقط
اى الحذف معروف عند علماء النجوم الائمة وبعض
النحاة لا يشترط ذلك هو الذى يقوى فى ظنى وان كان
الاغلب هو الاول والدليل على جواز عدم التشارك
قول امير المؤمنين ع فى نهج البلاغة فاعطاه الله النظرة
استحقاقا للسخطة واستتماما والمستحق للسخطة ابليس والمعطى
للنظرة هو الله تعالى الا ان الاعتبار بان يعتبر معا
الضارب لا ثم اعتبر هنا ان التاديب لان الضرب
سبب فى الخارج للتاديب شبه المصدر فى انه
فعل الفاعل عامله ومقارن له فى الوجود فيتعلق
به الفعل بلا واسطة فاعتذر عن نصبه اى تجويز
مع انه قائم مقام فحقه الرفع من ان اسناد الفعل كذا

فاهو بمعناه الى اللازم النصب كما فى بعض الظروف
كم فى الآتى فان الاكثر فيها النصب فاذا وقعت موقعا
يستحق فيه الرفع جرت على غالب حالها لقد تقطع بينكم
فان بينكم فاعل تقطع مع انه منصوب استصحابا بالاكثر
احواله وقيل ان الفاعل ضمير الامر لتقرره فى النفوس
اى تقطع الامر بينكم شريف جل الوه عن تكلم
اعتبار ضمير راجع الى الفعل ومن جعل المصدر نائبا
منابا الفاعل وقد حيل بين العير والنزوان حيل
هذا المثل صخر اخو الخنساء طعنه ابو ثور الاسدى طعنة
فى جنبه فمرض حتى جوى الحتى ملته امراته وكان
يكرمها فمر بها رجل وكانت ذات خلق واوراك وللعجاج الكفل
فقالت نعم عما قليل وكان ذلك يسمعه صخر فقال اما والله
لو قدرت لاقدمتك قبلى ثم قال لها ناولينى السيف فتناوله
بيده فيا فناوله فاذا هو لا يقله من الضعف فقال
ابيات منها اهم بفعل الحزم لو استطيعه وقد حيل بين
العير والنزوان اى بين المرء وما طلب اسم الماء والخشبة

اى ساوى

اى ساوى وذلك انه اذا اعترض خشبة فى نهر فانت
تدلك الماء بحيث ساوى راس الخشبة بقى استوى الماء
والخشبة لو تركت الناقة اى لو تركت مع ولدها فكان
بلا مانع لرضعها اعلم ان مذهب جمهور النحاة اختلف
فى عامل المفعول معه على خمسة اقوال احدها ما ذكره المص
وهو الحق وثانيها ما ذهب اليه الزجاج من انه منصوب باضمار
فعل بعد الواو والاضمار خلاف الاصل وثالثها مذهب
الكوفيين وهو انه منصوب بالخلاف فيكون العامل
وهو مردود بان العامل المعنوى لا يحتاج اليه مع وجود
اللفظى ورابعها ما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر من انه
منصوب بنفس الواو وهى ضعيفة فلا تعمل مع وجودها
هو اقوى منها خامسها ما ذهب اليه الاخفش من انه
منصوب كنصب الظرف وذلك لان الواو ولما اقيمت
مقام المنصوب على الظرفية فالواو فى الاصل حرف فلا
يحتمل النصب عنه فاعطيها عارية كما اعطى ما بعد
الا اذا كانت بمعنى امراب نفس غير اعراب وهو مردود

وبأنه لو كان كما ذكر لجاز النصب في كل واو بمعنى مع
مطلقا نحو كل رجل وضيعته فن صبغي الحية لان في
المعية زيادة اجتماع اي وجل جعل كان فاعله وح
فنصب قولك لفظا على التمييز او الحال وجاز ايضا الحكم
فان الجواز يطلق على ما يشتمل الوجوب فيشتمل المثال
المذكور لوجوب العطف عليه وانما وجب العطف
لان الاصل في هذه الواو العطف وانما يعدل عنه نصا
على المراد من المصاحبة وفي المثال المذكور لا يمكن التنصيص
بالنصب على المصاحبة لكون النصب في العطف الذي
هو الاصل اظهر واولى حيث لا يحتاج الى تعليل لوجوه
العطف فان النصب يحوج الى عمل العامل المعنوي
بدون اعادة الجار عند جائزة جوزه الكوفيون
فالصحة باالبصريون للضرورة والمختار عندنا جوازه
في السعة كما سيتلى عليك لامن حيث هو فاعل او مفعول
فان العامل في قولك جاء زيد الماشي هيئة زيد
لكن لامن حيث انه فاعل بل مطلقا حتى لو وقع مبتدأ او نحوه

لكان البيان بحاله لكونه في معنى الفاعل اذا كان
مصاحبا له نحو جئت انا وزيدا راكبا اما المفعول به
اذا كان معه مشاركا للمفعول في وقوع الفعل عليه
نحو كفاك زيدا درهم فانعين دابر الا هولاء الآية
والمعنى ان اثر هولاء الكفار مقطوع ومزال عن الدنيا
في حال دخولهم في وقت الصباح وهو وقت نزول العذاب
والظاهر ان المراد بهم قوم لوط مثال اللفظي المفرد
حكما اه فيه رد على ما في الشرح المنسوب الى المصنف من ان هذا
مثال للحال عن الفاعل المعنوي ووجه عدم استحسان
ان ظهير الفعل ينتقل الى الظرف المستقر فالظهير المستكن فاعل
لفظي حكما كما عرفت في اول الكتاب وفيه زيد مفعول به
لفظيا غايته ان العامل فيه مقدر بينهما يفرق كل امر في
هذا المثال يجوز ان فلا نفعل ان جعلنا امرا حالا لا يجوز
ان يكون منصوبا على الاختصاص او على الحالية من ظهير الفاعل
في انزلناه وح فليس مما نحن فيه في خبر الاستفهام
لان الاستفهام في حكم النفي لان الجملة الاستفهامية

مثبه فهي كالنفي   او بعد الا اللهم ان يقول او قبل الا

لان رجوع المظهر الى الحال بعيد وانما اشترط النقض

لان الحال لا يكون بعد الا اذا كان الاستثناء مفرغا

والمفرغ لا يكون في الموجب اذ كان وفي هذا المثال

المصحح كون النكرة في سياق النفي فلا يحتاج الى هذا

التكلف   او مقدما عليه الحال على قياس ما عرفته

في الخبر المقدم على المبتدأ النكرة   اي لم يمنعها عن الحرا

خر من القناص بخلاف النعام فانهم اذا اوردوها الماء

جعلوها قطعا حتى تروى   على نقص قال في الحاشية

النقص بالصاد المهملة والغين المعجمة المفتوحة من نقص الرجل

نقصا اي ليتم مراده من العطش وهو ما حول الحوض والبئر

من مبارك الابل   فلعل المراد به اي بالدخول   فعلته

جهدك في القراء هو بفتح الجيم المشقة وبعضها الطاقة

وهي في المعنى نكرة لان الاضافة فيها لفظية وهي

في تقدير الانفصال فهي في التقدير حسن وجهه

ولو يكن الحال مشتركة اه فان صاحبه اذا كان مشتركا

بقي غيره

فليس بمعرفة ولا نكرة فبقوله نكرة يخرج صاحب اذا كان

مشتركا الحال المشتركة هذا ما الحق عندي جواز كون

صاحبها نكرة يخرج بلا تخصص لوروده كقولهم عليه

مائة بيضا لفظ الجمع وفي الحديث صلى الله في عدا وصلى

وراءه رجال قياما ما وقعا اختزنا هو مذهب سيبويه

مثل زيد قائما كعمرو قاعدا اي فيما اذا كان العامل

المعنوي دالا على حدثين فح يلزم ان يلي كل واحد

منهما بمتعلقه فان العامل في الحالين معنى التشبيه

وهو يدل على حدثين حدث المشبه وحدث المشبه

لان التشبيه نسبة يستدعي طرفين والقيام تعلق بحدث

المشبه فيجب ان يليه وهو زيد فح كونه عاملا في

الحالين   اتفاقا وذلك لتقدم الحال على عامله

الذي فيه ضعف فلعند الاخفش لين وعلى صاحبه

وعلى صاحبه نائبا عنه اي المبتدأ   الا ان الظرف

يتقدم اه نحو قولهم لكل هام لك ثوب نثوب مبتدا

ولك خبره وكل منصوب على الظرفية فالعامل فيه لك

ومعنى قوله تعالى كل يوم هو في شان هذا اذا لم يكن
المثال لبيه جواز الوجهين وهو الاحتمال زيادة
الثاني لان الاحتمال الاول يوجب المنافات لان
الظرف داخل في العامل المعنوي وظني انه جاء ان
يكون قوله عجلان الظرف بمنزلة الاستثناء كما
على الجر وداما اذا كان مرفوعا او منصوبا فالبصريون
على الجواز والكوفيون على المنع الا اذا كان صاحبها
مرفوعا او الحال موخرا عن العامل الا كافة للناس
فانه كافة حال من الناس واذا المعنى وما ارسلناك الا
للناس حال كقولهم كافة اي جميعا اي لم نرسلك
الى طايفة معينة ردا على قول كفار العجم انه انما ارسل
العرب حال لا عن الكاف والمعنى وما ارسلناك
الا مانعا الناس عما يضرهم بجعلها مصدرا او كافة
بمعنى الكاف كالذنب بمعنى كذبا اي وما ارسلناك
تكلف كفاوا الكل تكلف ونحتفاها الاول فلان تاء
المبالغة مقصود على السماع واما الثاني فلا حاجة

الى التقدير

الى التقدير الموصوف واما الثالث فلعدم ثبوت
مصدر بنية مما يضره ان كافة غير مضاف لازم الحالية
بمعنى جميعا بمعنى واحد او توضيح الكلام ان المراد بالشيء
الواحد هنا هو الطيب والشيئان هما البرنية والرطبية
والاعتبار انهما كونه مفضلا ومفضلا عليه لان
التفضيل يقتضيهما بعد تعلق كل واحد من الشيئين متعلق
فيجب ان يقع كل واحد من هذين الشيئين بعد متعلقه
فالبرنية تعلقت بالمشار اليه مفضل وحيثية كونه
مفضلا وان لم يكن معتبرة الآن بظهر في الطيب ظهيرا فيكون
ذلك الضمير هو المفضل فلا يحتاج الى ذكر اسم الاشارة
الا انه لما كان المظهر بالنسبة الى المظهر كالاحد واقيم المظهر
اعني هذا مقام المظهر في كونه مفضلا كما كان المظهر
مفضلا الا انه قد يرقاممه في الذكر وجب ان يقع بعد
هذا المفضل متعلقه اعني البرنية والرطبية تعلقت
بالمشار اليه من حيث انه مفضل عليه والمفضل عليه
هو ظهير منه فيقع بعد الضمير متعلقه اعني الرطبية

يعني الى الشيء الذي اشير اليه بلفظ هذا من حيث انه مغاير للذي اشير اليه

الا بعد انما ان في اطيب لا انه يجب ان يكون في
افعل التفضيل ضمير يرجع الى المفضل كما يقول زيد احسن
عمرو   قال الفاضل الرضي اه الغرض من نقل هذا الكلام
تقوية ما سبق من قوله لكنه لما كان الظاهر الاشبه
الى المظهر اه وتمهيد ما سيأتي من قول الرضي ومع هذا
فلا ارى بأسا اه ونظير المثال قول امير المؤمنين علي ع
في الجار دعا منه لابن ابي طالب انس بالموت من الطفل بثدي
امه   ان وقعتا مصدرية اي فتح وقوعها اه
لقوة الاسمية لان الاسمية تأبى عن وقوعها حالا
لانها لدلالتها على الثبوت والدوام خرجت عما هو
الاصل في الحال وهو الانتقال وعدم التقرر فصارت
قوية الاستقلال فناسبها زيادة الربط   في الحال
المتنقلة وهي التي لا يثبت صاحبها عليها دائما كراكبا
في قولك جاء زيد راكبا   قوة الى الخالي مشافهها
لفظا ومعنى اما لفظا فبالحركات واما معنى
فلو قوعه حدثا كان مخصصا كاسم الفاعل   الى الحال
عن زمان التكلم

اعني زمان التكلم بخلاف النحوي الذي هو ما بين
المصدر فان المقارن لعامله وقد يكون استقبالا
ولفظا قد انما تقرب الماضي الى حال التكلم حقيقة
الواقع حالا لاعتبار صدور الفعل اذا كان الحال عن
الفاعل او وقوعه عليه اذا كان حالا مجوزا
اي مجازا اي مجازا فان قد حقيقة هي متوقعة لتقريب
الماضي الى حال التكلم لا الحال النحوي   انما هو
بالنسبة الى زمان العامل فانك اذا قلت جاء زيد
قد ركب غلامه كان المفهوم منه كون الركوب ماضيا
بالنسبة الى المجيء متقدما عليه فلا يحصل مقارنة الحال
لعاملها فاذا دخلت عليه قد قربته من زمان المجيء
ويفهم المقارنة بينهما فكان ابتداء الركوب كان متقدما
على المجيء لكنه قارنه دواما وهذا التحقيق للفاضل
الشريف وبه تنحل الشبهة المشهورة   جملة دعائية
اي جاء ذكره ضيق الله صدره فالجملة انشائية دعا
فلا يكون صفة لما عرفت   لا سميا بالنفي فان النفي

عدم وصعه لا يحتاج الى موجد بخلاف الثبات فان
اثباته فى كل وقت يحتاج الى موجد فلا يستمر الى
زمان الحال فيحتاج الى قيد المقرر مطلقا اى سواء كان
مفردا او جملة حقيقة الا اذا كان مظنون الهمزة
ام بمعنى اثبته معطوف على قوله بهذا المعنى فيكون
لاحق معنيان المحقق والاثبات ولا حق عن معنى
وهو المحقق اى محققه ثابوته دفع لما ذكره المحقق
الرضى من انه لا معنى لقولك تيقنت الحب فى حال
كونه عطفه ثم يصح ان يكون المعنى اعلمه عطوفا لكن
عطوفه مفعول ثان لا حال وبيان دفعه ان احقه فى
تقدير احق ثابوته بحذف المضاف المفعول المقصود واقيم
المضاف اليه مقامه وهكذا اشبه وانما وجب حذف
العامل هنا لان الجملة السابقة تدل على عاملها فاستغنى
بذلك عن اظهاره اذ لو ذكر لكان عين ما دلت عليه
الجملة السابقة لكنا من وسولا فرسولا تاكيد للمضاف لا
للجملة التمييز اى المميز عن ابهام اطلاق المصدر على اسم الفاعل

ان الكلم

اى الاسم احترز به عن نحو فعلت اى قتلت
لكن المطلق اه تعريض بالرضى حيث قال ان لفظه
المستقر يدل على الثبات مطلقا غير مستقر بحسب الوضع فان
المعنى وضعت لعين واحد معينة فوضعت بوضع اخر
المعنى اخر فالموضع معين باعتبار كل وضع والابهام انما
نشا من تعدد الموضع له اما موضع اه هذا الترديد اشاره
الخلاف وقد سبق فى اول الكتاب فما اختر ناه من انكر
من تعدد الموضوع له اذا كان موضوعا لجزئيات
اما المستعمل فيه اذا كان موضوعا للمفهوم الكلى
من حيث انه موضوع لشىء من الابهام وان وقع
فى الموضوع له اى تلك الجزئيات مثلا فلم يعلم ايها المراد من
اطلاق اللفظ لكن لا من حيث اللفظ موضوع لها
فانك قد عرفت انه باعتبار كل وضع حصل معنى معين
بل الابهام عرض له بحسب الاستعمال والا من حيث وضع
هذا فى الحقيقة راجع الى الوزن كما ان الاول بالحقيقة
راجع الى الموزون نحو طاب زيد اذ لا ابهام فى طاب ولا

فى ثلث ذيل ما تمّا المبهم هو الامر المقدّر فان معناه
طائر من امور ه ثم يفسر تلك الامور بقوله نفسا
اى فى غالب المواد يعنى كون ذلك المميز مقدارا فى
غالب الموارد والا فقد يكون غير مقدار نحو خاتم
فضة اى رفع الابهام فقط سواء كان عن مفرد سواء كان
مقدارا او غيره والغرض بيان حاصل المعنى فى ظن عدم
جعل ظرفية الحدد للمقدار من قبيل ظرفية الخاص العام
قفيزان برا القفيز مكيال ثمانية مكاكيل والمكوك
كالسنور مكيال يسع صاعا ونصفا على الامثلة الثلثة
اى اقسام غير العدد اربعة وقد مثل الثلثة منها و
ترك مثال الذراع لم يستوف المقادير لان من جملتها الذرع
ولم يذكره وكرر بعضها وهو الوزن حيث ذكر له مثالين
لان الاسم قد تم فى احدها بالتنوين وفى الاخر بالنون
مع التنوين واما اسمالة الاضافة وهى هذه
الامور لان الاسم اذا تلبس باحدها صار تاما والاضافة
دليل ان الاسم ناقص يحتاج فى فهم معناه الى المضاف اليه

عنده الراقود

مثل الراقود قال فى القاموس الراقود الدن
الكبير والطويل الاسفل يسع ما خلط بالقار وهو عاشر
اجزاء اى فى اطلاق الاسم الكل عليها رجل معرس ق
فانه فان كان اسم جنس افراد با الا ان اطلاقه على افراده
على سبيل البدلية فقط بالخصوص يا الكليه والشخصيه
فبالاول دخلت الانواع وبالثانى دخلت الاعداد
جواز يعنى ان اطلاق الجمع على الافراد على ما فوق الواحد
حتى يشمل المثنى مجاز فان حقيقة الجمع لا يتناول المثنى الا
ان يراد الجمع اللغوى او المعنى على المعنى الاول كان
ناقصة وعلى الثانى تامة وهو الفارق بينهما عشرين ق
اى العشرين التى لك من زى رمضان اى عشرين يعنى
يوم العشرين منه اراد عشرين او قد يقال ان التمييز نكرة
و رمضان معرفة فلا التباس الاعلى تقدير ان يكون
علما المقصود عين المقدار او فذا ففر عن طلب التمييز
فلم يحتج الى نصبه الذى يكون نصا فيه كان الظاهر ان
يقول لان الابهام الذى يستدعى التمييز لبس الا فى الذ

المقدرة التي هي طرف النسبة حسبك زيد رجلا اي
يكفيك زيد من جهة كونه رجلا شاملا للمنتصب عنه
فتحقق بما انتصب التمييز عنه الاسم الذي اقيم مقام
التمييز حتى بقي التمييز بسبب قيام ذلك الاسم قيامه
فضلة كزيد في طاب زيد نفسا فان الاصل طابت
نفس زيد والمتعلقة فلا يكون هو الا
بحسب المعنى حتى يكون طاب زيد من يد طيبا دالا
عليه واما بحسب اللفظ فهو معطوف على ما الاخر
فالنفس عين لان المراد بها هنا ذات الشي
على ان يكون الظاهر فيه معناه باعتبار الرجوع الى
شخص معلوم الى خبره ان يسبا وهذا القول انما يستعمل
للتعجب اي الخير الصادر من الممدوح ليس مما صدر عنه
بل هو من صنع الله تعالى اي لله ما صدر عن الممدوح
من خير بعد ما لم يكن نصا الغرض من هذا دفع
ما اورد عليه بالنقض بطاب زيد نفسا فان التمييز فيه
اسم يصح جعله لما انتصب عنه ولا يصح لمتعلقه وبعد

هذا التقييد

هذا المتقيد اندفع هذا الاعتراض يصح جعله لما انتصب
عنه جعل المنتصب عنه التمييز زيد في طاب زيد نفسا
انه مسبب لنطبه حيث انتصب باعتبار نسبة الفعل
اليه اي فيما جاوزه لما كان الظاهر ارجاع الضمير الى الضمير
المذكورين فيبقى حكمهما كان نصا في المنتصب عنه تكلف
لمرجع الظاهر حتى يشمله وايضا المفهوم في هذا التعريض
يخص الا بمثله حيث قال واما الا ادري بين التمييز والحال
هنا فرق لان معنى التمييز ما احسن فروسية فلا يحمله
في غير حال الفروسية الا بها وهذا المعنى هو المستفاد
من جعله حالا لما تقصد للقرينة الدالة على ان اللفظ
غير مراد متعلقاته الا ما من خل وعسل معا اولين
غير فيه دفع التمسك اذ بناؤه على الظاهر الذي يقبله الفصل
التسليم الغير المحتاج الى التعريف اي تعريف مطلق
الاستثناء وهو المذكور بعد الا واخواتها مخالفا
قبلها نفيا واثباتا اذا عرفت هذا تقول بعضهم ان المستثنى
مشترك لفظي بين قسميه فهما حقيقتان مختلفتان

وجمعهما في تعريف واحد غير ممكن فلذا لم يعرفهما المص
فاسد فان الحقايق المختلفة يجوز تعريفها باعتبار امر
مشترك هو المخرج اه هنا بحث مشهورة وهو انك
اذا قلت قام القوم الا زيدا فلا شك انك اثبت القيام
للقوم الذين من جملتهم زيد وقولك الا زيد نفى
الحكم القيام عنه وهو تناقض ودفع بوجوه احدها
ان زيدا غير داخل في القوم بل القوم عام مخصوص
بمعنى ان التكلم اراد بالقوم جماعة ليس منهم زيد
وقوله الا زيد قرينة للسامع على مراد المتكلم وثانيها
ان المستثنى والمستثنى منه واداة الاستثناء بمنزلة اسم
واحد فقولك على عشرة الا واحدا بمعنى له تسعة
فلا دخول ولا اخراج وثالثها وهو الحق في الجواب
ان المراد بالقوم مثلا معناه الخ من ثم اخرج بالاستثناء
منه زيد لكن الاسناد بعد الاخراج وبيانه انه قولك
اقام القوم المخرج منهم زيد جاء وذلك لان المنسوب
اليه الفعل فانه تاخر عنه لفظا لكن لا بد له من التقدم

وجودا على النسبة التي يدل عليه الفعل وهذا يقتضي
حصولها الدخول والاخراج قبل النسبة فلا تناقض فيها
انه داخل فيه من حيث الافراد واللفظ واخرج عنه
في التركيب والحكم لان الاستثناء بيان تغيير وكل كلام
التحقق باخره التغيير تعقد حكم صدره على اخره كما في صرت
زيدا راسه فلا تناقض لاختلاف الجهة في كلام
موجب وانما وجب النصب لان جعله بدلا يفضي الى
الكذب عنه سقوط المبدل منه يظهر من قولك جاءني
الا زيدا اى جاءني كل احد لان الكلام تعليل لقوله
ولا حاجة بدليل لقوله وان كان بعد خلا وعدا الا
النصب بعدهما على المفعولية لانه شيء والظهر ح
الى المستثنى اذ لم ينسب اه اى المستثنى نسبة الى ما نسب اليه
الفعل او شبهه نسبا الى المستثنى منه وجودا والمستثنى
جزء مما اسند مما اسند اليه احدهما فلنسبة اى الحرية
ويجوز ان يكون معنى العبارة ان الفعل او شبه الظهر
الراجع الى المبدل منه الذي هو شرط بدل البعض لان

لان الاستثناء المتصل يغنى غناء النعت لانه يفيد ان
المستثنى بعض من المستثنى منه اذا كان المستثنى منه
منزعل كون وانما اعرب باعراب المستثنى منه
لانك قد عرفت ان المنسوب اليه هو المجموع المركب
من المستثنى والمستثنى واعراب المستثنى منه بها يقتضيه
المنسوب لانه الجزء الاول والمستثنى صار بعده
فى حيز الفضلات فاعرب بالنصب فاذا دخل فى المستثنى
لم يبق المستثنى فى حيز الفضلات فاعطى ما هو حقه
من الاعراب لاشتغاء الجزء الاول لكن اذا دخل الاستثناء
ليفيد فايدة صحيحة اى ليقبل الكلام نحو قوله الا كراهته
قال الفاضل المحشى هذا مثال لما يصح فيه الحكم على العموم
لا لما نحن فيه اشهد ذلك لانه حذف المستثنى منه
ونسلط عامله على ما بعد الا والتقدير حيوان عظيم
من حيوانات البحر لان نفى النفى اثبات هذا الجنس الكون
على جميع الصفات وهو صح لان منها الصفات المتنافية
كالقيام وعدمه عملا بالمختار اعنى جعل المستثنى

الا كونه

بل لا كما عرفت سابقا صفة غير الشيء كالعلم والكرم
والشجاعة ونحوها لا ترادفها اى حتى من الاخفش
الذى جوز زيادتها فى الايجاب فانه جوزه فى الغير
من الاستغراقية نحو قد كان من مطر وذلك ان فايدة
من هذا التنصيص على كون النكرة مستغرقة للجنس اذ لو
لا هى لاحتمل احتمالا مرجوحا ان يكون معنى ما جانى
رجل واحد بل جانى اثنان او اكثر فهى لتاكيد ما استفيد
من الاستغراق وذلك ان النكرة كانت فى الظاهر للاستغراق
لكنها كانت تحتمل غير ذلك اذا عرفت هذا الفايدة
ظهر لك وجه عدم جواز زيادتها من هذه فى الاثبات
لتاكيد النفى اى نفى مجرورها وان لم تثبت نحو
ما جانى من رجل ما اخراه كما عرفت لان فتحته اه
هذه الجملة الاعتراضية لدفع ما يتوهم انه اذا ابدل
عمر وعن لفظ احد يجب ان يكون مفتوحا مثله لا
مضموما لا حقيقة اذا لم يكن اه ذهب بعض النحاة
الى ان العامل فى المعطوف والبدل مقدر بقرينة

السابق وفي سائر التوابع العامل في المتبوع بحكم الانسحاب على التابع وبعضهم الى ان البدل والمعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين قائلا ومناسب هذا البحث انه قد اشتهر هذا الشعر بالاشكال بين ارباب هذا الفن حتى صار من المطارح وهو تابع ولم يتبع متبوعه في لفظه ومحله يا ذا التبت ما الايهم غير علم ثابت حاولت في اثباته حتى اثبات برفع غير حل اشكاله ان غير تابعه ولم يتبع لفظه وهو ظاهر ولا محله لما عرفت النصب استثنا الى المستثنى منه والمستثنى جزء من افراده بالنسبة هي الفردية والاقل الصحيح ولا عمل في الكل ناسبان يعمل في الجزء الا ان هذا الجزء لما وقع بعد تمام الكلام شابه المفعول فعمل فيه العمل المخالف لما قبله واعلم ان ما ذكره المص هو احد المذاهب وفيه ستة اخرى احدها ما ذهب اليه الكسائي وهو ان عامل النصب ان مقدرة بعد الا محذوفة الخبر تقديره قام القوم الا زيدا لم يقم الا ان زيدا لم يقم

وثانيها

وثانيها ما ذهب اليه الفراء وهو ان الا مركبة من ان ولا العاطفة حذفت النون الثانية من ان وادغمت الاولى في لام لا فاذا انتصاب الاسم بعدها فبان واذا اتبع ما قبلها في الاعراب فبلا العاطفة وثالثها ما ذهب اليه المص في الايضاح وهو ان العامل فيه المستثنى بواسطة الا لانه بما يكون هناك فعل ولا معناه نحو القوم الا زيدا اخوتك ورابعها وهو الذي يميل اليه ان مذهب عامل النصب الا من غير حاجة الى شيء معها لانها حرف ويختص بالاسماء غير منزل منها منزلة الجزء فهو كحروف الجر وهذه المذاهب السابقة يفضي الى التطويل فوي في المنقطع مطلقا سواء كان في كلام موجب او غير موجب وكان قبله اسم يصح حذفه ام لا نحو لا عاصم اليوم من امر الله الا من رحم فهو المرحوم وقال بعضهم لا عاصم بمعنى لا معصوم وقال الشيرازي في المراد بمن رحم الراحم اي الله لا المرحوم وقال بعضهم المضاف محذوف اي ما مكان من رحم ومعناه لا عاصم اليوم من الطوفان الا مكان

من رحمهم الله من المؤمنين وهو السفينة وعلى جميع
هذه التقادير فالاستثناء متصل قوله ام الذي فلانها
موضوعة للاستثناء وحاشا موضوع لمعان
اخر من المغايرة والظرفية والمجاوزة ونحوها استعمل
في الاستثناء لنوع من المناسبة او اسم الفاعل الدال
الفعل على صاحبه او الى بعض مطلق لان الكل مشتمل
على ابعاضه فذكرت في ضمن الكل قوله على اجمعهم اى
تجاوز المجئ زيدا وحاصله انه لو يجيء ولا يعرف فيها
اى بان تثنى وتجمع كما في غير حال الاستثناء وههنا نكتة
تناسب المقام وهي ان سبب قراءة سيبويه النحو انه
جاء الى حماد بن سلمة لكتابة الحديث فاستملى منه
قوله عم ليس من اصحابي احد الا ولو شئت لاخذت عليه
ليس ابا الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء
فصاح به حماد لحنت يا سيبويه انما هذا استثناء
فقال والله لاطلبن علما لا يلحنني معه احد ثم مضى
ولزم الاخفش وغيره كذا في ابن هشام واما فقد رويت
بالاسانيد

بالاسانيد الكثيرة الى هشام النحوي او الى ان سبب
قراءة سيبويه النحو انه جاء الى حماد بن سلمة فقال
له ما تقول في رجل رعف بالصلوة بضم العين فقال
لحنت يا سيبويه انما رعف بكسر العين فمضى ولزم الخليل
قوله على البدلية اى بدل البعض من الكل وهو مع
اشتفاء القلب على نصب ما بل نبح محله البعيد اعني
الرفع على انه الخبر لمبتدا في الاصل فالمراد المحل
الواقع في النظر هو المحل القريب حملا للفاظ على المتبادر
منها قوله اعبدوا الله يعني ان فاعل حاشا ضمير الله ثم
من غير سبق لتعينه قوله على التفصيل المذكور
من وجوب النصب في المستثنى من الموجب والمتصل
والمنقطع وجوازه مع اختيار البدل في غير الموجب
التام والاعراب على حسب العوامل في الناقص قوله
اشتغل اعرابه لان الاعراب حقيقة للمضاف اليه
قوله لانها على ذات مبهمة لكونها بمعنى المغاير
تقول مررت برجل غير زيد اى مغاير فوجب ابهامها

ح

بعد متعدد ان يكون موصوفهما اه هذا الوجوب
مفهوم من تفسير قول المص تابع فان وقوع شئ بعد
شئ يلزم وجود الشئ الثاني لفظا وانما اشترط ان
يكون مذكورا ليكون اظهر في كونها صفة بخلاف
غير فانها لما كانت مستغرقة في الوصف جاز حذف
موصوفها وفائدة تفسير الجمع بالمتعدد ليدخل
فيه مثل قوم ورهط والمستثنى كل رجل الا زيدا
جاءني اه واعلم ان خروج مثل هذين المثالين عن
هذه الضابطة بقوله غير محصور بناء على ان
المراد بالجمع المتعدد كما فسر به والاولى ابقاؤه على ظاهره
لم يجاب به لتعذر الاستثناء عند وجودها
اذ المتصل يلزم دخوله قطعا والجمع المنكور الغير
المحصور يتناول جماعة غير معينة لا يجزم فيها لا بشمول
المستثنى ولا بعدمه فيتعذر فيه كلا النوعين من
الاستثناء واما جاءني عشرة رجال الا زيد فوجه التعذر
عدم تيقن دخوله في العشرة وعدم تيقن دخوله
فيها

فيها الا واحدا الا رجلا والا حمارا فالاولى والثاني
المستثنى المتصل والثالث للمنقطع بيقين هو قيد
المدخول اي الدخول المتيقن الذي هو شرط صحة
الاستثناء متصل وقوله الا الفرقدان وهما نجمان
قريبان من القطب لا يفترقان ومثل هذا النظر
قوله عليه السلام الناس كلهم هالكون الا العالمون
والعالمون كلهم هالكون الا العاملون والعاملون
كلهم هالكون الا المخلصون والمخلصون على خطر عظيم
والاوجب ان يقال الا لانه مستثنى من كلام موجب مكانا
زيد هذا الكلام اشارة الى فائدة معنوية وهي بيان
هذا التركيب ان معناه القوم جاؤوني بدل زيد اي هو
لم يجئ الى فائدة لفظية عليها اجمع الائمة وهو ان نحو
فالاصل صفة ظرف مكان وهو مكانا فال الله مكانا
سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم الوصف
مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى
مكانا فقط ولو سبق سوى الكاف واداة تسوى فاعل

لو يظهر اعرابه لوجود الالف وهذا من ابيات الحماسة
اوله فلما صرح الشر فامسى وهو عريان صرح اى انكشف
عريان اى ظاهر دناهم اى جزيناهم اى جزيناعدوانا
كما جزانا بعينه كما تدين وزعم الاخفش ان سواء
هذه بالمد حتى يتاتى النصب فى اخرها اى لان
كنت منطلقا فان هنا مصدرية والتقدير لاجل انطلاقك
انطلقت قياسا على ما تقرر من ان حرف من ان
المفتوحة المخففة وان المفتوحة المشددة قياسا
ومن غيرهما سماعى ثم حذفت كان بدلا لذان
المصدرية فانها تستدعى الفعل ولا دليل على الحال
فقد لالغام وابدل الضمير لعدم ما يتصل به او
كان مادغمت اه وذلك لقرب المخرج فالتقدير
ان كنت منطلقا على تقدير الكسر يكون للشرط
اذ لا لام فيه لما عرفت من انها لا تحذف قياسا
الا مزان وان صفة الجنس وحكمه تقدير لنفسها الحكم
لبيان صفة الجنس ولا يبعد ان يتم بما سبق

لا نافية

من ان غير المنصوب منها اقل فى حد اسمها مطلقا
اى سواء مبنيا او منصوبا با حوال لعشر اذ لذا سميت
بهذا الاسم لاتحاد صاحبها فكانها توافقت عليه وكثر
اى يليها نكرة اه تفصيل للاجمال الواقع فى قول
المص فان كان مفردا اه فانه شامل للمفرد المعرفة
والمفعول بينه وبينهما مع ان حكمهما كما سيأتى
الرفع والتكرير بقوله اى يليها اه لان الاضافة
الى المفرد وعلى سبيل منع الخلو لا منع الجمع لانه
يجوز ان يكون معرفة ومفصولا فلا امتناع اه
لان الجنس يقتضى تعددا وهو لا يتصور فى مثل
هذه المعارف بعينه اى لا يلزم اعادة ذلك الاسم
السابق بل لو اثبت بغيره ايضا جاز كما فى لا هيثم الليلة
والمحرف ان عمرو عنبر لاشتهاره ولقوله عم اقضاكم
على لا حول ولا قوة الا بالله وروى عن امير المؤمنين ع
ان معناه لا حول عن المعاصى ولا قوة على الطاعات
ثم قيل عليها لا نافية فانما يحتمل ان يكون

لان الموضعين لنفي الجنس وان تكون في الاصل لنفي
الجنس وفي الثاني زائدة واذا يحمل ان تكون في
الموضعين بمعنى ليس وان تكون الاولى بمعنى ليس
وان تكون في الاول لنفي الجنس وفي الثاني زائدة
واذا فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون
الرفع محمولا على موضع اسم لا التبرئة ولا زائدة
وان يكون الاولى بمعنى ليس والثانية زائدة واذا
فتحت الاول ورفعت الثاني يحتمل ان يكون الرفع
محمولا على موضع اسم لا التبرئة ولا زائدة وان يكون
الرفع محمولا على موضع بمعنى ليس ورفعه على انه
اسمه الى غير ذلك من الوجوه التي ستطلع عليها
في اثناء تفصيل الوجوه ويجوز الامران وهما كون
من قبيل عطف المفرد على المفرد والجملة على الجملة
وضعف الضعف هو نحو الاعشى الوضع اي تأثيرها
لما كان العمل في الاصطلاح لا يطلق الا في المعرب وعلم
الخبر جاز ان يضعف معمولها المبني حمل العمل على معناه

التأثير

التأثير فاما العرض فعرفوه بانه طلب الشيء ولم
يكن ذلك الشيء مطلوبا للطالب من حروف الافعال
اي الحروف التي يدخولها افعال حيث لا يوجد لكن
مرجحا ان المقام مقام لعل الا رجلا او بل لعل
محصلة بنيت المحصلة تفعل كذا يعني عن الحمل فيه
اذا ولاه يكون الا او لا ويقيد لطائفة لمكان الاتحاد
اي الاتحاد دليف بالانفصال لفظا وتوجيه النفي اليه
فان المنفي في قولك لا رجل ظريف هو الظرافية
للرجل لكانت لا دخلت عليه فانه المذكور اي
فان المبني بالاصالة هو اسم الا المذكور سابقا
ويبنى على الفتح اي الثاني نظرا الى كونه نكرا
لفظيا ويجوز فيه الاعراب رفعا او نصبا وذلك
لانك لما وضعته صار صفة كانه وصف للاول
على لفظه من حيث انه نحو يشبه النصب في الحروف
والاسراد او علة القرب لانهما نعم عمل ان محل
اسمها المبني نصب وجب رفعه لانه ان جعل متصلا

وجب رفعه وان جعل تبعا وجب الرفع ايضا لان النصب
فى قولك لا رجل ولا امراة انما كان اجراء لحركة البناء
مجرى حركة الاعراب فجعل المعطوف كان حرف النفى
وهو معرفة لم يكن الا مرفوعا فهو اذا كان تابعا اولى
لمظنة الفصل لم يلتفت الى فصل المعاطف لقلته
اذ هو على حرف واحد فى قول الشاعر وهو الفرزدق
فى مدح عبد الملك بن مروان وقوله اشدى وقادرا
اى جعل المجد دعاوه وهو كناية عن شدة افتخاره
فى جواب اراد به الاسماء الستة فان اللام
المحذوف لعدم الاعتداد الا حالة الاضافة من نحو غلامين
اراد به المثنى والمجموع حين يضاف كذا فى
اكثر النسخ المصححة وفى بعضها حين لا يراد لفظ الا
مخل الا ان الفرق بين الوجهين ما يتلى عليك
باظهار اللام انما للسببية وهو علة لعدم الاضافة
من حيث هو مضاف ولان الاختصاص ليس معنى الاب
مثلا بل معناه الذات المشعرة بالابوة لكنها معناه

اى

من حيث كونه مضافا وهو الاختصاص وبيانه ان
معنى المضاف الذى هو ابوك اصله اب لك كان تخصيص
الاب بالمخاطب فقط ثم لما حذف اللام واضيف صار
المضاف معرفة فى ابوك تخصيص اصلى وتعريف حادث
بالاضافة واب لك يشارك ابوك فى التخصيص الذى
هو اصل معناه الى المعنى الفرق بينه وبين الاول ان
الاول اعتبر فيه ان صورة هذا التركيب صورة الاضافة
باللام وهو حال اعتبار الاضافة لوجود اللام مشارك
للمضاف المقدر فيه اللام وهذا المعنى اعتبر فيه انه فى
صورة المضاف وانه بهذا الاعتبار دخل شارك له المرجح صح
لثبوت قوله فى النفى لجنس الاعراب ان ما وليس لنفى الحال
عند النحاة وقبلهما المطلق النفى هو الحق بل هما مشتركان
وخبر لانهما الاختصاص بقبيل واحد بل بالحلاف فى
الاسم والفعل واهل الحجاز اعتبروا شبههما بليس
المختص بقبيل واحد وهو الاسم اعم منه لجواز تحقق
على جزء الشئ بدون ذلك الشئ بحسبك درهم فان

داخل في تعريف المضاف اليه اذ لم يكن مع انه جرّ ودرّه
ذلك لمشابهته للمضاف اليه وكذا معطوف على قوله
مثلا اي ملفوظا كان بيان المصدر بمعنى اسم الفاعل
خبر كان الحمد وفيه ردّ على الرضي حيث ذهب الى انه
حال وذلك لان وقوع المصدر حالا سماعي لا قياسي
منسلخا يعني اريد بالتجريد الانسلاخ فلا يرد ان المجرد
على القلب وهو انه مجرد عن شوبه في المتن في قوله
وهي معنوية ولفظية بعد قوله في التقدير اه
علامتها ان يكون انما قيد بهذا التصحيح الحمل في نحو
المعنوية كون المضاف لان حقيقة الاضافة النسبة
الشيء الى شيء بواسطة حرف الجر فقد يراعي ابو انها مع
فلا يحمل عليه الكون على التقدير بمن مشمولة لعدم
افادة التعريف والتخصيص فيهما كل رجل وكل واحد
فان الاضافة فيهما لا فائدة لافادة الاختصاص اي اختصاص
العموم والشمول المفهوم من لفظ المضاف اليه
اعني الرجل ولم يسمع في مثله تقدير اللام وبعضهم
نحو

تكلف لتصحيح اضافة كل الى رجل بان كلا لما حاطة
جزئيات كلي اضيف هو اليه ما ضافة الجزئي الى
الكلي بمعنى اللام لكن يمتنع اظهار اللام الا بعد التاويل
بالجزئيات او الافراد مثلا واما لو جعل كل عن الاضافة
وذا لا يجوز ورد بان كلا للاحاطة والجزئي والفرد ملحوظ
من جانب المضاف اليه كما تقرر في المنطق فتصحيح اضافة
الجزئي الى الكل مما لا يجدي في التصحيح اضافة كل الى
الجزئي او الفرد لان هيئة التركيب بيانه انك اذا
قلت غلام زيد يراد به وصفا غلام لعزيز بخصوصه
بزيد اما بكونه اعظم غلمانه او اشتهر بكونه غلاما
له او معهودا بينك وبين مخاطبك بحسب الخارج
اما الذي هو قبيلة لغير معين على خلاف وضع الاضافة
كما لا يخفى فان نسبة الفعل الى فاعله المعين لا يستلزم
معهودية الفعل وتعريفه ولعدم اعتبار ان المراد
غير معين والا لما في مقام المدح والاستغراق
غير ممكن والقرينة على ارادته وقوع الجملة وصفا له

مع انها نكرة اجزه فضيت ثمة قلت لا يعنى دخول
والتاء لتا نيث اللفظ كونه قوله هذا الحكم وهو كسب
التعريف من المضاف اليه فى نحو غير ومثل شبه ونظر
وسوا قوله لتوغلهما فى الابهام فان مماثلته زيد فى
صفة لا تختص ذاتا وكذا مغايرته فانه يشمل كلما
فى الوجود تحصيله الحاصل لجم الامر عندى انه
يجوز اضافة العلم مع بقاء تعريفه اذ لا منع من ا
جتماع التعريفين اذا اختلفا بل فيهما ذو التعريف ولهما
ان العلمية وضع ثان للكلمة فزالت مما اقتضاه
الوضع الاول ولما لم يكن الا ضافة وضعا لم تترك
مقتضى الوضع الاول فلو اضيفت المعرفة الى المعرفة
لا اجتمع تعريفان فى لذا لم يكتب فى الحاشية
ذو الرمة ايا منزلى سلمى سلام عليكما هو الازمن
اللاتى مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى
ثلث الاثافى والديار البلاقع اى يرد جوابا بالسلم
ويكشف العمى عن المتحير الذى هو فيه عن حال سلمى والاثافى

زعم البعض

جمع اثفيه وهى واحد من الاحجار الثلثة التى ينصب
القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اى الخالى قوله فى
تقديرا الانفصال اى ما هو مجرد فى اللفظ مرفوع
فى المعنى او منصوب قوله حواج بيت الله فانه لما كان
غير معرف لم يكن فيه تشريفا حقيقة تسقط الاضافة
الا انه فى حكم الاسم المنون حيث انه قبل له لو لم
يمنعه منه مانع قوله لا دخل فى ذلك فان جواز المثال
الاول وامتناع المثال الثانى مبنيان على انتفاء التعريف
والامثلة الاخر مبنية على افادة التخفيف كان
الانسب لان ما هو متفرع عليه اعنى التخفيف مذكور
فيها بخلاف اصل الفرع السابقين فانه من كونها
كثرة للواحد من مخالفة الفراء والاستدلال عليه
قوله شرب مصادرة لا اثبات المطلوب يتوقف على
ابطال دليل الخصم وابطاله يتوقف على اثبات المط
بادخال رب لانها لا تدخل على النكرات وجوزه
بعضهم استنادا الى ان الضمير الراجع الى النكرة فى حكمها

وفيه وجهان اخران اما وجه تبع المرفوع فلخلوّ الصفة
عن ضمير موصوفها واما النصب ففيه تكلف حيث **قوله**
جعل الفاعل مشبها بالمفعول فنصب **قوله** فاتحداه بمعنى
ان اللام للاخذ من المفعول اذا اتحد فاعله وفاعل الفعل
وههنا قد اختلف فان الحامل هو النحوى والكاين
المسئلة المذكورة فاوّل الحمل بالمحمول ليه ليكون
راجعا الى المسئلة **قوله** على التقدير الاول من التقديرين
الحاصلين على تقدير كونه رد الاستدلال الفرا **قوله**
معنى اخر فان معنى الاول هو معنى الثانى هو له
او فيه او عنه **قوله** مما قال بمسجد الوقت الجامع وذلك
الوقت هو يوم الجمعة كان هذا اليوم جامع للناس
فى مسجد للصلوة فاضافته مثلها فى قولهم مسجد
قوله والثانى حاصل هذا الوجه ان اضافة المسجد الى
الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص **قوله** ساعة
اولى وهى اول ساعة بعد زوال الشمس الحقة الحمقاء
لانها تنبت فى مجارى السيول وموطى الاقدام فيلحقها الزوال

هو جانبه القطعى راجع الى الجانب اى الجانب جانبه
لانه لا يكون الجانب جزء من المكان والمكان فى جانب
القريب والمفهم ان الجانب جزء وجانب من نفس
الغربى الا اذا تكلفنا وقلنا ان المكان المقدر هو نفس
الجانب فهما شى واحد وجزء من الغربى الذى هو الكل
فيستقيم ح قطيفة جرد القطيفة كسا له خمل كثير ومعنى
قطيفة جرد قطيفة منجرية على الخمل اى ذهب خملها
من كثرة استعمالها **قوله** لعنوجنا الفرا اضافة احد المترادفين
الى الاخر وتبعه بعض الائمة وهو الحق عندى لوروده
فى كلام اصحاب المؤمنين على كثير الكن بشرط ان يكون
لفظ المضاف اليه اشهر من لفظ المضاف ليحصل به
البيان **قوله** سواء افادت او اشارة الى ان لفظ تخصيص الواقع
فى عبارة المص ليس بمعنى التخصيص المقابل للتعريف حتى يخرج
منه التعريف بل هو من الخصوص الامر لتخصيص فيشمل
المثالين كليهما **قوله** وفيه خفاء لان عند جماعة من الشيخ
الموجود اله خارجى والذهنى والعين كذالك فلا عموم

دين والخلفاء بما ذهب اليه اخرون من ان الشئ بمعنى
الموجود في الخارج والعين بمعنى الذات شامله
وللمعدوم منه كما الطبايع الكلية قوله سحيك كوز الكوز
الجوالق وهو لقب يستعمل اللام ان بطنه مفتوحه
مثله وهو عرف النحاة لجمعهم عن او اخر الكلم وعند
الظرفين فاما سلم اوله ووسطه واخره من حروف العلة
قوله بعد الشكوة نحو وصول وبرقوه حقيقة او
حقيقة لحاب التشبيه وداوه فانه ان حكما في الظهر
في اكرمتك والبناء في غلامي فانها الاستقلالها في
حكم ابتداء بغيره اي المنصوب والمجرور قوله واني
املتهد رحلك ذا المجاز ولا اري ذا المجاز اسم سوق
بمعنى وادري على صيغة المتكلم بمعنى اظن ومعناه اد
قضاء الله وقدره ان لك هذا الموضع الشريف
واظن بان هذا الموضع ليس بلاده قوله ونقول امراة
قبل انما صرح بالقول تحرزا عن نسبة الحكم والهن
الى نفسه قوله الاسماء الاربعة اي اخي وابي وحمي وهني

بالحر

بالحركات الثلث في فم مثل يد في حذف اللام و
جعل الاعراب على العين وضع وصلة بيانه انهم
اذا ارادوا ان يصفوا شخصا بالذهب مثلا لم
يتأت لهم ان يقولوا جاءني رجل ذهب فجاءوا بذو
اضافه اليه لكن لما كان الاعلام حكم خاص والقلب فنع
اضافته الى المظهر لشئ تلك الاحكام الحاصلة عند
اضافة تلك الاسماء قوله كالكاهل وهو عاتق الكتفين قوله
يا ذيل العاقلاه فان حمة زيد ونحر رجل اعرابا ان حكما
من حيث انهما يشبهان الاعراب في العروض كما عرفت
قوله فلو جردت اه بان يقوم مقامها غيرها قوله
الرحيم اي الرجيم بلحن الصالحين او المعلمين رحمهم الله
قوله يكاد ماتما اي في جميع استعمالاته لا تقع صفة لان
انما يجئ بالصفة لتعريف المخاطب الموصوف المبهم كان
المخاطب يعرف قبل ذكر الموصوف فلا يجوز الا ان
يكون الصفة متضمنة للحكم المعلوم للمخاطب حصوله
قبل ذكر الجملة فهذه هي الجملة الخبرية لان الانشائية

لا يعرف المخاطب حصول مضمونها الا بعد ذكرها ولذا لم
يكن خبر المبتدا او معرفة ولا مخصصا جاز كونه جملة انشائية
كما عرفت هذا واعلم ان الجملة ليست نكرة ولا معرفة
لانهما من عوارض الذاتيات لكنها في حكم النكرة بعد
تاويلها بها كما تقول في قام رجل ذهب ابوه قام رجل
ذاهب الاب قوله يعني بنفسه اعتبارية اشارة الى
دفع اعتراض تقديره ان النعت تابع يدل على معنى
في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في متبوعه اجاب
بان هذا الوصف وان لم يدل على صفة حقيقية ثابتة للموصوف
لكنه يدل على صفة اعتبارية ثابتة به قوله والتنكير
جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش
وصف النكرة المخصوصة بها بغير له يقعدون او لكن
ضعف بفصلهم اشد من قاعدون لا الالف والواو
في الفاعل فاعل في الاكثر بخلافهما في الصفة فانهما علامتان
فقط قوله خطر الفا بباجانا الكسائي وصفوا استنادا الى
قوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم والجمهور يحملون

يحملون مثله على البدل قوله اما المدح والذم اي كما انها
لا توصف يوصف يفيد ايضاحها لا ايضاحها فكذا
لا توصف وصفا يفيد المدح او الذم قوله واعرفها المضمر
اما المتكلم والمخاطب فلعدم الالتباس فيهما واما
الغائب فلان احتياجه الى المرجع المحقق يجعله في عدم
الالتباس وانما كان العلم اعرف من الاشارة لان مدلول
العلم ذات معينة في الوضع والاستعمال بخلاف اسم
الاشارة فان تعينه في الاستعمال من جهة الاشارة
الحسية وكثيرا ما يقع الاشتباه في مثله فلذا احتيج الى
الصفة الرافعة وانما كان اسم الاشارة اعرف من المعرف
باللام لان المخاطب يعرف مدلول اسم الاشارة بالقلب
والعين جميعا فمعرفته بالقلب فقط وكذا شريكه في
المعرفة واما المضاف الى احدها فنحو يقدم مثل تعريف المضاف
اليه وعند المبرد انه انقص ولذا يوصف المضاف
الى المضمر ولا يوصف المضمر واعلم ان سيبويه استثنى
من اعرفيته من المضمر من الاعلام لفظ الله فذهب الى انه

الى انه اعرفهمن يحل معرفة ونقل انه رايت فى المنام كان
قد مجانى من اهل الجنان ونقل لى الى جزيل الثواب بهذ
الشرح قوله مع صلته فيه لانه يد ونها منهم قوله حتى
ذهب الاكثر الى ان تعريفه انما اتاه من جهة الصلة
لمعلوميتها عند المخاطب انسان بدليل الاشارة
والمرور بل رجل منهم من تذكير اسم الاشارة والصفة
قوله يعنى المعطوف لان العطف معنى مصدرى فلو
يكون من التوابع متعلق بالقصد لا الفاضل المحشى
وتوضيحه انه ليس متعلقا بالمقصود والا لكان المعطوف
نفسه مقصودا بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق
بالفصل المفهوم من المقصد لانه عبارة عن قصد نسبة
او نسبة شئ اليه اشهر وهو دقيق يحتاج الى مزيد التدبر
فاملها الشرقد او محمد يقولعمر وتابع اه نسبة الى شئ
نحو زيد وعمرو فى الدار ونسبة شئ اليه نحو جاءنى
زيد وعمرو قوله والدير اى الجانب قوله وقيل قد جوز اه
نقل عن المص الفرق بين هذا الوجه والوجهان

الوجه الاول

الوجه الاول جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه
ومعطوفا من وجه وهذا الوجه جعله صفة لا محالة
من غير ان يكون معطوفا بوجه قوله لا يضاف الا الى
المتعدد وليس مدخول بين الاول متعدد ويجب
ان يقدر بين الثانية كالعدم حتى يكون مدخولها
ايضا مدخولا للاولى فيحصل التعدد قوله مسند لبين
بالاشعار وقد ندم ناظر منها وان الاصح جواده
لوقوعه فى القران وفى الاشعار وفى نسخ الادعية
المأثورة المكتوبة من اهل البيت بل عرض عليهم
وتقرير هم حجة كنطقهم وحمل الاشعار على الضرورة ليس
ضرورة قوله لقصد عدم التعيين وحاصله ان الضمير
عبارة عن هذه النشاة المذكورة الان اضافة النخلة
اليها فى حكم بحالها الان الضمير راجع الى النشاة المذكورة
بعينها اى نخلة نشاة لا نخلة هذه النشاة فانما كان
هذا شاذ الانه يجب ان يتصل بالضمير ما يتصل بالظاهر
السابق بعينه فجعله عبارة عن السابق لابعينه

شاذ والحاصل ان هذا الشذوذ في حمل المظهر على النكارة
مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا
فهو شذوذ عطف المضاف الى المظهر على محل رب
وبهذا اندفع ما ذكره الفاضل اللاري من انهم جعلوا
الحمل على نكارة المظهر جوابا والشذوذ جوابا اخر لان
ذلك الشذوذ الذي جعل جوابا ثالثا غير هذا الشذوذ
الذي ذكره الشارح في الجواب الثاني واندفع ايضا ما قيل
ان المضمر انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع ووجهه
انه قد علم ان المظهر اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون
نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما ذكره نجم الائمة من ان
الظاهر الراجعة الى النكرات المخصوصة نكرات قوله
لانتفاء النسبة جعل الشارح لهذا الجواب ثلثة احتمالات
الاول منع كون الفاء للعطف والثاني تخصيص كون المعطوف
في حكم المعطوف عليه بما اذا لم يكن بينهما سببية لانهما
يصيران بمنزلة شيء واحد فيكفي رابط المعطوف عليه المعطوف
وهذا ماخوذ من تحقيق نجم الائمة حيث ذكر ما معناه
ان الجمل

ان الجمل التي يلزمها الضمير كالصلة والصفة اذا عطف
عليها جملة اخرى متعلقة بها بان يكون مضمونها بعد
مضمون الاولى متراخيا عنه او لا او بغير ذلك جاز
تجرد احديهما عن المظهر اكتفاء بما في اختها لان ذلك التعلق
يجعل المجموع امرا واحدا تقول الذي جاء فتغرب الشمس
زيد لان معناه الذي يعقب مجيئه غروب الشمس زيد
والثالث ان الفاء السببية مفيد المعنى في الجملتين
ناب اتصالهما بما ربط به المعطوف عليه وهو ان الغضب
سبب لحيرته واما قوله ويمكن ان يجاب اخر بتقدير الرابط
قوله بسببه المظهر الراجع الى الطير اذا اي وقع الفعل
من هذا اصلاح عبارة المص لان العطف ليس على عاملين
بل على معموليهما فاصلحت العبارة بثلثة اوجه احدها
اصلاح الشارح وحاصله ان عطف مسند الى مصدر ومن
قبيل وقد حيل بين العير والنزوان وذلك المصدر
هو نائب الفاعل والتقدير اذا عطف اي وقع عطف
على معمولي عاملين مختلفين لم يجز اي امتنع هذا العطف

انما هو لوجود العاملين ثانيها اصلاح بعض شراح
اللباب وحاصله ان العطف بمعنى الامالة والتقدير
انا اميل الاسمين المعمولين نحو العاملين بان
يجعلا معمولين لهما ثالثها وهو الاظهر ما ذكره الاكثر
وهو ان في عبارة المص مضافا محذوفا اي قوله ما كل سوداء
فان قوله بيضاء عطف على سوداء المجرور والعامل فيه
كل وعلى تمرة عطف على تمرة والعامل فيه ما وهذا
مثل حاصله انه ليس كل ما استقبحته ظاهرا فهو قبيح في نفس
الامر ولا كل ما استحسنته ظاهرا فهو حسن في الواقع وعبروا
بالتمرة والشحمة لان التمرة مشهورة بالسواد الكل
لقبح الخلقة والشحمة عكسها قوله اكل امرء فان قوله ونار
عطف على امرء المجرور والعامل فيه كل وقوله نارا عطف
على امرء المنصوب والعامل فيه تحسبين وحاصل معناه
ان الاستفهام للانكار والتقدير اكل امرء رأيته تظنه
رجلا كاملا في الرجولية وكل نار رأيتها تتوقد في الليل
تحسبينها نارا لان النيران المتوقدة في الليل لطلب الضيف واشم
الفقر

الضال فالطريق على ما هو عادة العرب بحسب الظاهر
الغرض من هذا دفع ما ذكره الفاضل الهندي من
ان الثاني في هذه الشرطية مناف للمقدم لان لفظ
وضعه الماضي تقتضيان التحقيق فالتقدير اذا وقع
العطف على عاملين محقق وثبت التجويز وهو مسلم لان
ما ثبت محقق كيف يحكم عليه بعدم الجواز وحاصل
الجواب ان العطف بحسب الظاهر محقق والمحقق بحسب الظاهر
لا ينافي الامتناع بحسب الحقيقة فان التراكيب الكثيرة
المخالفة لقوانين النحو كلها جائزة بحسب الصورة
عند الجمهور اي المتاخرين والا فالمتقدمون قد اطبقوا
على جوازه كما اعترف به بعض الائمة الا في نحو في الدار زيد
والحجرة عمرو وهو الحق عندي لوروده في القرآن
العزيز وفي الكلام الفصيح قوله لقرآن يقوم ا. هذا مبني
على ما ذهب اليه بعضهم وهو ان العامل في المعطوف
حرف العطف بنيابته عن العامل السابق وهو بعيد
لعدم لزومه لاحد القسمين وفي العامل في المعطوف

مذهبان احدهما قول سيبويه وهو ان
العامل في المعطوف هو الاول بواسطة الحرف و
ثانيهما وهو مذهب البصريين وابن جني ان العامل
في الثاني مقدر من جنس الاول ومذهب سيبويه
هو الاولى قوله في الدار والحجرة عطف على الدار والعامل
فيه مجرور معطوف على زيد والعامل فيه الابتداء
على حذف المضاف فيكون من قبيل العطف على معمول
عامل واحد نحو زيد قال الا به المشهور بينهم ان
المضاف اذا حذف فيجري اعرابه على المضاف اليه
كما في واسئل القرية لانه قام مقامه فكان المضاف
فيجوز على قلة ابقاء المضاف اليه على اعرابه الشاذ فلما
كان المتنازع فيهما من هذا القبيل استشهد لها بالآية
الكريمة منسوبا نحو ضرب ضرب زيد قوله او منسوبا اليه
نحو ضرب زيد زيد قوله اي التاكيد دفع لما قيل ان
قولهم او الشمول لغو لظهور ان كلهم في جاء القوم
كلهم يقرر امر المتبوع في النسبة ويفيد ان النسبة الى جميع

لا الى بعضه

لا الى بعضه وحاصل الجواب ان تقرير المتبوع في النسبة
شايع بينهم في التفصيل المذكور وفيه شمول حتى نعني
عن ذكر الشمول قوله ثلثهم اعلم انه اذا اريد تعيين
العدد باعتبار النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع
وذلك من الثلاثة وما فوقها ولكن للتاكيد حتى يكون
تاكيدا اي مكررا الصحيح المجمل قوله في حكم تكرير اللفظ
قصد به الفرق بين ضربت انت واجمع واكتع بان
الاول في حكم تكرير اللفظ والثاني لفظ للصورة بخلاف
اجمع واخواته قوله صلى اصطلاحيا وغيره لهذا الكتاب
فينبغي ان لا يذكرها كما لم يذكر حسن بسن وفي بعض الشروح
بسن تزيين للفظ قوله ويمكن استنباطه اه كان فيها الا
الاهتمام فلان العموم هو تمام الافراد والاجزاء و
اما الروي فلانه تمام الشرب والعموم قوله هو التمام
واما السيلان فلانه يستلزم انبساطها وشمولها والعام
منبسط شامل واما الطول فلانه ممتد والعام
باعتبار النكرة كان كاملا امتدادا وان كان بين الافراد

متباين قوله تغليبا فان الاول حقيقة هو المفرد قوله
ولا حاجة اه اى لا حاجة للمص الى ذكر الافراد مع الاجزاء
فان ذكر الاجزاء مغن عن ذكره قوله بقية الباب
فان لم يكن هناك التباس كما اذا اكد المرفوع المتصل
البارز بهما نحو ضربت انت نفسك وضربا هما انفسهما
وضربوهم انفسهم بليان العوامل مثلا فلا
يفتحان فاعلا حتى يلزم المحذور قوله فلا يتقدم واكد والمجرور
يتقدم ابصع على ابتع قوله اى بقصد النسبة اليه اه
اشارة الى ان الجار والمجرور متعلق بالقصد المفهوم
من المقصود كما ذكره فى تعريف العطف وقد مضت الاشارة
مجملا الى ان عرضه ماذا وان اردت تفصيلا فاطلع به
على جميع تعاريف التوابع فاسمع لما يتلى عليك فنقول
عرف المص البدل بانه تابع مقصود بما نسب وهو ظ
الفساد فانك اذا قلت جاء زيد اخوك فالذى
نسب الى المتبوع هو جاء وليس المقصود منه اخاك
بل المقصود من اللفظ الدال عليه فاراد الشارح اصلاحه

فجعل الجار

فجعل الجار والمجرور متعلقا بالقصد فصار حاصل التعريف
ح البدل تابع مقصود اى قصد نسبة شىء اليه بسبب
نسبة الامر الذى نسب الى متبوعه فانا نقصد نسبة
المجىء الى اخوك بسبب انتساب جاءنى الى زيد لان اثبات
الحكم للمتبوع انما هو وسيلة الى اثباته للتابع اذا عرفت
ما تلونا عليك ظهر لك ان كلام الفاضل المحشى واعتراضه
على الشارح ليس فى محله فراجعه قوله اى دون المتبوع اه فيه
دونه راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر فى المقصود اى
متجاوزا عن المتبوع فى كونه مقصودا قوله بنسبة ما نسب
اليه اى يكون نسبة المجىء الى المجموع وحاصله ان اسناد
الفعل مثلا الى زيد فى جاءنى زيد اخوك يعنى لا يكون
معتبرا لكون النسبة اليه مقصودا ابتداء بل النسبة المجىء
اليه توطئة لانتسابها الى تابعه قوله سواء كان
ذلك الشىء الذى نسب الى المتبوع كالمثال الاول مسندا
اى غيره كالمثال الثانى فان الفعل مسند الى ضمير المتكلم
لا الى المتبوع الذى هو زيد ثنا لعينه فان الضمير مشتمل

على المثال لانه واقع فيه واعلم ان الشارح جعل هذا
وجه التسمية وهو ليس بمطرد والاولى بها ما ذكره بعض
المحققين حيث قال انما سمى بدل الاشتمال لاشتمال المتبوع
على التابع لا كاشتمال الظرف على المظروف بل من حيث كونه
دالا عليه اجمالا بحيث تبقى النفس عند ذكره الاول متشوقة
الى ذكر الثانى منتظرة له وهذا هو الذى فسر به الشارح الملابسة
والاحسن ان يجعله وجها للتسمية عليها وحمل كلامه
على هذا كما قاله الفاضل اللارى بعيد ويجعل الملابسة
بان اختلفا مفهوما لان اخوك يدل على اخوة المخاطب
ولم يكن يدل عليها زيد كيف لا ولو اتحدا مدلولا لما كان
الثانى تاكيد الا بدلا قوله الاسناد الى الثانى يظهر من قولك
اكرمت زيدا اخاك كونه بدلا لانك قصدت بذلك
المن على المخاطب واردت ان الاكرام وقع عليه من حيث
انه اخوك قوله نظرا الى القصد فلك ان تقول ان النسبة
الى المبدل منه فى هذين المثالين لا يوجب النسبة اليه
البدل فيكون مثالا لبدل الاشتمال فالجواب انه اذا قرئ

فى الفلك

فى الفلك فى وهم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى
القمر وجبا الى الاسناد الى فلكه اجمالا وكذا فى المثال
الثانى اذا اسئل عن المتكلم بهذا التركيب هل رايت
برج الاسد فقد رايت دجلة الاسد كان المخاطب منتظر
الذكر لبدل قوله لئلا يكون المقصود نقل عن المص انه جعل
هذا وجها للتوصيف بدل الكل واما فى وجه توصيف بدل
البعض والاشتمال فقد قال لانهما لا بد فيهما من ضمير
يرجع الى المتبوع ليعلم انه بعضه او ملابسه فلو كان
متصلا لكان معرفة ولو كان منفصلا لما كان موصوفا
قوله واستعمله اى طلب منه اى يحمله على ذا انه
قوله فيها سبق فى قوله وقد لبعض المحققين قوله اذا جعلته
بدلا قال بعض المحققين فى الفرق بينه وبين البدل ان
لو قال رجل نكحتك ابنتى فاطمة وكان اسمها خديجة فان
عطف البيان صحح النكاح لان الغلط واقع فيما ليس
بمقصود بالنسبة وان اراد البدل لم يصح النكاح
اذ الغلط فيما هو مقصود بالنسبة قوله اخبر لتناوله الصور

الثلاوم

قوله لاتلين بعرفناه قوله يعرف بالتخفيف كيضرب
هذا الكلام على عجمه لايرد عليه ما اورده الفاضل
المحشي ان هذا الحد لايصح الا من عرف ماهية المبني على
الاطلاق كان عرفها مثلا بان مطلق المبني هو الذي
لم يختلف اخره باختلاف العوامل لم يعرف هذا الفرد
منه اي الاسم المبني فعرفه بهذا التعريف ماخذ المبني
المعلوم له سابقا فيه فان مبني الاصل نكرة مطلقة
لان اضافتها الى ما بعده لفظية فهو من قبيل تعريف
الخاص بالعام اما لو جعل هذا تعريفا لمطلق المبني كما
قال المبني ما اسمها كان او غيره ما ناسب مبني الاصل
وقد عرفت ان هذا المبني الذي وقع جزء التعريف
ايضا مطلق فيلزم تعريف الشيء بنفسه قوله او غيرهما
كافتقاره الى الاشارة الحسية قوله كمجاري تشابه
لنزال الواقع مع انزل قوله بالفتح اي فتح يوم على انه
اكتسب البناء من المضاف اليه اعني اذ واما قراءة
الكسر فهو معرب قوله والمضاف اليه مع تركبه مع عامله

اعني المضاف

اعني المضاف او الحرف المقدر بخلاف المضاف قوله لمنع
الخلو لا لمنع الجمع لجواز اجتماعهما كهؤلاء ولا شك ان كون
الحذف عبارة عن حيث حركاته او حركة اي كون هذه
الحركات الغالب المبني انما هو من حيث حركات او اخره لامن
حيث نفسه كما هو المتبادر من قوله والقاب بحركاته لا انه
للمبني الضم والفتح والكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور
قوله لان هذه الالقاب كما هو المتبادر من اللقب فانه
قسم من اقسام العلم فالمراد بالقلب هنا غير ما هو المصطلح
بل المراد به ما يعبر به عن الشيء سواء عبر ببعض شيء اجزائه
وهذا هو معناه في اللغة قوله وانه المترتب لاطلاق كلمه
كما هو المتبادر من اسم الجنس المضاف قوله نحو من الرجال
فنون من هنا مفتوحة وفي الثاني مكسورة وفي الثالث
ساكنة اما فتح النون اولى فلكثرة ملاقاتها الالف
واللام والكثرة تناسبها التخفيف ولا يمكن البناء على
السكون لاجتماع الساكنين واما كسر الثانية فلان
السكون غير ممكن لما عرفت والاصل في تحريك الساكن

ان يكون على الكسر واما سكون الثالث فعلى الاصل قوله
لا باسماء الاصوات فانها ليست باسماء لعدم وضعها لكنها
جارية مجرى الاسماء المبنية في البناء قوله بهذا القيد اي بقيد
الوضع لا حد الامور على الحل واحد من التفسيرين اما على
الثاني فظاهر واما على الاول فلان لفظ المتكلم مثلا وان كان
موضوعا لمفهوم المتكلم كانا الا انه ليس موضوعا له من
حيث انه يحكي عن نفسه ولهذا صح ان يقال انت متكلم وانا مخاطب
قوله عند الحجازية اي كونها عاملا مخصوص بلغة الحجاز
كما عرفت قوله الى ضربن الى معنى صح قوله وانما بدا بالمتكلم عكس
ترتيب اهل الصرف اجماعا اي من البصريين وذهب الكوفيون الى
انت بكماله اسم وبعض الكوفيين الى ان الضمير هو التاء
وان عماده تعتمد عليها حال فصلها من العامل لتستقل
بالتلفظ قوله اختلافات كثيرة احدها ما اختاره وهو
مذهب الاخفش ثانيها مذهب بعضهم وهو ان اياك واياه
بمجموعها اسم ثالثها ما ذهب اليه الشيخ الرضي وهو ان
ما بعد ايا هو الضمير وايا عماد له كما عرفت وهو غير بعيد

فان قيل

فان الضمير دفع لما يتوهم من عدم اشتراك الضمير بنا
على ان التاء جزؤه فاشار الى دفعه بقوله ضميراه قوله
ستين كلمة فان لكل واحد من الغائب والحاضر اثني عشر
مضروب الخمسة في الاثني عشر يبلغ ستين ومضروبها
في الثمانية عشر يبلغ تسعين قوله على الاوجه مناسبات
كقولهم انما وضع للمتكلم انا لان المتكلم له ابتداء
الكلام والهمزة لها مبدأ المخرج لانها من اقصى الحلق ولحصول
المناسبة لحروف المد واللين من حيث انها متولدة
وزيدت الالف لبيان الفتحة وانما وضع انت للمخاطب
بينه وبين المتكلم لانه مثله في المواجهة وزيدت
التاء لمناسبتها الواو في المخرج وكسرة التاء للمؤنثة
لان الكسرة تدل على الياء والياء علامة التانيث
فالكسرة بالمؤنث اولى من المذكر وفتحت في المذكر طلبا
للخفة وزادوا الميم في ضربتما وضربتم واصلهما ان يقال
ضربتا وضربتوا لئلا يلتبس الف التثنية بالف الاشباع
وزيد في جمع المؤنث نونا ليكون جمع المؤنث على

لجمع المذكور بالحاق زيادتين فى اخره الى الغير فذلك من
التعليلات المذكورة فى المطولات قوله صفة جرت
انما قيد بالصفة لان الفعل اذا جرى على من غير
هو لا يجب فيه ابراز الضمير عند البصريين الا فى صورة
اللبس نحو زيد عمرو يضربه هو ومعنى جريانها على غير
من هى له بان تقع صفته او صلة او خبره او نعته
قوله ليكون اشمل من تتمة الاعتراض وشموله
اما من جهة اطلاقها على من يعقل وغيره او لخصوصها
بمن لا يعقل لكنه اكثر افراده قوله على ما هو الاصل
وهو من يعقل لانه اشرف قوله وانما يصح ذلك اه اى
وانما صح كون هذا المثال ما نحن فيه مثالا لكون الفعل
بسبب ان الصفة جرت على غير من هى له اذ لو كان الضمير
المنفصل فاعلا حتى يكون الصفة خالية من الضمير
يكون ابرازه لما عرفت اما لو جعل هذا الضمير تاكيد
للفاعل المستتر فالابراز انما هو لغرض التاكيد
قوله لكنه تاكيد لازم استدراك من قوله اذا كان

فاعلا لا تاكيدا اى يصح ما ذكرت اذا هى فاعلا لا تاكيد
ولا لكنه لازم لا فاعل فلا يصح التمثيل وانما كان التاكيد
هنا لازما وليس من شانه اللزوم لرفع اللبس فى صورة
ثم ان الشارح بعد ان جزم بانه تاكيد استدل له بالمثال
المذكور لانه لو كان الضمير المنفصل فيه فاعلا لما قيل
ضاربوهم بل ضاربهم لان ... اجتماع الفاعلين والثانى
على ما روى عن الزمخشرى فيكون مثالا لما نحن فيه
لانه فيه فاعل لا تاكيد اذ لا علامة فى الصفة تدل
على استتار الفاعل الا ليس فيها الان تاء ضاربته قرينة
على انها صفة اصلا قوله بايراده عليه للطعن اى الطعن
فى الاول الوهلة بسبب تقدير غير الاعرف فجعل الضمير
منفصلا لئلا يلحقه هذا الطعن وثانيا فى الحال الوقت
التلفظ بالضمير المنفصل شبيه بالفعل فى النصب كونه
فضلة مثله فى هذا المقام اى مقام اتصال الضمير خاصة
قوله حرف جرة لبعضهم كانه جعله فى حكم حرف الجر محمول
عليه فى انه معنى اللام التعليل كان قوله لولاك لكان

كذا فى معنى لم يكن كذا لوجود ك وهو بعيد قوله
فى الوسط هكما لشدة امتزاج تاء الضمير معه لانه
فاعل بخلاف ياء المتكلم فانه مضعف قوله كما فى لعل فيلزم
فيه اجتماع ثلث نونات بل ربع لان الفاصل من
الامثين حرف واحد قوله وجملة معطوف على مجرد قوله
قبل العوامل اى اللفظية لانها المتبادرة عند الاطلاق
قوله وذلك التوسط بفصل اشارة الى ان قوله
بفصل متعلق بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا
لان اللام المقدر بعدها انما لام كى معناها سببية
ما قبلها لما بعدها والسبب انما هو التوسط لا التسمية
على ما لا يخفى قوله وكون المبتدأ ضميرا نحو كنت انت الرقيب
فانه لا التباس اذ الضمير لا يوصف لما عرفت قوله لاشاع
اللام بيان لوجه الشبه اى كما ان اللام لا تدخل
المعارف فكذا افعل التفضيل فيجوز وصف المعرفة
لقربه منها فيحتاج الى ضمير الفصل قوله على انه خبر
مبتدأ وما بعده غير معهود مفهوم بالتاكيد

معنى الكلام

قوله معنى الكلام ويقع اه حاصله ان يراد بقوله يتقدم
معناه لان معنى التقدم الموقوع مقدما يريد ههنا
مجرد الوقوع بقرينة قوله قبل الجملة وح معنى الشرح
يقع متقدما بيان الحاصل المعنى والا فلا حاجة الى
قوله متقدما لان حاصله ما عرفت قوله ويقع جملة
اى قبل هذا الجنس جعل الجملة هنا للجنس ليجعل الجملة
بعده لحصة منه فيتغايران فيكون حاصل المعنى
ويقع قبل هذه الجملة ضمير بعض حصة تخرج من ذلك الجنس
الكلى وهذا رد على الفاضل الهندى حيث قال انه من قبيل وضع
المظهر موضع المضمر لزيادة التمكن فى الذهن فالجملتان
ح بمعنى واحد وظنى ان هذا احسن واقل تكلفا من
كلام الشارح قوله اذا كان اى الضمير نحو قل هو الله احد
قوله معاينة علة للتسمية وحاصله انه لما كان راجعا
الى الشان سمى به وقيل انما سمى ضمير الشان لان
هذا الضمير لا يجوز دخوله الا فى كلام له شان عظيم
فلا يقع هو زيد الا اذا كان قيام زيد امرا عظيما يعرف

فيه وجه تسمية بضمير القصة وتجنس تانيثه اى الا
المسموع من العرب واما تانيثه بتاويله بالقصة
من غير كون الجملة فيها مؤنثا نحو هي زيد قائم
بمجرد قياس قال ليحصل المناسبة بين الجمل اما ان
مؤنثا ضمير القصة واما قولك هي زيد قائم وان
جاز الكثرة حال من التناسب معترضة اى بين
الموصوف والصفة في هذا الكلام اى الحكم على
هذا الضمير بان يفسر بالجملة يلزم اسنده الى آه
لان قوله يسمى كانه هو المحكوم ح فالكلام تم عنده
فكانه قال الضمير المتقدم على الجملة يسمى ضمير الشان
فينقطع الكلام ويكون ما بعده مسندا كما وقع فيه نظر
فان ما بعده على هذا التقدير فيه علة اخرى مبينة
لوجوب تفسيره بهذه الجملة دون امر اخر من جوف
تفسيرا وتمييز فعلى هذا لو فرض وانتم ان قوله لو لم
يحمل التقدير على ما ذكره سابقا بقوله ولا يبعد ان
انتقض القاعدة وجه الانتقاض ان مثل هذا الظهير

ليس بظهر الشان

ليس بظهر الشان لجواز تفسيره بالمفرد في قولك الشان
هو قيام زيد ويصدق عليه التعريف لكنه خارج
من تفسير المتقدم ثم اخذ فيه عدم سبق المرجع
وهذا المرجع واما اذا جعل قوله يسمى ظهر الشان
في اصطلاح ارباب الفن قال بلا دليل آه اى في اللفظ
وانما قلنا ذلك لان في قوله ان من يدخل البيت قرينة
معنوية وهو ان كلمة ان لا تدخل على اسماء الجانات لاقتضائها
الصدارة والكنية معبد النصارى والجوان جمع جوان
وهو ولد البقر الوحشية وكنى به عن الاولاد الحسان
وبالظباء عن البنات الحسان قال فتعدى شبها لان فيها
فتح الاول كالفعل وحكما عطف على قوله فتدر واعملها
قال اى اسما وضع اسما قال ذلك لان المضمر يجب الظاهر
المجموع موضع المجموع وضع اجزائه قال اشارة هذه
الغرض دفع الاعتراض الذى اورده اكثر الشراح على
عبارة المص وتقريره انا نراد بقوله المشار اليه الا
الاصطلاحية لزم تعريف الشئ بما يساويه المعرفة

واكلها لان اذا الاشارة فى الحد قد اصطلاحية فان

اريد الاشارة اللغوية دخل فيه ضمير الغائب والمعهود

غيرهما فان الشرح حمل الاشارة على الاشارة الحسية و

هى الامتداد المتصل الواصل بين المشخص وما يصير غاية

لذلك الامتداد على التجوز تنزيله منزلة المحرف

فان من كانت المخلوقات باسرها ما اثر عليه فهو فوق

المحسوس هو معنى الفعل فانه يفهم من الخبر الى المبتدا

معنى فعل تقبيل اى فاذا قلت زيد قائم فهو فى معنى زيد

مقيد بالقيام وهذا مبنى على مذهب ابن مالك حيث

جوز وقوع الحال من الخبر وجعل العامل معنى الفعل

المفهوم من الانتساب كما عرفت قلم اى قدم لفظ

المثناة مع انه حال عن هذان وذين ليكون الظاهر به

قريب المرجع اعنى قوله المذكورة فاصلة هو خبر للغرض

من هذا التكلف دفع الاعتراض الوارد على ظاهر العبارة

تقريره ان قوله هى مبتدا راجع الى اسماء الاشارة

ولا يصح حمل ذا عليها فحاصل الجواب ان ذا مع ما عطف

عليها

عليها المجموع خبره وعلى هذا قولنا المثناة والمثناة

ذان وذين ليس جملة حكى من مبتداء وخبر معطوفة

على الجملة قبلها كما توهمه ظاهر العبارة بل هو مفرد مقيد

بحال معطوف على مفرد مقيد بحال وهذا الى آخرها

الاشاره اذا عرفت هذا فاعلم انما وقع فى بعض النسخ

من تقدير لفظ خمسة بعد قوله وهى اى الاسماء الاشارة

غلط فان جواب اخ لكن الظاهر يرتقيه فعل لالى غيره هو

على احد الوجوه وقيل ان هيهنا حرف ايجاب بمعنى نعم

وهذان مبتدا لساحران خبره وقيل اسم ان ضمير الشان

محذوف بكت بالبنا الان هذا حال الالف المجهول اصلها

على سبيل اللحوق والعروض دفع لما يرد من المتبادر من

اللحوق اتصال بالآخر وحاصل الدفع ان اللحوق بمعنى العروض

فهو ليس فى الحقيقة منها بمعنى من فوايد كلمة اللحوق

التنبيه على انها ليست فى الحقيقة منه وان اوهمه

شدة الامتزاج وكتابة كردنا الكلمة اى حروف الخطاب

خمسة وهى لك كما لكم لكن فى خمسة من انواع الاسم الثلاثة

وهي ذا وذان وتا وتان واولاء قوله ثم ترتقي اسمه وهي تا و
ذي وتي وته وذه وذهي الآن نوعها واحد حاصل
في ضمن بعض هذه الافراد على سبيل البدل ثم ان تستعمل في
زمان كقولك ثم هنالك الولاية وهذا باستعارة ما هو موضوع
للمكان للزمان كما ورد العكس في قول الفقهاء مواقيت الاحرام
اي مواضعها قوله يجب ان لا يكون هذا بيان لحاصل المعنى لان الكلام
فيه حقيقة دون الالحاق قوله جزءا خبرها الا عين قوله
من الافعال اه فان الافعال على الناقصة كما في الجم الاعم
لاخبارها فيجوز ان يكون تمم منها والمراد بالجزء التام
ثم يجده ان الجزء التام هو الذي يكون جزءا من مركب
اذا انحل المركب اليه لا يحتاج في كونه جزءا له الى انضمام
امر اخر كالفاعل من قولك قام زيد فانا اذا حللت هذا
المركب يكون قام هو الفعل وزيد هو الفاعل فيكون زيد
فاعلا لا يحتاج الى شيء بخلاف قولك جاء الذي قام ابوه
فان الموصول لا يكون جزءا تاما من هذا المركب الا بانضمام
الصلة اليه قوله معناها اللغوي وهو المتم للشيء قوله

اذ وجب

اذ وجب فانهما يحتاجان الى صلة اعني الجملة ليصان عن
الابهام فيتميعا بها كاسم الفاعل في الضارب بمعنى الذي
يضرب بتشديد اللام الحرفية في اللفظ قوله بالحقيقة والشبه
معناه الضارب اسم بمعنى الجملة الفعلية لكونه جملة بالنظر
الى حقيقة اللام فيها موصولة وكونه مفردا صورته بالنظر
الى كونه مشابها للام التعريف ويسمى اه اوله فتأمل
ما اي ذا الذي وحدي ولهيب اي يثبت بالحجاز قوله او ما يقوم
مقامه وهو الالف واللام وفروع الذي كاللذان
واللتان ونحوهما من تذكيره كما يذكر مثلا بمعرفة
اذ الحال والتمييز للمخبر عنهما اذ يجب تنكيرهما وبمعرفة
ان الضمير الشان لا يخبر عنه اذ يجب تصدره الجملة
الثانية وهي الجملة التي يكون الموصول فيها مبتدأ وها
وجعلناه لان المطلوب ان تثبت للمحكي الحكم الذي
كان ثابتا لذلك المخبر عنه ولم يمكن ان يقع الموصول موقع
المخبر عنه لتصدره مبتدأ فلا بد ثانيه وهو الضمير العائد
اليه مكانه الذي ضربته زيد والفرق بين الجملتين انك

اما قلت ضربت زيدا فربما تخاطب به من لا يعرف ان لك
مضروبا في الدنيا وربما تخاطب من يعرف شخصا مضروبا
لكن لا يعرف انه زيد واما قولك الذي ضربته قوله فلا تخاطب
به الا على الوجه الثاني لان مضمون الصلة يجب ان يكون
معلوما للمخاطب قوله ليصح بناء اسم الفاعل فتقول في
الاخبار عن زيد في المثال المذكور الضاربه انا زيد او
المضروب لي زيد قوله بخلاف عجبت جزاء اي بخلاف الاخبار
عنهما فانه لا يجوز قوله وامتنع في المثال الاول ان
يقول وامتنع فيما يجب تنكيره قوله زيد ضربته علامة
يصلح مثالا للاسم ولا مثله قلت لو يمثل له قوله اذا جعلت
الضمير اي الضمير الذي في ضربته واما قال اسمه فهو ضمير الذ
وخبر الموصول يجب ان يكون في الصلة قوله وما فيه اي
محتاجة الى الصلة او صفة وقيل او الى موصوف فكانها تامة
بنفسها قوله الا في التام والصفة قوله وعن الفعل كما كانت
تامة ايضا كقوله على الشيطان كيف اوهبا ما اراه لرو قد
كانت الى بشر بن مروان ونعم مركبا من ضاقت مذاهبه ونعم

فتى

من هو في سرها لان اي نعم شخصا هو او رجلا هو من
شعب المحل على التمييز قوله ايا ما تدعو الاية اي اي
اسم تسموه به فانه متحد بها فله الاسماء الحسنى قوله الا اذا
كان حذف صدر صلتها هذا مذهب سيبويه وخالفه
الكوفيون وجماعة من البصريين لانهم يرون انها معربة
ما قبلها الشرطية والاستفهامية قال الزجاج ما تبين لي
ان سيبويه غلط الا في موضعين هذا احدهما فانه يسلم
انها تعرب اذا افردت فكيف يقول ببنائها اذا اضيفت وقال
الجرمي من البصرة فلم اسمع منذ فارقت الخندق الى مكة احدا
يقول لاضربن ايهم قائم بالضم وزعموا انها في الاية
استفهامية وانها مبتداء واشد خبره ومفعول ننزع
اما محذوف والتقدير لننزعن الذين يقال فيهم ايهم اشد
او انه معلق عن العمل بالاستفهام او يكون مفعوله من
كل شيعة ومن زائدة على مذهب الاخفش قوله قد قرئ
بالنصب واما من قرا بالنصب فهو معرب ومفعول للفعل
قوله قال الشارح الرضي قد اجبنا في اول الكتاب عن هذا
واخترنا ما ذهب اليه البعض ان يكون هذا اي كونه بمعنى
الامر حالما في الانادنا وهو لفظا احدهما ترتيبا ما صوف

من التصويت معرفة راى تلاعبوا بالزعرة وهى اصبة للضان

قوله معرفة اى علم جنس كسبحان فانه علم جنس للتسبيح عن

الاحوال الفعلى للمبالغة قال عبد القاهر اصل انزلا انزل

انزل انزلا ثلاثا واكثر الثلاث اوما فوقها جمع والجمع

مؤنث نقيل انزلى الحقوا الياء التى هى ضمير المؤنث دليلا

على التكرار ثم عدلوا ان الانزال اذن مؤنث كانزلى قوله

وبين وجهها حاصل بعض ما ذكره ان عليك زيدا اسم فعل

منقول من الجار والمجرور اصله وجب عليك اخذ زيد

واصل دونك زيدا خذه فقد تمكنت منه فاختصر هذا

الكلام الطويل لغرض حصول الفراق منه بالسرعة لياتى

المود الى الامتثال مثل ان يتباعد عند زيد وكل ما هو بمعنى

الخبر ففيه التعجب ففى هيهات اى بعد وشتان اى ما

اشد الفراق وسرعان اى ما اسرع والتعجب هو التاكيد

ما لمبالغة كقطام وغلاب هما علم امراة قوله او غير ذلك مثل تسكين

البهيمة او حمله على الشرب قوله نحو الاطروانا لا ارى متعاصى

انكار كون هذه الاصوات التى يصوت بها البهائم اسما

افعال بمعنى الامر كما ذهب اليه بعضهم وذلك لان الله تعالى

جعلها فى فهم المطلوب منها كالعقلا قوله اسمين او فعلين

هذه

هذه المركبات كلها لم توجد والموجود منها ما تركب من اسمين حقيقة نحو بعلبك وحكما نحو سيبويه او اسم وفعل نحو

نحو بخت نصر مركب من بخت بالضم بمعنى الابن فالوانه وجد ثم

اسمه نصر فنسب اليه معرب باب التفعيل قوله ليس بينهما نسبة

لا نسبة اسناد ولا نسبة اضافة ولا عمل افاده وقوله لا فى

الحال ولا قبل التركيب تعريض بالفاضل الهندى حيث قال ليس بينهما نسبة

قبل العلمية وهو عدول عن عموم العبارة بلا داع قوله

تجرى الاسماء المبنية فى الجريان على طريقة واحدة قولنا ابط شرا

ان قيل كيف يستقيم خروجه عن هذا الضابط مع انه مبنى

قلنا بنا وه من جهة النقل عن الجملة لا من جهة التركيب فلا يكون

خروجه عنها قوله وتعين النسبة اما العطفية فقد

ارتكب امر اصعبا لانها نكرة فى سياق النفى فتفيد العموم

قوله لا تدل على نسبة اصلا ما الدال على النسبة العطفيه

انما تحصل بعد التخصيص من اصله وانه مركب من اثنى عشر قوله كل

من خمسة عشر وحادى عشر خرج الثانى ما كان الجزء الاول

منه على صيغة اسم الفاعل فخرج الاول ما كان جزؤه الاول

على اوزان الاعداد الاصلية قوله المشتق منه اى من العدد

الزايد فان حادى مشتق من احد وهو زايد على العشرة لان

اصل حادى عشر احد عشر كما ستسمع قوله حادى عشر واقع بعد العشرة

ومعنى حادى عشر مجموع العشرة والواحد قوله قبل التركيب
متناكيره ونقطونه فانه سيبويه يبقى على ما كان عليه
قوله توجيه بحاصله ان المراد بالتضمن اعم منه فى الحال
او فى الاصل وحادى عشر فى الاصل واحد من احد عشر
عنى من احد الى حادى باخرت الواو وعن الدال وقدمت
الحاء على الالف فصار الحاد ثم قلبت الواو ياء كما فى الداعى
قوله لا المعنى المصدرى وهو المعنى اللغوى بمعنا الاصطلاح
المعبر عنه سابقا بقوله ان يعبر عن شى معين اه فان فيه
مصدرية فمعناه التعبير وهو لا يتصف بالبناء على ما لا يخفى
قوله ولا كل ما يكنى به فان كثيرا منه معرب كهن كناية
عن القبيح وكفلان وفلانة بل بعضها من المكنى به المبنى
ولا كل بعض اى ولا كل ذلك البعض المبنى فان كثيرا منه ليس
من هذا كالضمير الغائب ومن وما اذا عرفت معنى العبارة
على هذا النمط ظهر لك فساد قول الفاضل الهندى حيث قال لعل
قال الشيخ ولا كل بعض لانه يتوهم من كل ما يكنى به والعنوان
لا بعض منهم وكان السهو من الناسخ انتهى قوله وتعدادها
اى لا يمكن معرفة تلك المعينة المرادة من الكنايات الا بذكرها
وتعدادها مفصلا فلذا اعرض عن تعريف الكنايات على الاطلاق

كونها

كما عرفتها غير مثل هو ايضا فى الامالى حيث والمراد بالكنايات
ههنا الفاظ مبهمة يعبر بها عما وقع فى كلام متكلم مفسرا اما
لابهامه على المخاطب واما لغباوته وذلك لان اللفظ العام
اذا اطلق واريد بعض معين من افراده كان يطلق الرجال
ويراد زيد وعمرو وخالد فلا يمكن معرفة تلك البعض المعين
بتعريف الرجال بان يقال انه لفظ موضوع للافراد غير محصورة
فانه كما يصدق عليها ان بعض الافراد يصدق على غيرها
ايضا فلا بد من تعريفها من تعدادها مفصلة مبينة بامثلتها
قوله وضع الحرف اى ثنائية فان الاصل فى وضع الاسم ان
يكون على ثلاثة والحرف على اقل قوله من حيث هى لا تستحق اه
لا من حيث وقع المفرد موقعها فحاصله انك فانه فى قولك بلغنى
انك قائم بالنظر الى نفسها لا تستحق شيئا منهما واما بالنظر الى
قيامها مقام الفاعل فيقع ايضا فى محل الرفع وفى هذا التعليل
تعريض بصاحب المتوسط حيث قال وانما بنى كيت وذيت
لكونهما واقعين موقع المبنى وهو الجملة قوله متحرك اه ذلك
لانه فى الاصل معرب وكسر لانه كسرة اعراب وتنوينه تنوين قوله
تحكما اى ترجيحا بلا مرجح والوسط مناسب مع كل واحد من الطرفين
فلا تحكم قوله فيه ما يجئ وهو المميز كلفظ المائة ولموافقته

المميز ٥ لما فرغ من هذا الجر اعني جر التمييز بالحرف وجره جا
لاضافة كم اليه نجملا فكم الاستفهامية فان الجهل الحروف
لا يناسب اعراب مميزها سابقا اعني النصب ق لكن جوز
الزمخشري هذا الكلام من الشرح لما ادعاه الفاضل الرضي
من ان جر مميز كم الاستفهامية لم يدل على جوازه كتاب
من كتب هذا الفن فنقل جوزه الزمخشري في اكثر كتبه
مستدلا عليه بالآية ق اي كل واحد منهما انه على وجه كون
الخبر مقدرا مع ان المبتدا مثنى وذلك لانه مفرد لفظا
او شبه فعل تركه الكفر اقتصارا على الاصل لانه اراد بالفعل شبهه
كما في لبعضهم ق الاعجب المميز وذلك لانها اسم مبني مبهم
لا يحصل معناه ولكونه ظرفا او مفعولا به او غيرهما الا بمميزه الواضح
لابهامه وقد تضمن كلام الشرح هذا دفع اعتراض الفاضل الرضي
حيث قال ان قولنا كم شخصا بكم يوم ضربت لانه ليس منصوبا
على حسب اقتضائه فعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس
نصبه الا على الظرفية فاجاب بان مدار نصبه انما هو على غيرها
ق فتمييزه اي تمييز كم وكونه اي منصوبا ان لم يكن اي
التمييز ق نكرة متطفلة استفهاما لانها في معنى المعرفة فانه لو
كم رجلا الحرف بمنزلة اخوك اعشرون ام ثلاثون ام نحوهما

قاعدة النصب

قاعدة النصب لانه يصدق عليه انه وقع بعد شبه فعل
غير مشتغل عنه بضميره ولا متعلقه ق القيام مقام عامله
وكان العامل غير مقدر فلم يكن بعده اشبه فعل ق
مع اتصاله به اي اذ بعد الرفع الفاعل وهو كونه في تمام
عامله لا يخرج من النصب على الظرفية حتى يتوهم ان مثل قد
خرج عن الظرفية فيجب التنبيه عليه كغيره من الاسماء التي
خرجت من النصب على الظرفية ق في بعضها اه قول الوجود
في النسخ التي راينا ها للرسالة مثله ولو بلا قوله بعد
وقد يحذف [illegible] بالتمييز ولولا ذكر التمييز هنا لكان
الانسب ان يقول وقد يحذف المميز ق باعتبار بعض الوجوه
اي النصب والجر ق معه بالابتداء استفهامية كانت
ام خبرية وقع فيه اما منصوبا او مجرورا والخبر قوله قد حلت
فانه قد شاد ام لترجيح النصب بكثرة افراده ق ان هذا
انما عبارة بالوجوه الثلثة في كم لو افق ما سبق من الكلام في
نفس كم ق ان هذا الوجه وهو احتمال الاعتبار والوجه الثلثة
في عمة الذي احلا فراده دفعها وانما على اي ان حلت
تبعدي بنفسه فلم عداه بالحرف اي كم مرة بالنصب اشارة
الى النصب على المصدرية وتفرع عليها حال اخويها وذلك
واضح لكونها تابعين لها لكون حالة عطفا عليها وفعا

صفة لها قوله في هذا المثال اي في قولك كم ضربت
محتملا للنصب على الظرفية ان قدرته كم مرة والمصدرية
ان قدر كم ضربة والفرق بين المعنيين ان المصدر
ان كان للنوع فقط فان ضربة للنوع لا يقبل العدد حتى
يحتاج الى الفرق بينه وبين نصبه على الظرف واما اذا كان
المصدر للعدد فالعددية تفهم من تقديره مرة ليضا فما
الفرق بين المعنيين حيث ان العددية تفهم من تقديره
منهما وحاصل الفرق كم اذا كان منصوبا على الظرفية الملحوظ
فيه اولا وبالذات هو الزمان المدلول عليه بلفظ
ويلاحظ فيه العدد ثانيا وبالعرض وكان منصوبا على
المصدرية فالملحوظ اولا وبالذات هو الحدث المدلول
عليه بلفظ المصدر وعنه ليضا لعدد ثبتا قوله عند نسيانه
اي حذفه من اللفظ وعدم ارادته بالنية لانه غير
متضمن لمعنى حرف الاضافة كزيد وعمرو ومعنى حرف الاضافة
حرف الاضافة قوله هو اللام ومن معنا ما هو الاختصاص
واشباهها قوله لجبر النقصان اي نقصان ما لحقها بسبب
حذف المضاف اليه قوله ما بعدها هاكلام واسفل ودون
واول ومن على قوله ساغ او ساغ الماء اي اسهل مدخله في الحلق
وقوله اغص من الغصص وهو عدم نزول اللقمة في الحلق ما كان

الجحيم

الجحيم الماء البارد والجاد وفي رواية اغص بالماء الفرات
فلا وقت اه اي لا فرق في المعنى بين الضميرين فان المضاف
اليه في كليهما محذوف محض عنه في احدهما غير معوض عنه
في الاخص وهذا القول قيم قول بعضهم من ان المعنى ليس
على الاضافة بل كانها اسم مفرد عن الاضافة مثل فيما
تمامها اي كما في الظروف فان قولك قدام زيد يتنا ولها قدام
وجهه الى انقطاع الارض فتشابهت الغايات اه حاصله انه
وان كانت مضافة الى الجمل بعدها ان اضافتها ليست بظاهر
اذ الاضافة في الحقيقة الى مصادر تلك الجمل فكان المضاف
اليه محذوفا قوله غلبة وقوعه لالزومه وعنه قوله
الكسائي في المناظرة التي جرت بينه وبين سيبويه في مثل
قولهم كنت اظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور فاذا
هو اياها وخرج على وجوه احدها ان النصب على معنى وجدته
اياها وفيه نظر لانها تنصب مفعولين وثانيهما قول الملفقة
الاقرب ان الاصل فاذا هو موجود اياها فحذف الخبر وثالثها
ان يكون نصبه على اسقاط الكاف فيكون التقدير فاذا
هو كها اي فاذا الزنبور كالعقرب وهو مبني على جواز دخول
الكاف على الضمير ورابعها قول بعض النحويين انه يجوز
ان يكون اياها كناية عن الجملة التقدير فاذا هو لسعته

لسعتها فكنى عن الجملة بقوله اياها فانتصاب اياها عنده
على الحال لكونها كناية عن الجملة والجملة نكرة واذا كانت
كناية عن نكرة صارت فى حكم النكرة وخامسها ان الاصل
فاذا هو هى فاشبع ضمير النصب موضع ضمير الرفع وسادسها
انه ضمير به والاصل فاذا هو ثابت بها او يشبهها ثم حذف
فانفصل الضمير وسابعها انه ضمير مطر والاصل فاذا هو
يليع لسعتها ثم حذف الفعل فانفصل وهذه التوجيهات
كلها ضعيفة والحق عدم ثبوت وقوع المنصوب بعد
اذا كما ذكره سيبويه ولذا قالت العرب لما اجتمعت بباب
الخليفة القول ما قاله الكسائى واحتجوا بالنطق فلم
يقدروا وقوله جارى مجرى الظرف فى انها تقبل تقدير
فى وتشبهها قوله بعض الشادحين هو صاحب المتوسط وجه
كونه توهما انك اذا قلت كيف زيد فهو سؤال عن حال
وصفته ولا دخل له فى زمانه الحال هو عبارة صاحب القصر
مؤولة كما ذكره الش حالكونه متلبسا بالعدد وجعل الباء
للمصاحبة وقطعه عن المقصر الذى يطلبه ملهم الباء
لما فالتجم الامغنى حيث قال ما الباء بمعنى مع والاحسان
ان الواجب ان يقول المقصر به العدد لانك قصدت نفى الذ
يوما على داشيئى لا انك بالعدد يوماك قوله والمخبر معرفة
لانه

لان عدة بمعنى اول المدة اى جميعها قوله وغدوة خاصة
ونصبها اما على التشبيه بالتمييز وفا سمع منه هو قول الشا
لدن غدوة حتى الحما نجفنها منعوض من الظل قفص
اى لاجل الفعل اى بيان الماضى الذى نفى فيه شىء
وعلى الثانى الاسناد وكذا الكلام فى المستقبل المنفى اى
الذات المعينة الظ ان لفظ الذات مصدرة باللام
لا بالباء وهو تفسير الشىء المبهم لا لقوله بعينه ولفظ
المتعينة تفسير المعين وحاصل التعريف ان الاسم المحر
هو الذى وضع لذات مع تعينها وبد لعلى ان الذات
تفسير الشىء قوله لا الشىء مفعلا بهذا المعلومية ولم يقل
مقيل ابالذات المعلومة وفى نسخة الفاضل الحش الذات
مصدرة بالباء كما فى كثير من النسخ فجعل المجموع تفسيرا
للمعين واعترض بان هذا انما يتم لو جاء بمعنى الذات المعينة
ولا يناسبه اللغة فتحقيق ذلك المشترك قد حققنا
الكلام فى اول الكتاب فارجع اليه لتفهم ما هنا قوله والمبهم
جواب اعتراض وهو انه ما عرفت بالمبهم من اقسام التعريف
فلم اعرض المص عن ذكره وحاصل الجواب انها بدل عن الاعلام
فجعل اسما آخر ولهذا ما ثبت اى ولاجل ان تفاوت المضاف

يتفاوت المضاف اليه لو بين التفاوت بين اضافته بعد
بنائه بين انواع المضاف اليه لم اكتفى بذلك البناء عن هذا
لانه تابعه وفرعه قوله اصلا فكبره مد منا ها سابقا
افردها بالذكر مع انها داخلة تحت النكرة قوله معرفة كانت اه
دفع لاعتراض بجهة الائمة حيث انه لم يخرج عن الواحد والاثنان
لانهما وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا للكمية اللاتي
بل للكمية الوحدة والاثنان وحاصل الجواب انه واضع
للكمية احاد الاشياء مفردة لا مجتمعة قوله رجل ورجلين اه
فانه يفهم من هذه الاسماء الكمية مع الذات فتلك
مثلا فان المفهوم منها انما هو الكمية فقط واما كونه رجالا
او غيرهما فيحتاج في فهمه الى لفظ اخر قوله من جنس واحد
هو الثابت بالتا قوله من جنس احدهما بالتا والاخر بالف
قوله واما تذكير الثاني اه جواب اعتراض تقديره انك ذكرت
الجزء الثاني في تسعة عشر واضا نه خوفا من اجتماع تأنيثين
ولولا هذا المحذور لما ذكرت فهو معين ان في احد عشر
لما انث الجزء الثاني لم ذكر قوله ما لتا ثنتان اه جواب
عما يقال انه لزمك اجتماع تانيثين من جنس واحد في اثنتا
عشرة واثنتا عشرة وقد فررت منه وحاصل الجواب ان التا

ثنا بدل

ثنا بدل من لام الكلمة اعني الياء كالتاء في بنتان فانها
بدل من الواو فلم يتمحض للتانيث حقيقة لكن حمل على ما
اذا لم يتمحض له نحو زينه فاجوز فيه قوله واما غيره اه حاصل
العبارة ان المص اتى بجميع هذا بقاعدة كلية من قوله
احد وعشرون احدى وعشرون ممتد ج فيها وموضوع
افرادها فلم افرده بالذكر وحاصل الجواب انه قد غير
فيه الواحد الى احد والواحدة الى احدى وليس التغيير
فيه للتركيب كاحدى عشر بل للعطف الثابت له فلم يكن
داخلا في قوله ثم بالعطف بلفظ ما تقدم فانه ما تقدم في
الاعداد المفردة هو الواحد والواحدة لا الاحد والاحدى
فلذا خص القاعدة بما عداهما قوله لكنهم كرهوا اه تركيب
العبارة ان يلي فعل والتمييز فاعله والمجموع مفعوله وحاصلها
انهم لو جعلوا مميز الثلاث هنا وقال لو ثلث فاذ رجل
لوقع تمييز الكائنة اعني رجل بعد الجمع بالالف والتا وهو مستكره
لانه خلاف المانوس من عادتهم وهو ايلاء التمييز لما هو
في صورة الجمع بالواو والنون كقولهم عشرون رجلا وثلاثون
درهما ونحوهما قوله لم يميزوا اه لان المضاف اليه اذا كان مميزا
فهو المقصود بالاصل في المعنى فلما جئ به لبيانه فكان الجميع

كالشيء الواحد والمضاف اليه في خمسة عشر مغاير للاول
فلم يكن يجعل ثلاثة اشياء واحدا من حيث المعنى قوله
هذا اشارة الى منع هذا الاعتبار والجواز في نية التاكيد كما في اله
واحد والهين اثنين قوله بصيغة خاصة كرجل مثلا وعلى هذا الحل
لا يرد لا يراد الاعتراض السابق قوله اي دال التمييز بخلاف
الزائد على الاثنين فانك اذا قلت رجال لم يعلم عددهم
فلو قلت ثلاثة مفتقر لم يعلم ما هي قوله اي تمييز ذلك المفرد
حاصله ان قوله نصيف مصدر مضاف الى الفاعل وكلا المفعولين
محذوف في المفهوم الاول قوله عدد وقوله انقص من عدده
صفة له وقد لهذا في المفهوم الثاني وحاصل المعنى ان
ذلك المفرد كالثاني مثلا يصير ذلك العدد اي الواحد الذي
هو انقص من اثنين زايدا على تلك المعنى اللغوي اي المنافي
بالحد فان قولك ثاني واحد معناه ان الثاني مصير الله
اثنين بانضمامه اليه وقوله ازيد صفة مصدر محذوف
اي عددا ازيد قوله انقص من عدده اي من العدد
الذي اشتق منه فان الثاني مشتق من اثنين اسماء
الفاعلين كضارب وقاتل ونحوهما قوله ولا يلزم ارادة
الواحد الاول اي جاز ارادة الواحد لان عاشر العشرة

اذا لم يتعين

اذا لم يتعين له المرتبة العاشرة كانت نسبة جميع المراتب
اليه ما جعله قوله تجعل بعض الشهور صاحب المتوسط
لم يجز تانيثه لبقاء لفظ المفرد فيه فاحترموه وعلى هذا ينبغي
ان يبقى حكم التانيث الحقيقي في المجموع بالالف والتاء ايضا
لبقاء لفظ الواحد فيه ايضا لكن لما تغير ذلك المفرد من الكلمة
اما بحذفها ان كانت تاء نحو المسلمات او بقلبها ان كانت الفا
الحبليات والصحراوات كان ذلك التغيير كنوع من التكسير
فكان تانيث الواحد قد زال لزوال علامته فجعل ما للتاء
فيه مقدر كالزينبات والهندات عليه لان المفرد
عندهم في حكم الملفوظ فانت بالخيار انما جاز فيه الوجهان
لانه مؤول بالجماعة مؤنث واعتبار اللفظ غير مؤنث
باعتبار المعنى فجوز الوجهان عملا بالاعتبارين بتقديم الحكم
لان المثنى كالزيدان مثلا لم يلحق اخره شيء بل الالف
والنون انما الحقت باخر زيد قوله اوقدرا فيعتبر المفرد
وصورته مثل لواحقه وهي الالف والياء والنون المثنى
المثنى فكانه قال الاسم الذي الحق اخره الف او ياء ونون
مكسورة مع هذه الملحقات هو المثنى لان المثنى هو الذي
الحقت به هذه الحقت به هذه العلامات فقط بدون

اعتباره فان المخرج لا يصدق الا على مثل مسلم وهو مفرد
ويخرج عنه جميع افراد المحدود فلا يكون جامعا ولا مانعا
ملحا كتبه اه اي ان المقصود من هذه العبارة ان المراد ما في اخره
الف او ياء او نون ملحقا بعد الحركة او التنوين على سبيل
منع الخلو كما سيأتي تحقيقه قوله ولا باس اشتماله اه جواب
سؤال تقديره ان لحوق النون داخل في التا دعلى كل من
من التقدير الثلث مع انه لا دخل له في الدلالة على ان معه
مثله من جنسه بل الدال هو الاسم المفرد مع الالف والياء
والنون علامة وحذف النون في بعض الاحوال لا
ينافيه قوله باعتبار دخوله اه بان يكون ذلك المثل من جنس
المفرد بتوضيحه انا اذا قلنا اسدان فان الاسد الذي جلبته
الف من جنس الاول باعتبار دخول الاسد الثاني تحت
جنس وهو الموضوع له اللفظ اعني الحيوان ان المفترس
المشترك بينهما الا يجوز تثنية الاسم اه هذا مفهوم من قوله
من جنسه قوله نحو قولا الاسم اه اي بعد ان قسم الاسم الخ
يقال الاسم بعضهم على اعني المسمى فاذا قلت ابوان فعنا
المسمين بالاب فهما فردان الجنس واحد اعني المسمى الخ
الشامل لهذين الفردين ولغيرهما وهذا التاويل كلف لحمل

فالاكتفاء

فالاكتفاء بالمجانسة اللفظية وحدها عند البعيد
اختار عدم جوازه اشارة الى ان المشترك لا يجامع نوق حيث
احادها فيثنى كالقرئين للطهرين والعين والانظار فلم يسبق
او جمع باعتبار معانيه المختلفة لادى الى اللبس فانه اذا قيل
قرءان مثلا لا يدري ان المراد اما حيض وطهر بخلاف العلم
فانه ليس له جنس لوجد اجازة فيثنى ويجمع اذا ثنى وجمع
باعتبار معانيها المختلفة اورث اللبس وبهذا الاعتبار
وهو اعتبار تاويل الاسم بالمسمى يحصل ذلك المفهوم الخ
الفه مفرده احترز به لمفرده عن الالف المقرونة بهمزة
فانها ممدودة لا انثه فيها مثل الممدود فهو على هذا ماخوذ
من القصر خلاف المد وعلى التوجيه الاخر ماخوذ من القصر
بمعنى الحبس اه كما اه. وانما كان في حكم القلب عن الواو
لانه اذا كان مجهول الاصل ولم يمل تلك الالف حمل على الواو لا
على كونها منقلبة عنه فكانه اشتغ عنه لوازم كونها ياء و
في الاسم فلزم ان يكون واوا في الاصل اي غير ما نحن فيه
اربعة اه اي ان المراد بالثلاثي هنا ما كان على ثلثة لو
لا الثلاثي الاصطلاحي حتى يشمل الثلاثي المزيد فيه الذي
يكون اكثر من ثلاثة احرف كالمصطفى فان الفه تقلب يا

فيخرج عن هذه الضابط موضع المرباعى اوعلى يمد اى على الهمزة
اى يكون الفاصلية غير منقلبة ولكن جاء عن العرب
اما لتها كيتان وليان فى الكسر عمى وبلى واما مجهولة
الاصل وهى التى تقع فى مكان الاصل ولم يعرف اصلها
تحقيقا اه وذلك لان قلبها الى الياء اخف من قلبها الى الواو
والا منقلبة عن اصلية كما سيأتى فى كساء ورداء
اوزائدة كما سيأتى اكعلباء وهو عصب العنق منقلبة عن
واو او ياء هذه حال معترضة بين اسم ان وخبرها وفائدتها
بيان ان الف الالحاق لا يكون الا منقلبة اما عن واو او عن
ياء وحاصل العبارة ان الف الالحاق حال كونها منقلبة
بالحرف الاصلى حيث انها وقعت مقابلة لو كانت اصلية
لان عين الهمزة اى نفس الهمزة بل الحرف الاصل الذى
وقعت مقابلة او منقلبة عنه فهى ليست باصلية فتنا
ما ليس باصل اه وفى الترجمة اه هو الشرح الفارسى
الذى ترجم به المحقق الشريف الفاظ الرسالة مع زيادة
لجات انه لا يمونا و ذلك لان لام الوجهان للعهد
والمعهود سابقا هو ابدال الهمزة وقلبها واوا وردها
الى الاصل اعم من ان يكون واوا وياء التى قياسها

ان الهمزة

ان لا تحذف لانها لو حذف فالتبس مثنى المذكر بمثنى المؤنث
وحمل عليها ما لا التباس فيه كان لا يكون لدمالكر كما يقصان
مستعملا فانها ان مستعملين نحصيان والبان مثناهما
لا مثنى خصيه واليه مخالف للقياس وكلام نجم الائمة صريح
فى هذا على جملة انما قيد الاحاد بالجملة لئلا تتوهم انا شملتها
فى تعريفنا اسماء العدد فى كونه اعم من الاحاد جملة او متفرقة
طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا هى ما ابة لمفردة لها
صورة المفرد غير باقية حالة الجمع اما بزيادة كرجال
او نقصان كطلب جمع طالب حقيقة مثل اسد جمع اسد
او حكما مثل فلك وهجان حيث اعتبر الضمة والكسرة فى الجمع غير
مثل الضمة والكسرة فى اسد ورجال وفى الواحد اصلين مثل
الضمة والكسرة فى قفل وحمار فحصل التغير بهذا الاعتبار تقديرا
او فرضا او بقوله دال على الاحاد المقصود منها
انها لها دخل فى الدلالة لا انها مستقلة بها اذ هيئة الجمع
لها دخل ايضا فى الدلالة كوهط وهو نفس الموضع من الثلاثة
الى العشرة والقيس جميع الناس ومادونه العشرة كثلاثة
وعشرة لا واحد واثنين لعدم دلالتها على الاحاد لان
اقل الجمع ثلاثة بقوله معهم اى يخرج عن الحد بهذا القيد

لللا لتنهاتج على احاد غير مفهم اذ المفهم بها وضعا هو
الجنس والاحاد اريد منه باعتبار صدق الجنس عليها و
الاستعمال فيها بحروف مفرده اى يخرج بهذا القيد منها
فان دلت على احاد مقصودة بالاستعمال الا انها تلك الكل
لالك ليست بجموع مفرده بل ليل جريان احكام المفرد
فيها كالتصغير على لفظها والنسبة اليه ونحوهما
اسما الجموع والعدد اذ ليس لها مفرد يدل على الاحاد
بتوسط حروفه فان قيل يصدق هذا الحد على اسما الجموع
التى لها احاد نحو ركب وصحب فان مفرده الراكب والصاحب
فينبغى ان يكون جمعا كما قال الاخفش قيل ان ركب وان وقع
الوكوب فى الحروف لكن الراكب وحده ليس بمفرد بل الراكب وجمعها
مفردان بدليل جريان احكام المفرد فيهما كما عرفت وكذا
قيل وفيه نظر لان المفرد اريد به الفرد الواحد وهو
فيصدق على الراكب انه مفرد بهذا المعنى فان اريد
به كونه مفردا لها اصطلاحا فيكون موقوفا على كونه
جمعا فيلزم الدور كالجماعة اى كما ان لفظ
الجماعة اسم جمع فكذا نحو ركب كما مثل اسم الجمع جملة فيما
اسم الجمع بقى عن الحركة كما فى اجمل ان فى نه لا تنوين فيه

اوالجزء

اما التنوين او هما على سبيل الجمع كما فى نبلان فان قيل اسم التفضيل اه
حاصل السؤال ان اكثر فى قوله المذ اسم تفضيل والتقدير ان
هذا للاحق بدل على ان مع المفرد فينبغى ان يكون فى المفرد كثرة
حتى تضاف اليه الاكثرة من الواو والتنوين النون وهو
مفرد لا كثرة فيه وحاصل الجواب ان ثبوت اصل الفعل الذى
تقتضيه اسم التفضيل اما ان يكون محققا كما زيد اعلم من
عمرو فقط واما فى قولك زيد افقه من الحمار اى لو فرض ثبوت
الفقاهة له فزيد افقه منه وما نحن فيه من هذا القبيل يعنى
لو فرض الكثرة فى الواحد لكان ذلك فى الجمع اكثر منه اى فكون
اشار به الى دفع اعتراض الفاضل الذين يتعلق احدهما باللفظ
والاخر بالمعنى اما الاول فتقريره انه لا يجوز ان يكون قوله كان
اسما فذكر خبر لعدم شرطه العلم وجود العايد فيها الى
لها بالمبتدا واما الثانى فهو ان الشرط كونه مذكورا وليس فى
الخبر فاجعل بمعنى المصدر لتطابقا معنى وحاصلها اشار
اليه الجواب عنهما ان مذكور بمعنى كونه مذكورا وهو خبر
فيه نوجب العايد والمصدر كليهما من غير حاجة الى
تقدير عامل كما اجاب به الفاضل من حيث فيما انه يدل
على ان المذكور العلم هو اللفظ فوصفه بالعقل من قبيل وصف

الدال على حال العلم المؤول لقوم لبني هلال تنتسب اليه الاعجوبات
كان لكنه خفف بنو سليم ثم صار الى بني هلال واراد بالمذكر
اه جواب عن اعتراض نجم الائمة حيث قال كان على المصنف ان يقول
بدل قوله مذكر مجرد عن التاء ليخرج نحو طلحة ويدخل نحو حبليات
ودة على رجلين بفتحها قياسا على الجمع بالالف والتاء كطلحات
وذلك لخفة الالف والتاء هو التاء التي في المؤنث لان
وضعها للفرق بين المذكر والمؤنث بخلاف الالف
غير مستو اه اشار بهذا الكلام الى ان الجمع بالواو والنون
في صيغة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في الصيغة ولا
يكون بالصيغة كما في افعل خلاف الاصل وذلك لمناسبة فعل
بالاسم فان الشائع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث بنفس
اللفظ كالجمل والناقة والمراة والرجل الاسم المذكور
دفع لما اعترض به الفاضل الرضي حيث قال هذه العبارة تخفيف
لان الضمير يكون عائدا الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا
يكون الوصف المذكر مستويا في ذلك الوصف مع المؤنث
ولا معنى لهذا الكلام لانه يستلزم استواء الشيء في نفسه
مع غيره وحاصل الجواب ان الضمير يكون راجعا الى المذكور الذي
اريد جمعيته فكانه قال وان لا يكون الاسم المذكور مذكرا

في الصيغة

في الصيغة مع المؤنث بتاويل الموصوف دفع لما يتوهم ان
الضمير راجع الى الصيغة ثم ذكره فالشرط الخامس اقول
يغني عن هذا الشرط سابقه فان العلامة يستوي فيه
المذكر والمؤنث وتاء التانيث قد حققنا ان التاء
تاء المبالغة هي تاء التانيث فرجع اليه لزم اللبس فانه
اذا قيل علامون لم يدر انه جمع علام بحذف تاء علامة
لانه ق بعد ان ذكر حكم الجمع السالم وهو الحكم والصفة
المجتمعة للشرائط سوى ما حبر نفسه من دخول التاء والمحذوف
الخ مثلا ما الاسم المذكور لجمع هذا الجمع معتبرا او لا كسنين
ام غير معتبر كثبون وثبات فلو زعلى الوجهين وقد شذ نحو
حرون واوقون وارضون اشيع وحاصل هذه الضابطة
ان كل اسم يجمع هذا الجمع ولا يكون علما ولا صفة فجمعه شاذ
الا اذا كان اسما محذوفا الخ معتبرا وليس له عدد كرم بالواو
والنون فانه يجمع هذا الجمع بلا شذوذ وان لم يكن علما ولا صفة
وذلك كسنون واضرابها فان مفرده سنة واصلها سنو فيجمع
هذا الجمع جبرا لما فات من حذف الام ومن ثم شذ ارضون
فانه ليس معتلا محذوف اللام حتى يكون هذا الجمع عوضا
عن محذوف فان قيل الواصل لما كان تحسين عن مصطوف
الذي هو معطوف وهو حذف الالف انما هو بعد بعد الجمع فانه

لماجمع التقاء الساكنين بما الالف والواو فحذفت الالف
واما التغيير اجواب عما ال كيف جعلنا التغيير صفة
على هذا المزيد الخاص وفيما تقدم على مطلق التغيير جمع القلة
افعلاء في جمع الائمة هذا الاوزان للقلة اذا جا للمفرد
وزن كثرة وامّا اذا اختص جمع الكسير فيها فهي للقلة والكثرة
وكذا اما عدا الستة للكثرة اذا لم يختص فيه الجمع والا فهي مشترك
كاجادل وصانع هذا واعلم ان احصاء جمع القلة في هذه
الاوزان مع الجمعين هو المشهور وزاد الفرا فعلة كالكلة
جمع اكل وزاد بعضهم افعلا كاصد فاجمع صل والمراد بحركا
اعلم ان الجريان في اصطلاحهم يستعمل لمعان احدها ماذكره
وهو جريان المصدر على الفعل لثانيها جريان اسم الفاعل
على الفعل اي موازنته اياه وحركاته وسكناته لثالثها جريان
الصفة على شيء اي كون ذلك الشيء صاحبها اما مستلالها
اي ذو حال وموصوف او موصول وكل من المعاني اصطلاح
مشهور فيما بينهم فلا يلزم الابهام في الحد كما ذكره الفاضل
بعد اشتقاق الفعل منه الى اختيار مختار البصرية
من ان الاصل هو المصدر والفعل مشتق منه ومذهب الكوفيين
الى اصالة الفعل واستدلوا عليه بدلايل احدها ان
المصدر تابع للفعل في الاعلال وعدمه وانا اثبت الفرعية

في الاعلال

في الاعلال تثبت في الاشتقاق لانه لم يكون فرعا في معنى
واصلا في اخر وثانيها ان المصدر جاء موكدا للفعل فيكون
تابعا له والمتبوع احق بالاصالة من التابع وثالثها
ان الفعل قد جاء عاملا في المصدر والعامل اصل بالنسبة
الى المعمول ورابعها انه قد جاءت افعال بلا مصادر ولو كان
المصدر اصلا والفعل فرعا لما وجد الفرع بدونه وخامسها
ان مفهوم المصدر جزء من مفهوم الفعل والكل اصل بالنسبة
الى الجزء وكل هذه الادلة مدخول لمكن الجواب عنها اما
عن الاول فلانه لا يلزم من الفرعية في الاعلال الفرعية في
الاشتقاق الا ترى انا نعل واخواته فرع في الاعلال وليس مشتقا منه
واما عن الثاني فلانه يلزم منه فرعية له في الاعراب لا في الاشتقاق
واما عن الثالث فلانه لا يلزم من كونه عاملا كونه اصلا لان
الحروف عاملة في الاسماء وليست اصلا لها واما عن الرابع فبان الشائع
الافعال التي وجد لها مصادر واما عن الخامس فلانه جزء والجزء
مقدم على الكل واصل الوجود فيكون اصلا للاشتقاق
وان كان الاخير ان لكن فعلهما من غير لفظهما فعل الوهم
قيلا وبلا معنيا اي عذابا وهلكا ومن هنا ظهر الفرق بين
المصدر والفم المعلم قوله اي سماعي يعني انه الملق السماع
واراد السماعي جاز ولم يرد باء النسبة محذوفة ان لو ثبت

حذفها اثنين وثلاثين عدها المصنف في الشافية وهي قتل
وفسق وشغل ورحلة ونشدة وكدرة ودعوى وذكرى و
بشرى ولبان وحرمان وغفران ونزوان وطلب وكذب
وعض وهدى وغلبة ودخول وذهاب وكتاب وسؤال
وشهادة ودعاية ودراية ودخول وقبول ووجيف و
صهوبة وسعادة ومحمدة وكراهية بالقطع صفة لقوله
اي عمل المصدر عملا مقطوعا بان العمل اذا لم يكن مقطوعا
واما اذا كان مقصودا بدلا من اللفظ بالفعل فيحتمل ان
يكون العمل له ويحتمل انه للفعل فليس عمله مقطوعا به كما يجي
لاعتبار الشبه واذا كان عمله للاشتقاق ولا فرق في الاشتقاق
باعتبار زمان دون زمان بخلاف اسم الفاعل فانه يعمل
لمشابهته الفعل لفظا ومعنى وذا لا يتحقق الا اذا كان
بها
بمعنى الحال والاستقبال اذ لو كان بمعنى الماضي كان مشا
له معنى ومخالفا له لفظا ومعنى فسقط قوة المشابهة
فلم يعمل واصل منهما هذا هو الاصح وقيل اذا كان المصدر واذا
دخلت على المضارع خلص للاستقبال اذا لم يكن مقدما
اي حقيقة واما المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص فيعمل
معمول عليه جوز بعض الائمة تقديم المعمول اذا كان ظرفا
لتوسع ولو دونه نحو قولك اللهم اذقني من عدلك البتة

والبكر القرار

والبتة كفراده قال نعم ولا ابا حنف كونهما والمعنى وفي لغلما
بلغ معه الشيء وتقدير الفعل في مثله تكلف وليس كل ما
اول بشيء حكمه حكم ذلك الشيء في جميع الامور ومما ثنى
ضيران اه لانها حرف مصدر وهي موصول ومعمول المصدر
في الحقيقة معمول الفعل الذي هو صلة الحرف ومعمول الصلة
لا يتقدم على الموصول او يكون الظرف اه والتقدير يوم
ولا يقع الاضمار الفاعل المستتر فيه بان يقع في مثل الزيدان
اعجبني ضربهما الزيدان اعجبني ضربا على ان يكون الالف
ضمير الفاعل المثنى لا اظهر في المثنى اي لو اضمر في المصدر
لا اظهر فيه في المثنى اي لو اضمر في المصدر اذا ثني او جمع فيلزم
علامة تثنية وعلامة جمع فانك اذا قلت اعجبني ضربا
فالالف فيه علامة لتثنية المصدر فلو اضمر الفاعل فيه
يحصل منه الاحتياج الى الف اخرى تدل على ذلك المستتر
كما في الفاعلة المعرفة في باب الاظهار واجيبين في الحقيقة
ولذا عد من خواص الاسم التثنية والجمع ولا يشبه اه كلام
مستانف يتضمن جوابا عن سؤال تقريره ان الاضمار في المصدر
قد وقع في مثل ضربي زيدا حاصل فان الباء ضمير المتكلم و
هو مستقر في المصدر وحاصل الجواب ان المراد بالاضمار

الاستنادفانه اذا كان بادنا يقدر له انه مخير ولا اتيا فيه
مظهر في المصدر ولا في غيره في مفهومه بل مفهومه
هو الحدث المذكور في التعريف سابقا بل الامنه فالجم
الائمة خلاف الكتاب في المنع المغم الحذوف الفعل منه اى
سواء كان الحذف جايزا او واجبا وهو خلاف الحم
فلو اخرت ا ه اى لو اخرت تلك الاحكام المسددة بقوله ولا
يتقدم معموله المنهية عند قوله واعماله باللام فليل عن
القسم الثانى لتوهم ان نسبة هذه الاحكام الى كلام الخمسين
واجدة حيث انها واقعة بعدهما والحال ليس كذلك فان
امتناع تقديم المعمول مختص بالقسم الاول اى حدث
وهو المصدر وذلك مبنى على مذهب سيبويه من تسمية
المصدر فعلا وحدثا وحدثانا موضوعا ذلك او فعله بشر
على ان لام الجارة صلة قوله اشتق بتضمنه معنى الوضع
ثم ان المراد بمن اعم من العقلاء واعلم ان المراد بمن قام به
الفعل من قام به الفعل مع الفعل فان اسم الفاعل موضوع
لجلبها وغير ذلك كالالة واسم المكان والزمان لان
الجمع ا ه فان اسم المفعول لمن وقع عليه واسمى الزمان والمكان
لمن وقع فيه والالة لمن وقع بها الفعل اى بسببها والظ

ان اسم التفضيل

ان اسم التفضيل ا ه اى الظ من قوله المص لمن قال به يخرج ما عدا
الصفة فانه يمكن ان يخرج الجميع الا الصفة كما جعلنا ان
الاشتقاق متضمن مع الوضع فى قولنا وقال التعريف اى حدث
موضوعا ذلك الاسم ويحن اشرنا الى فائدته وان كان
متضمنا اى بالنسبة الى زمان نزول الاية فى زمان اهل الكهف
متقدم على نبينا بشرط الاخفش والكوفيون فيجوزون
اعماله غير معتمد على شىء مما ذكرنا لانهم اعتبروا نفس الشبه
لاعماله من غير اعتماد على صاحبه او الهمزة او نحوها هذا وا علم
انه قد ليجز الاعتذار كلام النحاة انه يشترط معنى الحال او الاستقبال
اى اذا وقع بعد حرف النفى او الاستفهام والاولى انه لا يشترط ذلك
لفوت معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط ذلك فيه
اذا دخله اللام كذا منه وهو كلام نيق وحيث الاضافة
فرع الكلام على هذه المسئلة مسئلة فى الامتحان وهى ان القائل
اذا قال انا قاتل عبدك وسارق مالك بالاضافة كان ضامنا
واذا نون الاسم لم يضمن والفرق بينهما ان اسم الفاعل
فى الصورة الاولى حيث انه لم يعمل كان بمعنى الماضى فهو اخبار
عن القتل والسرقة الواقعين فى الزمان الماضى واما على تقدير
الثانى فاسم الفاعل بمعنى الحال او الاستقبال فهو لم يعلمه بالقتل

والثروة لاجابة بما وقع منه   يفعل مقلد قال السيرافي
الاجود ان يقع هنا انما نصب اسم الفاعل بمعنى الماضي بنحو
الفعل قال ولا يجوز الاعمال بمعنى الماضي في غير هذا
لانه لاضرورة ولهذا لم يوجد عاملا في المفعول الاول في موضع
من المواضع مع كثرة وروده في كلامهم   اللام الموصولة
فيه هاهنا احترازا عن لام التعريف فانه اذا دخل اسم الفاعل
لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل   لعدم تطرق هذا
الدليل لا يجري في جميع التكسير لان يقرر حمل عليها لا يحفظه
تغيير طرد الباب   بنصبه على المفعولية اشارة الى اطلاق
المحمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على المفعولية
اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاستطالة
الصلة بذكر المفعول   لتفضيل الفاعل بان يكون اسم التفضيل
بمعنى الفاعل نحو زيد اضرب الناس اي اشد ضاربيه
اما التفضيل المفعول بان يكون اسم التفضيل بمعنى المفعول نحو
زيد اشهر الناس واعرفهم اي اكثرهم مشهودية ومعروفية
اي عمل النصب قيد به لان عمله الرفع لا يتوقف على شرط
كما صرح نجم الائمة   واشتراط عمله باحد الزمانين في الجمهور
الائمة ليس هذا كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده
بالاي

غير جائز وجعلوه كاسم الفاعل ظاهر وظاهر لق فانهما اسما
فاعل فيهما في الاصل بمعنى الحدوث لكن غلب استعماله في
الثبوت فلا يرد طالق الا لمن ثبت لها الطلاق لا لمن
تجدد لها الا فافنا   من المسكن في تخالفه الظاهر المسكن
راجع الى الصيغة والتقدير وصيغتها تخالفه لصيغته حال
كون صيغة الصفة كائنة على قدر السماع من العرب بخلاف
اسم الفاعل فان صيغته قياسية لا سماعية   ليس بموصول
بالاتفاق بل هي حرف تعريف وانما لم يكن موصولة لان مدخول
اللام الموصولة وان كان بحسب الصورة اسما كضارب الا ان
ذلك الاسم في معنى الفعل وقد تقدم لما عرفت ولا تاتي
في الصفة ذلك لانها تدل على الثبوت على ما فصل لكون
الزمان جزءا من مفهومه على التجدد فلا تقوم مقامه
فلا يدخل عليها الا ما ينبغي ان يدخل على الفعل   على التشبيه
ووجه مشابهته للمفعول لكونه فضلة واقعا بعد تمام
الكلام   عكس الجمهور وهذا في صورة اضافة المعرفة الى النكرة
والجمهور اضافة المعرفة الى النكرة كضارب زيد ونحوه
في ضرورة الشعر كما في اقامت على ربعيهما جارتا صفا كميتا الاعالي جونتا
مصطلاهما فانه مضاف جونتا الى المصطلى المضاف الى ضمير الجارتين

نعم مثل حسن وجهه في اصل معناه الفعل لانه المتبادر من الاطلاق
وفي هذا جواب الاعتراض الفاضل حيث قال يشتغل بنحو فضل
وزايد وغالب فان فيها زيادة على الغير وحاصل الجواب
لم يقصد فيها الزيادة في الفعل الذي اشتق منه اذ لم يرد انها
في الفضل والزيادة والغلبة بل المراد بقولنا زيد فاضل
على عمرو انه اكثر منه مالا او جاها او نحوهما ملتبسا بالبعض
مع ذات مبهمة فان قولك اعلم يدل على ان ذا فاعلما متصفا با
العلم ولا يدل على انها اي ذات الايد كر الموصوف قبل نحو زيد
افضل من زيد ولا حاجة له الى حمل الموصوف على ذلك لان
اسم الزمان مثلا لم يوضع لزمان موصوف بالمكان فقطعي حيث
ند وهذا التوجيه حمل افعل على اسم التفضيل فان اسم التفضيل هو
الموزون بافعل وهي صيغته وميزانه فكانه قال والمراد التفضيل
صيغة افعل من الرباعي اه فانه اذا قيل ما اخرجه لم يرد ان
ماخوذ من دحرج او من خرج بالتخفيف الذي هو الثلاثي
المجرد او من خرّج بالتشديد الذي هو الثلاثي المزيد
ويحتمل ان مراده لزوم الالتباس بين كل اثنين منها فتأمل
لو قيل ما اوجهه لم يحتمل ان المراد ما اشد وجهه او استخراجه
لغير التفضيل اعني افعل الصفة مقدم بالطبع

لان تقدم

لان تقدم الطبيعي على ما عرفت هو كون المتأخر محتاجا الى المتقدم
ولا يكون المتقدم علة لوجوده وههنا كذلك لان ما يدل على زيادة
الفعل يحتاج الى الدال على اصل الفعل الدالة على الزيادة على هل
النقل واي على تقدير ان المراد العيب الظاهر ينبغي صحة احمق من غير
شك فمع انهم حكموا عليه بالشذوذ فالجواب هذا الجواب
للفاضل الهندي لم يستحسنه ابن التشنيع عليه عجيب وحاصل الجواب
ان المراد بالحمق افادة الظاهرة مثل تعلق الحرز ونحوهما من الحمق
الباطنة ففيه شائبة القياس زايلا اما على توهم انها و تقدير
في نظم الكلام والتقدير فما الجواب ففيه من حوان هبنقة قد
تكرر منه ابهام لفظ الابن والذي صححه الفاضل الهندي وصاحب
القاموس انه هبنقة من غير زيادة الابن فلعله وذو الودعات
هبنقة بن يزيد بن ثروان قياسا لانه انا لم يكن من الظاهرة
كان من العيوب الباطنة فبناء افعل التفضيل منه قياسي
على سبيل الشذوذ لانه يكون من الظاهرة على خلاف القياس
وروده في كلام البلغاء كثيرا سيما في الصحيفة السجادية اعدل
شاهد على عدم ثقته للقياس والفارق العرفية الانفصال
الحقيقي اعني عدم اجتماعهما وعدم ارتفاعهما قوله يتعين الجار
والمجرور متعلق بيتعين والتقدير ان المفضل عليه في صورة تسمية
باللام صحيح بطريق تعين المفضل عليه اذا كان مع غير اللام

واقع وسطا ولهذا لا يجوز الفصل بينه وبين من المعمول
الرفع بالفاعلية وحكى يونس عن ناس من العرب رفعه للظاهر
بلا شرط نحو مررت برجل افضل منه ابوه وتعليل الشارح ايضا يدل عليه
اى وصفا سببيا يفهم ذلك قوله وهو فى المعنى لسببه
الوصف السببى على ما عرفت هو كونه فى اللفظ صفة لشئ
وفى الحقيقة هو صفة لمتعلق ذلك الشئ ليسمى الوصف بحال
متعلق الموصوف فيسمى الوصف بحال المسببى لمتعلق ذلك
الشئ فان الكحل مسبب لقوله رجلا اى متعلقه وعلاقته بسببه
لانه حصل فى عينه بسببه كما ان الغلام فى قولك زيد حسن
الغلام من متعلقات زيد ومشابهته ان حصل فى ملكه بسببه
هنا واعلم ان المشهور فى اصطلاحهم ان يطلق مفضلا باعتبار
الرجل على المتعلق اسم السبب دون السبب ولعل المصنف استعمل
غير المشهور للتنبيه على صحته وتحقيقه كما عرفت كالصفة المشبهة
فى زيد حسن وجهه فانها ترفع الوضع فى الوجه الذى هو من
متعلقات زيد مثل قولنا رب عمرو وامثال المكون معمول
اسم الفاعل الذى من متعلقات الموصوف فيهما مختلفا المحل اذا
اى فان المفضل والمفضل عليه فى هذا المثال مختلفان ذاتا
فان الكحل الثانى لم يعبر عنه بالضمير كالمثال المشهور حتى